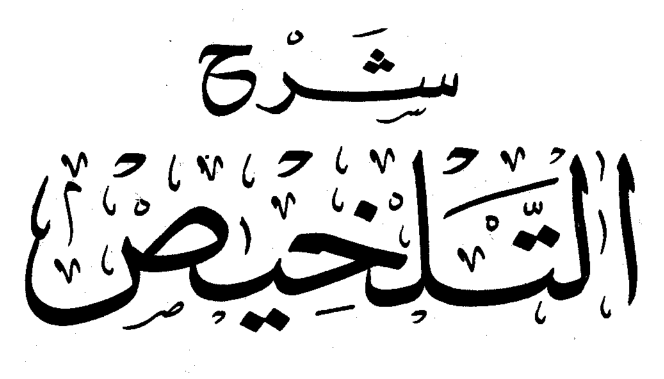


في علوم البلاغة

للإمام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني

شرحه وخرج شواهده

محمد هاشم دويدري

وقف مكتبة
ابن عثيمين الخيرية
بعفيف
بمكتبه المسجد النبوى

دار الجيل
بيروت

الطبعة الثانية
١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة

يجيء هذا الكتاب ، بعد سنين من العمر الدرامي ليست بالقليلة ، كانت البلاغه تُدرّس فيها ، وقوامها كتاب التلخيص في علوم البلاغة للإمام القزويني .

وكان هذا الكتاب وما يزال يُلقّن لطلبة العلم على ما هو عليه من أسلوب وعرض وتخطيط بعد أن أراد القائمون على تقرير المناهج لطلبة قسم اللغة العربية اعتماد كتاب (التلخيص) والإبقاء عليه ، وذلك رغبة منهم في أن يتصل طالب العلم في حلقات الاختصاص العليا باللغة الأمّ وأن يتمرّس على أسلوب القدماء تمرساً يحقق له مكانة في اللغة ورفعة في الأسلوب وجزالة في اللفظ .

ولما كنت ، مثل غيري ، من الساعين إلى حفظ هذه اللغة الجامعة لنا ، المؤلفة لقلوبنا ، المدعمة لواقعنا القومي لم أنكر هذا التقرير لكتاب التلخيص ولزمت جانب الحق في مقالة القائلين بضرورة العودة إلى أمهات كتبنا العربية نستقي منها فيضاً معطاءً من الروح اللغوية والثروة الكلامية والدفقة المعنوية ، ولكني ، مع هذا ، أراني أقف من كتاب التلخيص موقفاً آخر وأسلك هذا السبيل الذي سلكت في شرحه للأغراض التالية :

١ - لقد جاء كتاب (التلخيص) عقيم الأسلوب ، متداخل الأفكار ، مشوش العرض ، ولعلنا لا نلوم القزويني حين ندخل في حسابنا أنه كتب كتابه هذا في أوائل القرن الرابع عشر الميلادي (أواسط القرن الثامن الهجري) ولعل مثل هذا الأسلوب كان يتفق وعقلية العلماء آنئذ . وعصر القزويني ، فوق هذا ، عصر متأخر عن السلف السقويم اللفظ واللسان .

٢ - لقد كان طلبة العلم يلاقون من الصعوبة الشيء الكثير والكثير حين يقفون أمام كتاب (التلخيص) يريدون الوصول إلى أفكاره ومراميه وهي الغاية والهدف . وكلّ ما عداها من أسلوب وما شاكل ليست إلا وسائل وسبلًا .

٣ - ولما كنت أومن أن جلاء الفكرة خير من غموضها ، وأن الوصول بالفكر والعقل إلى الآفاق الجمالية يحتاج إلى صراط ليس بالوعر العسير ، وأن الذوق يرفض حوشي الكلام ووحشيه ، لمّا كنت أومن بكل هذا عكفت على إيجاد كتاب سميته (شرح التلخيص في علوم البلاغة) لم آت فيه بجديد بقدر ما حاولت أن أطرح الفكرة والعبارة الواردة في كتاب (التلخيص) طرحاً فيه بساطة الأسلوب وسلاسة العبارة وقرب المأخذ ، ولم أسمّ عملي هذا تحقيقاً لأن التحقيق كان يتطلب مني الاطلاع على مخطوطات الكتاب ومقارنتها والخروج بنتيجة علمية حتمية ، وعملي ، وإن كنت قد أردت له العلمية ، لكنه في اعتقادي لم يبلغها بعد ، ولعلني أصل إلى المنطق العلمي حين أجد الوقت والعدة اللذين يسمحان لي بتحقيق كتاب التلخيص وكشف أصوله والاطلاع على أرومة متنه .

ثم كان أن طرحت المنطق العام جانباً حين قمت بمزج المتن بالشرح مستفيداً كل الاستفادة من أسلوب المتن ومن التعليقات التي نثرت حوله.

وهنا لا بد لي من الإشارة إلى ضرورة العودة إلى المتن والوقوف على بنيانه الأول لتتم الفائدة ويكتمل الغرض.

وبعد. فهذا كتاب (شرح التلخيص) أقدمه خدمة للعربية وأبنائها الصالحين وكلي رجاء أن يبلغ الكتاب الغاية المنشودة منه، وأن أكون قد وفقت وحققت المراد.

والله من وراء القصد وهو خير معين

دمشق في الأول من أيلول ١٩٧٠

محمد هاشم دويدري

هذا الكتاب

كتاب (**التلخيص في علوم البلاغة**) هو عبارة عن تهذيب للقسم الثالث من كتاب (**مفتاح العلوم**) للإمام أبي يعقوب السكاكي ، وترتيب له .

فقد جرّ الاعجابُ بكتاب مفتاح العلوم الإمامَ القزوينيَّ إلى تلخيصه ولكنه وجد بعد ذلك أن كتابه (**التلخيص في علوم البلاغة**) لم يفِ بالغرض ، فوضع كتابه الثاني المُسمّى بـ (**الإيضاح**) ليكون كالشرح لكتاب التلخيص .

فالتلخيص إذاً هو ثمرة ما غرسه الامام السكاكي ، ونهجُ السكاكيّ في تقسيم علوم البلاغة هو النهجُ المتبع المعتمد عند كل من جاء بعده من علماء البلاغة .

وفي كتاب التلخيص نبذاتٌ من آراء وأقوال الامام **عبد القاهر الجرجاني** إمام البلاغة في القرن الخامس ، وصاحب كتابي (**دلائل الاعجاز**) و (**اسرار البلاغة**) ، وقد حاولت ، مبدئياً . أن أضع تبويباً للتلخيص وخطّاً عاماً أسير عليه ، ويسير عليه دارسه ومطالعه فكان المضمون يسير على النسق التالي :

- فاتحة كتاب (التلخيص) بقلم القزويني .
- مقدمة في تعريف الفصاحة والبلاغة .

- الباب الأول : في علم المعاني

- الباب الثاني : في علم البيان .

- الباب الثالث : في علم البديع .

- ملحق يحوي :

١ ــ خاتمة في السرقات .

٢ ــ فصل في المواضع التي ينبغي للمتكلم أن يتأنّق فيها .

فاتحة التلخيص

الحمد (لله) على ما أنعم ، وعلم من البيان ما لم نعلم . والصلاة والسلام على سيدنا محمّد ، خير من نطق بالصواب ، وأفضل من أوتي بالحكمة وفصل الخطاب ، وعلى آله الأطهار ، وصحابته الأخيار .

أما بعد . فلما كان علم البلاغة وتوابعها من أجلّ العلوم قدراً ، وأدقها سراً ، إذ به تُعرف دقائق العربية وأسرارُها ، وتكشف عن وجوه الإعجاز في نظم أستارها ، وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلاّمة أبو يعقوب يوسف السكاكيُّ : أعظم ما صنف (في علم البلاغة) من الكتب المشهورة نفعاً ، لكونه أحسنها ترتيباً ، وأتمّها تحريراً ، وأكثرها للأصول جمعا ، ولكن كان (مصنف السكاكي) غيرَ مصون عن الحشو والتطويل والتقصير ، قابلًا للاختصار ، مفتقراً إلى الإيضاح والتجريد (عما فيه من الحشو) : ألّفت مختصراً يتضمن ما فيه من القواعد ، ويشتمل على ما يُحتاج إليه من الأمثلة والشواهد. ولم آل جُهداً في تحقيقه وتهذيبه ، ورتّبته ترتيباً أقربَ تناولاً من ترتيب (السكاكيّ) ولم أبالغْ في اختصار لفظ (مصنف السكاكيّ) تقريباً لتعاطيه ، وطلباً لتسهيل فهمه على طالبيه ، وأضفت إلى ذلك فوائد عثرت في بعض كتب القوم عليها ، وزوائد لم أظفر في كلام أحد بالتصريح بها ولا الإشارة إليها ، وسمّيته « تلخيص المفتاح » .

وأنا أسأل الله تعالى من فضله أن ينفع به ، كما نفع بأصله إنه وليُّ ذلك ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

جلال الدين القزويني

مقدمة
في تعريف الفصاحة والبلاغة
وبيان مواضعها

الفصاحة [1] **لغةً** : البيان . ويُوصف بها المفرد كما يوصف بها الكلام والمتكلم .

والبلاغة [2] بمعناها اللغوي تعني : الوصول والانتهاء . ويُوصف بها الكلام والمتكلم وحسب . وأما المفرد فلا يوصف بها .

الفصاحة

وتكون في المفرد والكلام والمتكلم .

١ ـ **فالفصاحة في المفرد** : تكون في خلوصه من تنافر الأحرف والغرابة ومخالفة القياس .

فتنافر الأحرف يكشفه الذوق السليم ، والمعرفة الأكيدة لكلام العرب . ومثال هذا التنافر قول امرىء القيس :

---

(١) وهي من فصُح ككرُم فهو فصيح وهي فصيحة . ومن هنا توصف اللغة بالفصيحة ، لا كما يتردّد على ألسنة العامة من أنها اللغة الفصحى ، وهو خطأ شائع (انظر القاموس ١/٢٤٠) .

(٢) وهي من بَلَغَ المكان بلوغاً : وصل إليه أو شارف عليه . وبلغ الرجل بلاغة : بلغ بعبارته حقيقة مراده (انظر القاموس ٣/١٠٣) .

غدائره مستشزراتٌ إلى العلا تضِلُ العقاصُ في مثنى ومُرسلِ [1]

فكلمة (مستشزورات) متنافرة الأحرف ، ثقيلة الوقع على السمع

والغرابة في اللفظ تكون حين يكون اللفظ حوشياً ، غريباً غير مألوف الاستعمال ، نحو قول رؤبة بن العجّاج ، وهو من الرجّاز :

أيّامَ أبدتْ واضحاً مفلّجاً أغرّ برّاقاً وطرْفاً أبلجا

ومقلةً وحاجباً مزجّجاً وفاحماً ومرْسِناً مسرّجا [2]

فقوله (مُسْرّجا) في وصف المرْسين (وهو الأنف) غريب في اللفظ وفي الاستعمال وقد أراد أن يصف الأنف بالسيف السُّريجي في الدّقة والاستواء على قول بعضهم . أو هو يريد أن يقول : إن الأنف مثل السّراج في البريق واللمعان على قول آخرين .

ومخالفة القياس ، تكون بمجيء اللفظ على غير ما ثبت مجيئه عليه ، نحو قول أبي النجم :

الحمـــدُ للهِ العليِّ الأجللِ الواحدِ الفردِ القديمِ الأولِ

---

(١) الضمير في (غدائره) يعود إلى (فرع) في قوله :

وفرعٍ يزينُ المتنَ أسودَ فاحمٍ أثيثٍ كقِنْوِ النخلة المتعثكل

الغدائر : الذوائب . مستشزرات : مرتفعات . العقاص : خصل الشعر الملتوية . يريد أن يقول : إن الغدائر مرفوعة الى الأعلى ، مشدودة على الرأس . ومجموع الشعر متوزّع بين خصل ملتوية وبين مفتول ومرسل . وهو ـ يريد أن يشير في البيت الى كثرة شعرها وجمال تصفيفه .

(٢) المزجّج : المدقّق . الفاحم : الشعر الأسود .

فقوله (الأجلل) فيه مخالفة للقاعدة الصرفية لأنه فك الإدغام ، والأصل عدم فكّه فتكون (الأجلّ) .

وتكون الفصاحة في المفرد أيضاً بخلوصه من الكراهة في السمع من مثل تلك الكراهة التي وقعت في قول المتنبي يمدح سيف الدولة :

مباركُ الاسمِ أغرُّ اللقبْ كريمُ الجِرِشّى شريفُ النسب[1]

والكراهة في السمع ـ هنا ـ في قوله (الجِرِشّى ، للنّفس) .

وهو قول فيه نظر ، وذلك لأن الكراهة في السمع تدخل في نطاق الغرابة ، فلا حاجة لإفرادها في حيز خاصّ بها .

٢ ـ **الفصاحة في الكلام** تكون في خلوصه من ضعف التأليف ، ومن تنافر الكلمات ، ومن التعقيد ، على أن يكون الكلام مع خلوه من كل هذا فصيحاً[2] .

فضعف التأليف يكون بمخالفة القانون النحوي ، من مثل عودة ضمير متقدم على لفظ متأخر ، نحو : ضربَ غلامُهُ زيداً ، فالهاء في (غلامه) تعود على (زيداً) المتأخر لفظاً[3]

وتنافر الكلمات ، نحو قول أحدهم ، ويُنسب البيتُ إلى جنّي أيضاً :

---

(١) الجرشى : النفس .

(٢) أي سهل اللفظ ، واضح المعنى ، جيد السبك ، متلائم الأحرف ، ليس بالمستكره ولا بالمتكلف .

(٣) ومنه قول النابغة الذبياني :

جزى ربه عني عديَّ بن حاتم جزاء الكلابِ العاويات وقد فعلْ

فقد أعاد الضمير في (ربه) على لفظ متأخر وهو (عدي) وهو ضعف في التأليف بين.

وقبرُ حَرْبٍ بمكانٍ قفْـرُ وليسَ قربَ قبرِ حربٍ قبْـرُ[1]

وقول الآخر[2] :

كريمٌ متى أمدَحْهُ أَمدَحْهُ والورى معي وإذا ما لُمتُهُ لُمتُهُ وحدي

وهو أخف تنافراً مما قبله .

والتعقيد : أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المُراد لخلل يقع في النظم أو في الانتقال .

آ - فالتعقيد في النظم ، مثل قول الفرزدق في مديح إبراهيم بن هشام المخزومي ، خال هشام بن عبد الملك بن مروان :

وما مثلُهُ في الناس إلا مملّكاً أبو أمّـــه حيٌّ أبوه يقارِبُـهْ

أي : ليس مثله في الناس حيٌّ يقاربه إلا مملّكا أبو أمّه أبوه . يريد أنه ليس مثله في الناس أحدٌ يشبهه في المكرمات إلا ابن أخته هشاماً . وهو تمحّلٌ في القول وخروج عن الفصاحة .

ب - والتعقيد في الانتقال ، مثاله قول العبّاس بن الأحنف :

سأطلبُ بعدَ الدارِ عنكم لتقرَبوا وتسكُبُ عينايَ الدموعَ لتَجْمُدا

بدأ بسكب الدموع للتدليل على ما يوجبه الفراق من الحزن والكمد فأحسن وأصاب ثمّ تحوّل إلى نقيض هذا فدلل بقوله : (لتجمدا)

(١) حرب : هو حرب بن أمية . القفر : الخالي من الماء والكلأ .

(٢) وهو أبو تمام حبيب بن أوس الطائي .

على ما يوجبه دوام التلاقي والتقارب من السرور والارتياح . وذلك ظناً منه أنّ الجمود يعني خلو العين من البكاء مع أنّ الحال حال بكاء وهي تجمد مع أنه يُراد منها أن تبكي فتمتنع الكناية هنا عن أن تكون كناية عن السرور وإنما هي كناية عن البخل . وعلى هذا فإن الانتقال من جمود العين إلى بخلها بالدموع وهو المعنى الظاهر لا إلى ما قصده من السرور وهو المعنى المقصود ، جعل الكلام واقعاً في التعقيد ، مبتعداً عن القول الفصيح .

وتكون الفصاحة في الكلام أيضاً في خلوصه من كثرة التكرار وتتابع الإضافات وقد وقعت كثرة التكرار في قول المتنبي :

وتُسعدني في غَمرةٍ بعد غَمرةٍ سبوحٌ لها منها عليها شواهدُ (1)

ووقع تتابع الإضافات في قول ابن بابك :

حمامةَ جرعى حومةِ الجندلِ اسجعي فأنتِ بمرأى من سُعادَ ومَسمَعِ

وفيه نظر ، لأنه يؤدي إلى الثقل على اللسان وقد احترزَ عنه بما تقدّم .

٣ ـ والفصاحة في المتكلم مَلَكةٌ يُقتدر بواسطتها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح .

---

(١) الغمرة : الشدّة ، السبوح : الفرس السريع الجيد العدو ، وهو في عدوه لا يُتعب راكبه فكأنه يسبح في الماء .

البلاغـــة

وتكون في الكلام والمتكلم :

والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته ؛ فالكلام البليغ هو الكلام الواضح المعنى ، الفصيح العبارة ، الملائم للموضع الذي يُطلق فيه ، وللأشخاص الذين يخاطبون .

ويقتضي الحال اختلاف مقامات الكـــلام وتفاوتهـا حسب المواطن والمواضع التي يُقال فيها ، فمقـام كلٍّ من التنكير والإطـلاق والتقديم والذّكر يباين ويخالف مقام خلافه من تعريف وتقييد وتأخير وإسقاط ومقام الفصل يباين مقام الوصل ، والحال التي يناسبها الإيجاز تباين الحال التي يناسبها الإطناب ، وكذا خطاب الذكيّ يتباين مع خطاب الغبيّ . ولكل كلمة مع صاحبتها مقام ، فمن الكلام ما يحلو ويصبح بليغاً نتيجة تآلف أجزائه ومفرداته وضمها إلى بعضها بعضاً . وارتفاع شأن الكلام في الحُسْن والقبول يكون بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاط الكلام يكون بانعدام هذه المطابقة . فمقتضى الحال إذاً هو الاعتبار المناسب ؛ فالبلاغة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى بالتركيب ، وإذا لم يكن الكلام مركباً من ألفاظ فـــلا يسمى بليغاً وإنما يُسمى فصيحاً إذا توافرت فيه شروط الفصاحة .

وللبلاغة طرفان :

أعلى : وهو حدّ الإعجاز ، وما يقرب منـــه (أي ما يقرب من هذا الطرف الأعلى) .

وأسفل : وهو الذي إذا غير الكلام عنـه إلى ما دونه التحق عنـد

البلغاء بأصوات الحيوانات (**وهو عند بعضهم ليس من البلاغة في شيء**) .

وبين هذين الطرفين مراتب كثيرة ، وتتبع هذه المراتب وجوهٌ أُخَرُ تورث الكلام جودة وحسناً .

والبلاغة في المتكلم : ملكةٌ وقدرة يُستطاع بواسطتها تأليف كلام بليغ .

وهكذا يبين لنا أنّ كل بليغ من الكلام فصيح ولا عكس ، فليس كل فصيح بليغ .

ويتضح لنا أيضاً أن البلاغة مرجعها إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد ويحترز عن هذا **بعلم المعاني** . كما أن مرجعها إلى تمييز الفصيح من غيره ، وتكشف فصاحة اللفظ أو عدمها عن طريق علم متن اللغة أو التصريف أو النحو أو تُدرك بالحس والسليقة الصالحة والذوق ، وذلك ماعدا التعقيد المعنوي الذي يحترز عنه **بعلم البيان** وأما **علم البديع** (وهو الفن الثالث والأخير من فنون البلاغة) فبه تُعرف وجوه التحسين والتزيين في كل من المعاني والألفاظ [1] .

---

(١) هذا هو الغالب المألوف في تسمية أجزاء العلوم البلاغية . وهناك من يطلق على الجميع اسم علم البيان . وبعضهم يسمي العلم الأول علم المعاني ، والعلمين الأخيرين (البيان والبديع) علم البيان . وبعضهم يسمي الجميع أيضاً ، علم البديع . وعلى كلٍّ فإن الأمر يبقى في حدود الشكل ولا يتعداه الى المضمون . وما سار عليه القزويني هو المتبع المألوف .

الباب الأول

علم المعاني

تعريفه : هو علم تُعرف به أحوال اللفظ العربي التي بواسطتها يُطابق هذا اللفظ ما يقتضيه الحال .

أبوابه : وينحصر هذا العلم في أبواب ثمانية :

١ ـ أحوال الإسناد الخبري ٢ ـ أحوال المسند إليه .

٣ ـ أحوال المسند ٤ ـ أحوال متعلقات الفعل .

٥ ـ القصر . ٦ ـ الإنشاء .

٧ ـ الفصل والوصل ٨ ـ الإيجاز والإطناب والمساواة

أقسام الكلام :

الكلام إمّا خبر أو إنشاء ، فإذا طابقت النسبة الداخلية في الكلام للنسبة الخارجية فيه كان الكلام مطابقاً للواقع وكان صادقاً ، وإن لم تطابق النسبة الداخلية للنسبة الخارجية ، كان الكلام غير مطابق للواقع وكان كاذباً . وهذا هو الخبر ، فإذا لم يكن الكلام كذلك فهو إنشاء وهكذا نرى أن الكلام إذا احتمل الصدق والكذب فهو خبر وإنْ لم يحتملها فهو إنشاء .

والخبر لا بدّ له من مسند إليه ، ومسند ، وإسناد ، والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلا أو ما في معناه من مصدر واسم فاعل واسم مفعول وما أشبه ذلك . وكل من الإسناد والتعلق يكونان إمّا بقصر أو بغير قصر ، وكلّ جملة قرنت بأخرى تكون إما معطوفة عليها أو غير معطوفة ، والكلام البليغ إمّا أن يكون زائداً على أصل المُراد لفائدة أو هو غير زائد .

[تنبيه] : (**عود إلى مفهوم الخبر**) : صدق الخبر مطابقته للواقع ، وكذب الخبر يكون بانعدام هذه المطابقة .

(**وقيل**) : صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو أخطأ في اعتقاده وكان الخبر لا يطابق الواقع ، وكذبه يكون بعدم وقوع هذه المطابقة وذلك بدليل قوله تعالى : « **إن المنافقين لكاذبون** » فقد قال قبله « **إنك لرسول الله** ... » فهم كاذبون في اعتقادهم ولكنّ كلامهم مطابقٌ للواقع (**أعني واقعهم**) لأنهم لم يعتقدوا برسالته وأنكروها .

ورُدَّ هذا القول بأن المعنى في (**لكاذبون**) واقع في الشهادة « **نشهد إنك لرسول الله** » لا في قولهم « **لرسول الله** » أو في تسميتها (**اي في تسميتهم إخبارهم شهادة**) ، أو في المشهود به وهو قولهم « **إنك لرسول الله** » . وهو أمرٌ قد زعموه لأنهم يعتقدون أنه خبر على خلاف ما عليه حال المخبر عنه .

ويرى **الجاحظ** أن صدق الكلام يكون بمطابقته للواقع مع الاعتقاد وكذب الكلام يكون بمخالفته للواقع مع عدم الاعتقاد للمتكلم . وهناك ضرب ثالث من الكلام ليس بصدقٍ ولا كذب . وذلك بدليل قوله تعالى : « أفترَى على الله كذباً أم به جِنّةٌ » وبيانه (هل افترى

على الله كذباً أم لم يفتر) فعوض عن (أم لم يفتر) بـ (أم به جنة)[1] ووقع هذا في الآية لأن المراد بـ (أم به جنّة) غير الكذب ، لأنه قسيم (هل افترى على الله الكذب) كما أن المراد بـ (أم به جنة) غير الصدق لأن الكفار لم يعتقدوا أن محمداً به جنّة .

ورُدّ على الجاحظ قوله : إن المعنى (أم لم يفتر) فعبر عنه بالجنة ودليل من ردّ عليه أن المجنون لا افتراء له ، ولا يقصد صدقاً ولا كذباً لأنه مختل القوى العقلية .

---

(١) الجِنة: الجنون .

الفصل الأول

أحوال الإسناد الخبري

لا شكّ أن قصد المخبر بخبره : إفادة المخاطب ، من مثل قوله تعالى في حكاية زكريا عليه السلام « ربّ إني وهن العظم مني » . ومن مثل قول القائل (سافرَ زيدٌ) .

ويفيد المخبرُ - أي من يريد الإخبار - المخاطبَ أمرين :

١ - الحُكْمَ ، فقولُ المخبر (زيدٌ قائم) حكم يطلقه ليبيّن حالة زيد وقد يريد المخبرُ بالحكم الثبوت أو الانتفاء .

٢ - كونَ المُخبِر عالماً بالخبر (ستقبضُ راتبك آخر الشهر) .

وعلى هذا فإن الخبر - على ما يُراد منه - نوعان :

الأول : إفادة المُخبِرِ المخاطبَ الحكم . ويُسمى فائدة الخبر (أي: إفادة المخاطب بعلمك الخبرَ) .

الثاني : إفادةُ المُخبِرِ المخاطبَ كونَهُ - أي : المخبر - عالماً بالخبر ويُسمى لازم الفائدة وقد يُنزل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل ، فيُلقى إليه الكلام كما يُلقى إلى الجاهل وذلك لعدم جريه على ما يوجبه العلم ، فينبغي ، والحال هذه ، أن يُقتصر من التركيب على

قدر الحاجة ، فإن كان المخاطبُ خاليَ الذهن من الحُكم والتردد فيه استغني عن مؤكّدات الحكم [1] ، وإنْ كان - أي المخاطب - متردداً في الحكم طالباً له ، حَسُن تقويته بمؤكِّد ، وإن كان مُنكراً الحُكمَ وجب توكيده له بحسب الإنكار وعلى قدره ، كما قال تعالى حكايةً عن رُسُل عيسى عليه السلام ، إذ كُذّبوا في المرة الأولى : إنا إليكم مُرسلون ، وفي الثانية : إنـّا لمرُسلون [2] .

وعلى هذا ينقسم الخبر إلى ثلاثة أضرب :

الضرب الأول : ابتدائي ، وهو خال من التأكيد ، : ومثاله : (**نحن إليكم مرسلون**) .

الضرب الثاني : طلبي ، وهو الذي يحوي مؤكّداً واحداً ، ومثاله: (**إنّا إليكم مرسلون**) .

الضرب الثالث : إنكاري ، وهو الذي يحوي أكثر من مؤكد، ومثاله: (**إنّا اليكم لمرسلون**) .

وإخراج الكلام على الأضرب الثلاثة يكون على مقتضى الظاهر .

وكثيراً ما يُخرّجُ الكلام على خلاف ما يقتضيه الظاهر :

١ - فيُجعَلُ غيرُ السائل كالسائل، الطالب، المتردد ، وذلك إذا قُدّم

---

(١) مؤكدات الحكم هي : إنّ - أنّ - لام الابتداء - لام القسم - نونا التوكيد الخفيفة والثقيلة - قد - أحرف التنبيه - الأحرف الزائدة (الباء وغيرها) أحرف التكرير أما الشرطية - ضمير الفصل .

(٢) والخطاب موجه في الآية لمحمد صلى الله عليه وسلم . وتمام الآية : « واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية إذ جاءها المرسلون ، إذ أرسلنا اليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا : إنا اليكم مرسلون . قالوا : ما أنتم إلا بشرٌ مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء إن أنتم إلاّ تكذبون ، قالوا : ربُّنا يعلم إنا اليكم لمرسلون ، وما علينا إلا البلاغ المبين » (يس ١٣ - ١٧/٥٨٢) .

إلى المخاطب ما يُلوِّح له بالخبر ، فيستشرف له ويتطلع إليه تطلّع السائل، الطالب ، ومثاله نحو قوله تعالى : (**ولا تخاطبني في الذين ظلموا إنهم مغرقون**) [1] فقد أثار الكلام في مطلع الآية شيئاً من التردد والتساؤل فجاء الجواب (**إنهم مُغرقون**) .

٢ - ويُجعَلُ غيرُ المنكِرِ كالمُنكِر ، إذا لاح إلى المخاطب شيء من أمارات الإنكار ومظاهره ، نحو قول الشاعر [2] :

جاء شقيقٌ عارضاً رمحَهُ إنَّ بني عمِّكَ فيهم رِماحْ

فإن شقيقاً (**وهو ابن عم الشاعر**) لم ينكر ما في بني عمّه من رماح ، ولكنَّ دلائل أعماله (**من ركوب الفرس وإمساكه الرمح وسيره الى بني عمه متبختراً**) دلت على أنه ينكر بنفسه وإن لم يُصدِّق على ذلك بلسانه وهذا ما جعل الشاعر ينزل غير المنكر منزلة المنكر باستخدامه الخبر الانكاري مع أنّ المخاطب لم يظهر في كلامه ما يفيد الإنكار .

٣ - ويُجعل المُنكر كغير المنكر إذا كان معه ما إن تأمّله ارتدع ورجع عن جهله وخطئه ، نحو قوله تعالى : « **لا ريب فيه** » [3] أي ليس مظنة الريب فلو أن الملاحدة الذين لايؤمنون به ، لو أنهم استعملوا عقولهم ونبذوا عصبياتهم ، وابتعدوا عن التحيز لوصلوا إلى الإيمان

---

(١) « واصنع الفلك بأعيننا ووحينا ولا تخاطبني في الذين ظلموا إنهم مُغرقون » (هود ٢٩٦/٣٧) والخطاب في الآية لنوح عليه السلام .

(٢) وهو حَجَل بن نضلة القيسي .

(٣) « ذلك الكتاب لا ريبَ فيه » (البقرة ٣/١) .

بأن هذا الكتاب من عند الله لاشكّ في ذلك ، ولهذا السبب نجد الآية الكريمة قد ألقيت مجردة من أيّ توكيد .

وعلى هذا تقوم اعتبارات النفي أيضاً ، فيكون الاستغناء عن التأكيد في الابتدائي ، ويحسن التأكيد في الطلبي ، ويجب التأكيد بحسب الإنكار في الإنكاري ، ويخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر للأغراض السالفة الذكر نفسها ، وهكذا فإن ما قسناه على الحالات الأخرى يُقاس على اعتبارات النفي لذا لا لزوم لإعادة الكرّة فيها .

وينقسم الإسناد الى قسمين :

١ – حقيقة عقلية ، وهي : إسناد الفعل أو ما في معناه (**نحو: المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف)** الى ما هو له حقيقة عند المتكلم في الظاهر ، وذلك نحو قول المؤمن : (**أنبت اللهُ البقلَ**) ، وقول الجاهل (**أنبت الربيعُ البقلَ**) فكلٌّ من المتكلّمَيْنِ يرى أنه يقول الحقيقة . ولكنْ لو قال المؤمن : (**أنبت الربيعُ البقلَ**) لما كان كلامُه حقيقة وإنما يُحمل عندئذ على المجاز .

ومن الحقيقة العقلية قولك (**جاء زيد**) مع أنك تعلم تمام العلم أنّه لم يجيءْ ، وهذا كلام خلوٌ من المجاز .

٢ – مجاز عقلي ، وهو إسناد الفعل أو ما في معناه إلى ملابس له بتأويل ، وليس إلى ما هو – أي الفعل – عائد عليه حقيقة . وللفعل ملابساتٌ شتى ، فهو – أي الفعل – يُلابس الفاعل ، والمفعول به ، والمصدر ، والزمان والمكان ، والسبب . فاسنادُ الفعل إلى الفاعل والمفعول به إذا كان مبنياً له ، حقيقةٌ كما مرَّ في حيز الحقيقة العقلية .

وأمّا إسناده ـ أي الفعل ـ إلى غير الفاعل والمفعول به للملابسة فهو مجاز ومن ذلك قولهم :

١ - (عيشةٌ راضيةٌ) والعيشة لا ترضى وإنما الانسان يرضى العيشة ونقول هنا : إنّه مجاز عقلي علاقته المفعولية ؛ لأن ضمير الفاعل في (راضية) يعود على (العيشة) وهي ـ أي العيشة ـ في الأصل مفعول به لا فاعلا .

٢ - (سيلٌ مُفعمٌ) [1] وهو مجاز عقلي علاقته الفاعلية ؛ لأن سيلا ، في الأصل ، فاعلٌ ، وليست مفعولاً .

٣ - (شعرٌ شاعرٌ) هو مجاز عقلي علاقته المصدرية .

٤ - (نهارُهُ صائمٌ) هو مجاز عقلي علاقته الزمانية .

٥ - (نهرٌ [2] جارٍ) هو مجاز عقلي علاقته المكانية .

٦ - (بنى الأميرُ المدينةَ) هو مجاز عقلي ، علاقته السببية ، لأن العمال هم الذين بنوا المدينة وليس الامير .

وقولنا في بيان المجاز العقلي : هو إسناد الفعل أو ما في معناه إلى ملابس له ، بتأويل ... الخ . قولنا بتأويل ، يُخرج ما مرّ من قول الجاهل: (أنبت الربيعُ البقل) والسبب أن الجاهل لم يُردْ تأويلا وإنما هكذا اعتقد . أمّا إذا صدر هذا القول عن المؤمن فيصبح فيه تأوّل ويكون كلامه مجازاً عقلياً .

---

(١) مفعم : مملوء .

(٢) النهر : الخندق الذي يجري فيه الماء ، وكان يجب أن يقول : (ماءُ النهر جارٍ) ولكنه قال (نهرٌ جارٍ) فجاء كلامه مجازاً .

ولهذا السبب نفسه لم يُحمل على المجاز نحو قول الصلتان العبدي :

أشابَ الصَّغيرَ وأفنى الكبير كَرُّ الغداةِ ومَرُّ العشيّ [1]

إلاّ إذا عُلِمَ أو ظُنَّ أنَّ صاحبه لم يُرِدْ ظاهره ، فإذا أراد الظاهر فهو حقيقة ليس غير .

وأمّا قولُ أبي النجم :

مَيَّز عنه قُنْزُعاً عن قُنزُع جذبُ الليالي أبْطِئي أو أسرعي [2]

فقد حُمِلَ على المجاز بدليل قوله بعده .

أفناهُ قِيلُ اللهِ لِلشمس اطلُعِي [3]

وينقسم الإسناد (باعتبار طرفيه) [4] الى أربعة أقسام :

١ -- إسنادٌ طرفاه حقيقتان ، نحو (**أنبت الربيعُ البقل**) .

٢ - إسنادٌ طرفاه مجازان ، نحو (**أحيا الارضَ شبابُ الزمان**).

٣ و ٤ - إسنادٌ طرفاه مختلفان :

أ - إسنادٌ طرفاه مختلفان ، فيه المسند حقيقة والمسند إليه مجاز ، نحو (**أنبت البقلَ شبابُ الزمان**) .

ب - إسنادٌ طرفاه مختلفان ، فيه المسندُ مجاز والمسندُ إليه حقيقة، نحو (**أحيا الارضَ الربيعُ**) .

---

(١) الغداة : أوقات الصباح .

(٢) ميز : فَصَلَ . عنه : أي عن رأسه . القُنزع : الخصلة من الشعر . جذب الليالي : تعاقبها .

(٣) وتمام البيت : (حتى إذا واراكِ أفقٌ فارجِعي)

(٤) وهما المسند والمسند إليه .

وهذا الإسناد ، المختلف الطرفين ، كثيرٌ في القرآن الكريم من مثل قوله تعالى : (وإذا تليت عليهم آياتــه زادتهم إيماناً) [1] (يُذبّحُ أبناءهم) [2] (ينزعُ عنهما لباسهما) [3] (يوماً يجعل الوِلدان شيباً) [4] (وأخرجت الأرض اثقالها) [5] .

والمجاز العقلي غير مختص بالخبر بل يجري في الانشاء ، نحو قوله تعالى : (ياهامانُ ابن لي صرحاً) [6].

ولا بد للمجاز من قرينة لفظية كما مَرّ من قول أبي النجم (أفناه قيل الله) الذي جاء دليلاً على حمل (ميز) على المجاز .

أو قرينة معنوية كاستحالة قيام المُسند بالمذكور — أي بالمسند إليه

---

(١) « إنما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجِلَتْ قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً وعلى ربهم يتوكلون » (الأنفال ٢/٢٣٤) . زادتهم ايماناً : مجاز عقلي علاقته السببية.

(٢) « إن فرعون علا في الأرض وجعل أهلها شيعاً يستضعف طائفة منهم ، يُذبح أبناءهم ويستحيي نساءهم ، إنه كان من المفسدين » (القصَص ٤/٥١١) .

(٣) « يا بني آدمَ لا يفتننكم الشيطان كما أخرج أبويكم من الجنة ينزعُ عنهما لباسهما ليريَهما سوأتهما إنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم . إنا جعلنا الشياطين أولياء للذين لا يؤمنون » . (الأعراف ٢٧/٢٠٢) .

(٤) « فكيف تتقون ان كفرتم يوماً يجعلُ الولدان شيباً » (المزمل ١٧/٧٦٦) واسناد المشيب الى الزمان ليس في الحقيقة ، وإنما مجاز عقلي علاقته السببية .

(٥) الزّلزال ٢/٨٠٧ .

(٦) « وقال فرعون يا هامان ابنِ لي صرحاً لعلّي أبلغُ الأسبابَ » . (غافر ٣٦/٦٢٣) . ابْنِ : أفادت الإنشاء لأنها أمر . ووجه المجاز أنه قد أثبت البناء لهامان وانما هو في الحقيقة للعملة وهامان آمر ليس غير . وهو مجاز عقلي علاقته السببية عن طريق الإنشاء لا عن طريق الخبر .

عقلاً ، كقولك : (**محبتك جاءت بي اليك**) [١] أو عادة ، نحو : هزمَ الأميرُ الجند . وكصدوره عن الموحّـــد كما مرّ في قول الصلتان العبدي (**أشاب الصغير** ..) .

ومعرفة حقيقة المجاز العقلي تكون :

١ – ظاهرة : كما في قوله تعالى : (**فما ربحت تجارتهم**)[٢] أي فما ربحوا في تجارتهم .

٢ – خفيّة : كما في قولك (**سرّتني رؤيتك**) أي : سرّني الله عند رؤيتك وكما في قول أبي نواس :

يزيدُكَ وجهُه حُسْناً إذا ما زدْتَهُ نظَرا

أي : يزيدك الله حسناً في وجهه .

وأنكر السكاكيُّ المجازَ العقليَّ ذاهباً إلى أن ما مر ونحوَه استعارةٌ بالكناية ، على أنّ المُرادَ بالربيعِ من نحو (**أنبت الربيع البقل**) الربيعُ الحقيقي بقرينة نسبة الإنبات إليه ، وعلى هذا القياس تحملُ ، عند السكاكي ، بقيةُ الأمثلة والشواهد التي سقناها للدلالة على وجود المجاز العقلي . وهذا – أي : رأي السكاكي – فيه نظر ، وقد رُدَّ بما يصعب دفعه ولو قُبِلَ لاستلزَمَ أن يكونَ المرادُ بـ(**عيشةٍ**) في قوله تعالى : « في **عيشة راضية** » صاحبَها كما سيأتي فيما بعد . ولما صحّت الإضافة في نحو (**نهاره صائم**) لبطلان إضافة الشيء إلى نفسه ؛ لأن

---

(١) المحبة هي المسند ، وجاء هو المسند اليه . ويستحيل عقلاً أن تنبت للمحبة رجلان تحملانها وتسيران بها حقيقة . وهي قرينة معنوية تؤكد كون الكلام محمولاً على المجاز.

(٢) « أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين » (البقرة ٥/١٦) .

المرادَ بالنهار حينئذ فلانٌ نفسُه . ولـمّا كان الأمر بالبناء لها مان ؛ لأنّ المرادَ به حينئـذ العـمالُ أنفسهم . ولا ستلزم أيضاً أن يتوقف نحو (أنبت الربيعُ البقل) على السّمع ؛ لأن هذا التركيب صحيح شائع واللوازم كلها منتفية .

وهو - أي رأي السكاكي - ينتقض بنحو (نهاره صائم)[1] لاشتمال هذا التركيب على طرفي التشبيه ، وذلك يمنع من حمل الكلام على الاستعارة .

(١) الضمير في (نهاره ..) يعود على الإنسان .

الفصل الثاني

أحوال المسند اليه

المسند اليه ومنه : المبتدأ الذي له خبر ، والفاعل ، ونائب الفاعل .

وأحواله هي : الحذف ، والذكر ، والتعريف ، والتنكير ، والوصف ، والتوكيد ، والبيان ، والإبدال ، والعطف ، والفصل ، والتقديم والتأخير .

١ - حذفه :

ويكون للدواعي التالية :

آ - الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر (أي : بناء على وجود قرينة تدل على المحذوف) . مثال ذلك (**يعطي ويمنع**) أي : يعطي من يشاء ويمنع من يشاء . ويُستدل على المحذوف من المعنى الذي لا يتم إلا بمراعاته ، ويعد ذكر المسند اليه ، هنا ، عبثاً لدلالة القرينة عليه وعلم السامع به .

ب - تخييل العدول إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ ، كقوله :

قال لي : كيف أنت ؟ قلت : عليل
سهرٌ دائمٌ وحزنٌ طويلُ .

فلم يقل : أنا عليل وإنما قال : عليل . ويمكن أن يكون الحذف هنا للاحتراز عن العبث .

ج – اختبار تنبه السامع عند القرينة ، أو مقدار تنبهه ، نحو : (**نوره مستفاد من نور الشمس**) . (**هو واسطة عقد الكواكب**) والمقصود في كلا المثالين هو (**القمر**)

د – إيهام صونه عن لسانك ، أو عكسه (**أي ايهام صون لسانك عنه**) ويصان عن اللسان تعظيماً له نحو : (مفرّجٌ للكرب)ويقصد به الله ويُصان اللسان عنه تحقيراً له ، نحو : (**صمٌ بكمٌ عميٌ**) والمسند اليه المحذوف تقديره (**هم**) .

هـ – تأتّي الانكار لدى الحاجة ، نحو (**نذل لئيم**) فيمكنك عند قيام القرينة الدالة على المقصود أن تُنكر أنك أردت زيداً وإنما أردت عمراً أو غيره .

و – تعيُّنه ، نحو : (**عالم الغيب والشهادة**) أي – الله –

ز – ادعاء التعيُّن ، نحو : (**الحسيب النسيب**) تعني فلاناً من النـــاس .

ويُحذف المسند إليه لأسباب أخرى استغني عن ذكرها .

٢ – ذكره :

ويكون للدواعي التالية :

آ – كونه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه ، لعدم وجود قرينة تدلّ عليه عند العدول عنه .

ب – ضعف التعويل على القرينة ، نحو : (**زهيرٌ نِعمَ الحكيمُ**)، نقول ذلك إذا سبق لنا ذكر زهير ، وطال عهد السامع به .

ج – التنبيه على غباوة السامع ، نحو : (**هشام قال كذا**) في جواب : (**ماذا قال هشامٌ ؟**)

د - زيادة الإيضاح والتقرير ، نحو قوله تعالى : « **أولئك على هدىً من ربهم وأولئك هم المفلحون** »[1] .

هـ - إظهار تعظيمه ، أو إهانته ؛ فإظهار التعظيم نحو : (**حضر سيف الدولة**) في جواب من سأل : هل حضرَ الأميرُ ؟ . وإظهار الإهانة ، نحو : (**السارقُ قادمٌ**) في جواب من سأل : هل حضرَ السارق ؟

و - التبرك بذكره ، أو استلذاذه ، نحو : (**الله** ربيّ ، **الله** حسبي ، **الله** نعم المولى ونعم النصير) .

ز - بسط الكلام حيث الإصغاء مطلوب (**أي في مقام يكون أصغاء السامع مطلوباً للمتكلم**) وذلك نحو قوله تعالى على لسان موسى عليه السلام : « **هي عصاي** »[2] فقد أراد الإطالة في المناجاة ، وعمد إلى بسط الكلام حيث الإصغاء مطلوب أو من باب التبرك .

٣ - تعريفه :

ويكون بالإضمار أو العلمية أو الموصولية أو الإشارة أو اللام أو الإضافة

آ - **تعريفه بالإضمار (وذلك بأن يأتي المسند اليه ضميراً)** يكون في مقام التكلم ، من مثل قوله ﷺ :

أنا النبي لا كذب ... أنا ابن عبد المطلب

---

(١) لقمان ٥/٥٤٣ .

(٢) « قال هي عصاي أتوكأ عليها وأهشّ بها على غنمي، ولي فيها مآربُ أخرى » (طه ١٧/٤١٣) .

كما يكون في مقام الخطاب ، كقول الحمامي :

وأنتَ الذي أخلفتَني ماوعدتني   وأشمتَّ بي من كان فيك يلومُ

ويقع التعريف بالاضمار أيضاً في مقام الغيبة ، على أن يكون – أي: المسند إليه – قد سبق ذكره ، أو هو في حكم المذكور لقرينة . وذلك نحو قول أبي تمام :

هو البحرُ من أيِّ النواحي أتيتَهُ   فلجّتُهُ المعروفُ والجودُ ساحلِهُ

فقد قال قبله :

بيُمْنِ أبي إسحاقَ طالتْ يدُ العلا   وقامتْ قناةُ الدين واشتد كاهِلُه

والأصل في الخطاب أن يكون لمعين (**لواحدٍ أو أكثر**) ، وقد يترك التعيين إلى غيره ليعمَّ كلَّ مخاطبٍ ، نحو قوله تعالى : « **ولو ترى اذ المجرمونَ ناكسوا رؤوسِهم عند ربهم** »[1] أي تناهت حالهم في الظهور ، فلا يختصّ برؤية حالهم مخاطب معين .

ب – **تعريفه بالعلمية (وذلك بايراده علماً)** ويكون :

آ – لإحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداءً باسم مختص به ، نحو : « **قل هو الله احد** » .

ب – للتعظيم ، نحو : (**جاء صلاح الدين**) .

ج – للإهانة والتحقير ، نحو : (**جاء تأبط شراً**) .

د – للكناية نحو : (**أبو لهب عدو للاسلام شرير**) واللهب الحقيقي هو لهب جهنم ، قولنا (**أبو لهب**) كناية عن كونه جهنمياً .

---

(١) « ولو ترى إذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم عند ربهم ، ربنا أبصرنا وسمعنا فأرجعنا نعمل صالحاً إنا موقنون » (السجدة ١٢/٥٤٩) .

هـ - لإيهام استلذاذه ، نحو :

بالله يا ظبيات القاعِ قلن لنـا ليلايَ منكُنَّ أم ليلى من البشر

و - للتبرّك به ، نحو (**الله أكرمني**) في جواب : **هل أكرمك الله ؟** . ويكون تعريفه بالعلمية لنحو ذلك من تفاؤل وتشاؤم وما شاكل مما يناسب اعتباره في العلمية :

ج - **تعريفه بالموصولية** : ويكون :

آ - لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصّة به سوى الصّلة ، نحو : (**الذي كان معنا امسِ رجلٌ عالمٌ**) .

ب - لاستهجانِ التصريح بالاسم ، نحو (**الذي ربّاني أبي**) وذلك ذا كان اسمه قبيحاً يستهجن ذكره .

ج - لزيادة التقرير ، نحو قوله تعالى : « **وراوَدَتْهُ التي هو في بيتها عن نَفسِهِ** »[1]

د - للتضخيم ، نحو قوله تعالى : « **فغَشِيَهُمْ من اليَمِّ ما غَشِيَهُم**[2] » .

هـ - لتنبيه المخاطب على خطأ ، نحو قول عبدة بن الطيّب يعظ بنيه :

إنّ الذين ترونَهُمْ إخوانَكُمْ
يَشْفي غليلَ صدورهم أنْ تُصْرَعوا

---

(١) « وراودته التي هو في بيتها عن نفسه وغلّقتِ الأبواب وقالت : هَيْتَ لك قال : معاذَ الله إنه ربي ، إنه أحسن مثواي ، إنه لا يفلح الظالمون » .

(يوسف ٢٤/٣١٢)

(٢) « فأتْبعَهُمْ فِرعونُ بجنودِهِ فغشيَهمْ من اليمِّ ما غَشيَهُمْ »(طه ٧٨/٢١٤)

و ـ الإيماء إلى وجه بناء الخبر ، نحو قوله تعالى : « إنّ الذّين يستكبرون عن عبادتي سَيدخلوُن جهنّم داخرين[1] » ففي مضمون الصلة وهي (الاستكبار) إشارة إلى أنّ الخبر أمرٌ من جنس الإذلال والعقوبة .

وربمّا جُعل التعريف بالموصولية ذريعةً ووسيلة إلى التعريض بالتعظيم نحو قول الفرزدق :

إنّ الذي سَمَكَ السَّماء بنى لنا بيتاً دعائمُــه أعزُّ وأطــولُ

أو ذريعة الى التعريض بالتعظيم لشأن غير الخبر ، نحو قوله تعالى : « الذّين كذّبوا شعيباً كانوا هم الخاسرين[2] »

د ـ تعريفة بالإشارة : وذلك لما يلي :

آ ـ تمييزه أكمل تمييز ، نحو قول ابن الرومي :

هذ أبو الصَّقر فرداً في محاسنه[3]

ب ـ التعريض بغباوة السامع ، نحو قول الفرزدق يفتخر على جرير :

أولئكَ آبائي فَجِئْني بمِثلِهمْ إذا جَمعتْنا ياجَريرُ المجامعُ

ج ـ بيان حاله في القرب أو البعد أو التوسّط ؛ كقولك : (هذا أو ذلك أو ذاك زيدٌ) ؛ أو تحقيره بالقرب نحو قوله تعالى : « أهذا

---

(١) داخرين: صاغرين . وتمام الآية : « وقال ربكم : ادعوني استجبْ لكم إنّ الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين » (غافر ٦٠ /٦٢٦).

(٢) « الذين كذّبوا شعيباً كأنْ لم يَغْنَوْا فيها ، الذين كذّبوا شعيباً كانوا هم الخاسرين » (الأعراف ٩٢ / ٢١٤) .

(٣) وتمام البيت : من نسل شيبانَ بين الضال والسلم .

الذي يذكر آلهتكم[1] » ؛ أو تعظيمه بالبعد نحو قوله تعالى : « آلم . ذلك الكتاب[2] » ، أو تحقيره بالبعد أيضاً نحو قولنا : « ذلك اللعين فعل كذا » .

د ـ التنبية على أنّ المُشار اليه ، المُعقّبَ بأوصاف ، جدير لأجل تلك الأوصاف ، نحو قوله تعالى : « أولئك على هــدىً من ربّهم وأولئك هم المفلحون[3] » .

هـ ـ تعريفه باللام : وذلك للأغراض التالية :

آ ـ الاشارة الى معهـــود ، نحو قوله تعالى « وليس الذّكر كالأنثى[4] » أي ليس الذي طلبت كالتي وهبتْ .

ب ـ الاشارة الى ذات الحقيقة ، بصرف النظر عن عمومها وخصوصها ، نحو قولك : « الرّجل خيرٌ من المرأة » .

وقد يأتي المعرّف بلام الحقيقة لواحدٍ بعينه باعتبار عهديّته في الذّهن ، كقولك : (أدْخُلِ السُّوقَ حيث لا عَهْدَ) وهذا في المعنى كالنّكرة فيُعامل معاملتها وأمّا في اللفظ فتجري عليه أحكام المعارف .

ج ـ إفادة الاستغراق ، نحو قوله تعالى : « إنّ الإنسان لفي خُسْرٍ »[5] فأشير باللام إلى الإنسانية في ضمن كل فرد من أفرادها .

---

(١) « وإذا رآك الذين كفروا إن يتخذونك الا ّ هزواً أهذا الذي يذكر آلهتكم وهم بذكر الرحمن هم كافرون » (الأنبياء ٣٦/٤٣٠) .

(٢) « آلم . ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين » (البقرة ١ - ٢/٣) .

(٣) البقرة ٥/٣ .

(٤) « فلما وضعتْها قالت : ربّ إني وضعتها أنثى ، والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأنثى ، وإني سميتها مريم وإني أعيذها بك وذُريتهـــا من الشيطان الرجيم » (آل عمران ٣٦/٧٢) .

(٥) العصر ٢/٨١٠ .

وهو ـ أي الاستغراق ـ ضربان :

١ً ـ حقيقي : (وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة) ، نحو قوله تعالى : « عالِمُ الغيبِ والشهادةِ »[1] أي : كل غيب وشهادة أو كل غائب وشاهد .

٢ً ـ عرفي : (وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ مقيداً بحسب العرف) ، نحو قولنا : (جمعَ الأميرُ الصاغة) أي : صاغة بلده أو مملكته .

واستغراق المفرد أشمل من استغراق المثنى أو الجمع بدليل صحة (لا رجالَ في الدار) ، إذا كان فيها رجل أو رجلان . وعدم صحة (لا رجلَ في الدار) إذا كان فيها رجل أو رجلان . هذا ولا يتنافى إفراد الاسم وكون الأداة الداخلة عليه للاستغراق ، لأن الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف إنما يدخل على الاسم المفرد مجرداً عن معنى الوحدة ، لأنه بمعنى كل فردٍ لا مجموع الأفراد ولهذا امتنعَ وصفُه بنعتِ الجمع .

ز ـ تعريفه بالإضافة : وذلك للأغراض التالية :

آ ـ كونها أخصر طريق ، نحو قول جعفر بن علبة الحارثي :

هوايَ مع الرَّكب اليمانينَ مُصْعِدُ[2] .

فقوله : هواي ، أخصر من قوله : الذي أهواه .

---

(١) « وهو الذي خلق السموات والأرض بالحقّ ويوم يقول كنْ فيكون قولهُ الحقّ وله المُلك يومَ يُنفخ في الصورِ عالمُ الغيب والشهادة وهو الحكيم الخبير » . الأنعام ٧٣/١٨٠ .

(٢) وتمامه : جنيبٌ وجثماني بمكة موثَـقُ . ومُصعِدٌ : مبعد ذاهب في الأرض .

ب ـ تضمنها تعظيماً لشأن المضاف إليه ، أو المضاف أو غيرهما ، كقولك : عبدي حضر ، وعبد الخليفة رَكِبَ ، وعبدُ السلطانِ عندي ؛ أو تضمنها تحقيراً ، نحو : ولد الحجّام حاضرٌ ، وولد اللصّ قادم .

٤ ـ تنكيره :

ويكون للأغراض التالية :

آ ـ الإفراد ، نحو قوله تعالى : « وجاءَ رجلٌ من أقصى المدينة يسعى »[١] .

ب ـ النوعية ، نحو قوله تعالى : « وعلى أبصارهم غِشاوةٌ »[٢] .

ج و د ـ التعظيم أو التحقير ، كقول ابن أبي السمط :

له حاجبٌ في كل أمرٍ يشينُهُ ... وليس له عن طالب العُرفِ حاجبُ

فحاجب الأولى نكّرت لغرض التعظيم وحاجب الثانية نكّرت لغرض التحقير .

ومثله قول ابن أبي السمط أيضاً :

ولله مني جانب لا أضيعه ... وللهو مني والخلاعة جانبُ

فجانب الأولى نكّرت تعظيماً وجانب الثانية نكّرت تحقيراً .

هـ ـ التكثير ، كقولهم : (إنّ له لإبلاً وإنّ له لغنماً) .

---

(١) رجل : أي فرد من أشخاص الرجال . وتمام الآية : « وجاء رجلٌ من أقصى المدينة يسعى قال : يا موسى إن الملأ يأتمرون بك ليقتلوك فاخرجْ إني لك من الناصحين» . القَصص ٢٠/٥١٣ .

(٢) « ختمَ الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة ولهم عذاب عظيم » . البقرة ٧/٤ .

و ـ التقليل ، نحو قوله تعالى : « ورضوانٌ من الله أكبرُ »[1] أي : قليل من رضوان الله أعظم من هذا المتاع الكثير .

ز ـ وقد جاء للتكثير والتعظيم في آن ، نحو قوله تعالى : « وإن يكذّبوك فقد كُذّبت رسلٌ[2] » أي : ذوو عددٍ كثيرٍ وآياتٍ عظام .

ومن تنكير غير المسند إليه للافراد أو النوعية ، نحو قوله تعالى : « واللهُ خلقَ كلَّ دابةٍ من ماءٍ[3] » أي : كل فرد من أفراد الدواب ، والتعظيم ، نحو قوله تعالى : « فأذنوا بحربٍ من اللهِ ورسولِهِ[4] » والتحقير ، نحو قوله تعالى : « إن نظُنُّ إلا ظناً »[5] .

٥ ـ وصفه :

فيستخدم ليكون :

آ ـ مبيّناً للمسند إليه ، كاشفاً عن معناه ، كقولك : الجسمُ الطويل العريض العميق ، يحتاج إلى فراغ يَشْغَلُهُ .

ونحو هذا في الكشف وإن لم يكن وصفاً للمسند إليه ، قول أوس ابن حَجَر من قصيدة يرثي بها فضالة بن كلدة :

الألمعيُّ الذي يظُنُّ بكَ الظَّنْـ ... ـنَ كأن قد رأى وقد سَمِعا[6]

---

(١) « وعد الله المؤمنين والمؤمنات جناتٍ تجري من تحتها الأنهارُ خالدين فيها ومساكنَ طيبة في جنات عدنٍ ورضوانٌ من الله أكبرُ ذلك هو الفوز العظيم » . التوبة ٧٢/٢٦٠ .

(٢) « وانْ يكذّبوك فقد كذّبت رسلٌ من قبلك والى الله ترجعُ الأمور » . (فاطر ٤/٥٧٤) .

(٣) النور ٤٥/٤٧١ .

(٤) البقرة ٢٧٩/٦٣ .

(٥) « واذا قيل ان وعد الله حقٌ والساعةُ لا ريب فيها قلتم ما ندري ما الساعة إن نظنّ الا ظناً وما نحن بمستيقنين » . (الجاثية ٣٢/٦٦٣) .

(٦) الألمعيُّ : الحديد اللسان والقلب .

ب - مخصّصاً له ، نحو : (زيدٌ التّاجر عندنا) أو مدحاً ، (جاءني زيد العالم) أو ذمّاً ، نحو : (جاءني زيدٌ الجاهل) . حيث يتعيّن ، هنا ، الموصوف قبل ذكره .

ج - تأكيداً ، نحو (أمسِ الدّابرُ كان يوماً عظيماً) .

٦ - توكيده :

ويكون للتقرير (أي : تثبيت المعنى) ، أو لدفع توهم التجوّز[١] أو السهو (أي حتى لا يتوهم المخاطب أن المتكلم وقع في سهوٍ أو خطأ أو تجوّز) كقولك : (زيد نفسه زارني اليومَ) . أو لدفع توهم عدم الشمول ، كقولك : (جاء القوم كلهم) .

٧ - بيانه :

ويكون لغرض إيضاحه باسم مختص به ، نحو : (قدم صديقك خالدٌ)[٢] .

٨- الإبدال منه :

ويكون لزيادة التقرير ، نحو : (جاءني زيدٌ أخوك)[٣] و (جاء القومُ أكثرُهم)[٤] و (سُلِبَ عمروٌ ثوبُهُ)[٥] .

٩ - العطف :

فيكون لتفصيل المسند إليه مع اختصـــار ، نحو : (جاء زيد

---

(١) التجوّز : التكلم بالمجاز .

(٢) خالدٌ : عطف بيان مفسر لصديقك .

(٣) أخوك : بدل كلّ من كلّ .

(٤) أكثرهم : بدل بعض من كلّ .

(٥) ثوبه : بدل اشتمال .

وعمروٌ) أو لتفصيل المسند مع اختصار أيضاً ، نحو (جاءني زيد فعمرو أو ثم عمرو)[1] . أو (جاءني القومُ حتى خالدٌ) .

كما يكون العطف لغرض رد السامع إلى الصواب ، نحو : جاءني زيدٌ لا عمروٌ) . أو صرف الحكم إلى آخر ، نحو (جاءني زيدٌ بل عمرو)[2] و (ما جاءني عمروٌ بل زيدٌ) أو الشك ، أو التشكيك للسامع[3] ، نحو (جاءني زيدٌ أو عمرو) .

١٠ ـ فصله :

(كالفصل بين المبتدأ وخبره بضمير الفصل) .

ويكون فصله (أي : تعقيبه بضمير الفصل) لتخصيصه بالمسند (أي قصر المسند على المسند إليه) ، نحو : (إن الله هو الرزاق) .

ويكون فصل المسند إليه لقصره على المسند ، ذلك نحو قول أبي الطيب المتنبي :

إذا كان الشباب السُّكرَ والشَّيبُ هَماً فالحياةُ هي الحِمامُ

١١ ـ تقديمه :

فلكون ذكره أهم من ذكر غيره ، وذلك :

آ ـ لكونه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه .

ب ـ ليتمكن الخبر في ذهن السامع ، لأن في المبتدأ تشويقاً إليه كقول أبي العلاء المعري :

والذي حارت البريّةُ فيه حيوانٌ مستحدثٌ من جمادِ

---

(١) فعمرو : الفاء للتعقيب . ثم عمرو : ثم للتراخي .

(٢) بل : حرف اضراب أو استدراك .

(٣) التشكيك للسامع : إيقاعه في الشكّ .

فقد قدم المسند إليه (الذي) تشويقاً للمسند المتأخر (حيوان) .

ج - لتعجيل المسرّة أو المساءة للتفاؤل أو التطير ، نحو : (سعدٌ في دارك و (السّفاحُ في دار صديقك) .

د - لإيهام أنه لا يزول عن الخاطر ، أو أنه يستلذ به وقد يقدم المسند إليه لنحو ذلك من الأغراض .

هـ - وقال عبد القاهر الجرجاني ما في معناه : وقد يقدّم المسند إليه لغرض تخصيصه بالخبر الفعلي وقصر هذا الخبر عليه وذلك إن وقع - أي : المسند إليه - بعد حرف نفي بلا فصل ، نحو (ما أنا قلت هذا) ، أي لم أقله مع أنه مقول لغيري[1] ، ولهذا لم يَصحّ (ما أنا قلت هذا ولا غيري)[2] ولا يصحُّ : (ما أنا رأيت أحداً)[3] ، ولا يصح أيضاً (ما أنا ضربت إلا زيداً)[4] .

وقد يأتي المسند إليه للتخصيص وإن لم يقع بعد حرف نفي رداً على من زعم انفراد غير المسند إليه بالفعل الذي يأتي بعده ، أو مشاركة غيره فيه ، نحو : (أنا سعيتُ في حاجتك) ويؤكّد على الأول بنحو : (لا غيري) ، ويؤكّد على الثاني (الرد على من زعم المشاركة) بنحو : (وحدي) ، وقد يأتي - أي المسند إليه - مقدماً لتقوية

---

(١) فأنا أنفي عن نفسي اختصاصي بالقول ولكني لا أنفي قوله لغيري .

(٢) ولم يصحّ هذا بسبب مناقضة منطوق الثاني مفهوم الأول .

(٣) وهذا يعني أنّ غيري رأى كلّ أحد ؛ لأنّ النكرة في سياق النفي تعمّ .

(٤) نقض النفي يفيد الإثبات ، ومعنى قولي (ما أنا ضربت الاّ زيداً) معناه (ضربت زيداً) وهذا ليس بالمقصود .

الحكم ، نحو : (هو يعطي الجزيل)[١] . ويأتي تقديم المسند إليه لتقوية الحكم وتأكيده أيضاً إذا كان الفعل منفياً فإن قولك : (أنت لا تكذب أشد لنفي الكذب من قولك (لا تكذبُ) وقولك (لا تكذبُ أنت) لأن الكلام في المثالين الأخيرين منصبٌ على تأكيد المحكوم عليه لا الحكم .

وإن أخبر بالفعل عن منكّر أفاد تخصيص الجنس أو الواحد به ، نحو : (رجلٌ جاءني) أي : لا امرأةٌ ولا رجلان .

هذا فحوى كلام عبد القاهر الجرجاني [وقد وافق السكاكيُّ عبدَ القاهر على أن التقديم يفيد التخصيص وتقوية الحكم ، إلا أنه - أي السكاكي - اعترض على قول الجرجاني بقوله : التقديم يفيد الاختصاص ، إن جاز تقدير كون المسند إليه ، في الأصل مؤخراً على أنه فاعلٌ معنىً وحسب ، (أنا قمت)[٢] ، وقُدّر[٣] ، وإن لم يجز ذلك فإن تقديم المسند إليه لا يفيد إلا تقوية الحكم ، سواء جاز تقدير كونه في الأصل مؤخراً على أنه فاعلٌ معنىً ولم يُقدّر ، أو لم يجز ، ونحو : (زيدٌ قام) فإنه لا يجوز أن يقدّر أن أصله (قام زيدٌ) لأنه يُسقط بهذا تقديم الفاعل اللفظي مع أنّه ملزمٌ بتقديمه ، ولو قدّم الفاعل اللفظي مع تقدير (قام زيد) لـمّا جاز فعله . واستثنى السكاكيُّ المُنكّر بجعله من باب « وأسرّوا النجوى الذين ظلموا » أي على القول بالإبدال ، أبدال (الذين ظلموا) من الضمير (الواو) في (أسروا) وذلك لئلا ينتفي التخصص

---

(١) فأنت في هذا التقديم تريد أن تقرر في ذهن السامع أنه يفعل الجزيل ولا تريد شيئاً آخر .

(٢) في قولي (أنا قمت) يجوز أن أقدّر أصله (قمت أنا) ، على أنّ (أنا) تأكيد للتاء في (قمت) التي هي الفاعل ، فيكون (أنا) فاعلاً في المعنى وان كان تأكيداً في اللفظ.

(٣) وقدّر : أي : وحصل ذلك التقدير من المتكلم .

إذ لا سبب للتقـــديم سواه ، بخلاف المعرّف ، ثمّ قال السكاكيّ :
وشرط جعـل المنكّر من هـذا الباب أن لا يمنع من التخصيص مانعٌ
كقولنا : (رجل جاءني) على ما مرّ من أنّ معناه : رجل جـاءني
لا امرأة ولا رجلان ، دون قولهم : (شرٌّ أهرّ ذا ناب)[1] أمّا على
التقدير الأول (أي تخصيص الجنس) فلامتنـاع أن يُراد (المُهرُّ شرٌّ
لا خيرٌ) وأمّـا على التقدير الثـاني فلأنّه ينبو عن مظانّ استعماله ؛
لأنّه لا يُقصد به أنّ (المُهرّ شرٌّ لا شرّان) . وإذا كان الأئمّـة
قـد صرّحوا بتخصيصه حيث تأوّلوه بـ (ما أهرّ ذا ناب إلاّ شرٌّ)
فالوجه عندهم تفظيـع شأن الشرّ بتنكيره ، لأنّ التنكير يفيـد التعظيم
فيكون المعنى (شرٌّ عظيم أهرّ ذا ناب)][2] وهذا قول فيه نظر[3]
لأنّ الفاعل اللفظي والمعنوي[4] سواءٌ في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما
(أي ما دام الفاعل فاعلاً والتابـع تابعاً) ، فتجويز تقديم الفاعل المعنوي
دون جواز تقديم الفـاعل اللفظي تحكّمٌ في الأمر . بـلا مسوّغ ؛ ثم
إنّنا لا نُسلّـم بانتفاء التخصيص ، في نحو (رجل جاءني) لولا تقدير
التقديم ، لحصول التخصيص بغير تقدير التقديم كما ذكر السكاكيُّ في بيان
وجـــه الخصوص في قولهم (شرّ أهرّ ذا ناب من التهويـل) ؛ ثمّ
لا نسلّـم بامتنـاع أن يُراد : (المُهِرُّ لا خيرٌ) فإنّما قُدّم شرٌّ فيه
لأنّ المراد أن يُعـــلَم أنّ الذي أهرّ ذا ناب هو من جنس الشرّ

---

(١) مثلٌ يُضرب في ظهور أمارات الشرّ . وأهره : حمله على الهرير وهو التصويت.
وذو الناب : السّبع .

(٢) انتهى اعتراض السكاكي .

(٣) والمقصود قول السكاكي السالف الذكر .

(٤) الفاعل المعنوي كالتوكيد والبدل .

لا من الخبر ، فجرى مُجرى أن تقول : (رجل جاءني) ، تريد أنّه رجل لا امرأة . ثمّ قال السكاكيّ : ويَقرُبُ من (هو قام) في اعتبار تقوية الحكم (زيد قائم) وذلك لتضمُّنه الضمير ؛ وشُبّه بالخالي عن الضمير لعدم تغيّره في التكلّم والخطاب والغيبة (أنا قائم ، أنت قائم ، هو قائم) ولذلك لم يُحكَمْ على (قائم) بأنّه جملة ولا عومل معاملتها في البناء .

و - وممّا يُرى تقديمه كاللازم الواجب ، لفظ (مِثْلُ وغَيْرُ) في نحو : (مثلك لا يبخلُ ، وغيرك لا يجودُ) بمعنى : أنت لا تبخلُ وأنت تجودُ ، من غير إرادة تعريضٍ لغير المخاطب ، وذلك لكون هذا التقديم لـ (مثل وغير) أعون على المُراد بهما .

ز - قيل (والقائل ابن مالك وجماعة) : وقد يقدّم المسند إليه لأنّه دالٌّ على العموم ، نحو : (كلّ إنسان لم يقم[1]) بخلاف ما لو أخّر ، نحو : (لم يقم كلُّ إنسان[2]) ، فإنه يفيد نفي الحكم عن مجموع الأفراد ، لا عن كلّ فرد ، وذلك لئلا يلزم ترجيح التأكيد[3] على التأسيس[4] ، لأنّ قولنا (إنسان لم يقم) الموجَبَةَ (لأنّ الحكم فيها بثبوت عدم القيام لإنسان) المُهملةَ (لأنّه أُهمل فيها بيان كمّية

---

(١) الدلالة هنا على عموم السلب ، والحكم ليس شاملاً وانما يفيد التخصيص .

(٢) الدلالة هنا على سلب العموم ، والحكم شامل للأكثرية ، لكنه لا ينفي الحكم عن الخصوص .

(٣) التأكيد هو : افادة ما قد حصل دون دخول معنى جديد على الجملة (جاء التلاميذ كلّهم) .

(٤) التأسيس هو : دخول معنى رئيسي جديد على الجملة . والتأسيس،في الأصل ، أرجح من التأكيد ، لأنّ الإفادة خير من الإعادة .

أفراد المحكوم عليهم) المعدولةَ المحمولِ (لأنّ حرف السلب لم قد جعل جزءاً من المحمول) هي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفيَ الحكم عن المجموع دون نفيه عن كلّ فرد . ولأنّ قولنا (لم يقم إنسان) السالبة المهملة هي في قوة السالبة الكلّيّة المقتضية للنفي عن كلّ فرد ، لورود موضوعها (وهو نكرة) في سياق النفي ، والنكرة في سياق النفي تعمّ ، وهو استدلال فيه نظر ؛ لأنّ النفي عن المجموع في الصّورة الأولى (أي : الموجبة المهملة المعدولة) وعن كلّ فرد في الصّورة الثانية (أي : السالبة المهملة) ، إنّما أفادَهُ الإسنادُ إلى ما أضيف إليه (كلّ) ، وقد زال ذلك بالإسناد إليها فيكون تأسيساً لا تأكيداً ، ولأنّ الصورة الثانية إذا أفادت النفي عن كلّ فرد فقد أفادت النفي عن الجملة ، فإذا حُمِلَتْ (كُلّ) على الثاني (وهو النفي عن مجموع الأفراد) لا تكون (كُلُّ) تأسيساً بل هي تأكيد ، ولأنّ النكرة المنفيّة إذا عمّت كان قولُنا : (لم يَقُمْ إنسان) سالبةً كلّيةً لا مهملةً.
قال عبد القاهر : إنْ كانت (كلُّ) داخلةً في حيّز النفي بأن أُخّرت عن أداته ، نحو قول المتنبّي :

ما كُلُّ ما يتمنى المرءُ يُدرِكُهُ[1]

أو معمولةً للفعل المنفي ، نحو قولنا (ما جاءَ القومُ كلُّهُمْ) أو (ما جاءَ كلُّ القومِ) و (لم آخُذْ كُلَّ الدراهم) أو (كلَّ الدراهم لم آخُذْ) توجه النفي إلى الشمول (سلب العموم) خاصةً وأفادَ ثبوت الفعل أو الوصف لبعض (ما حضر كل القوم) أو تعلق الفعل أو الوصف به ، وإن لم تكن (كلُّ) داخلة في حيز النفي بأن قدمت

(١) وتمامه : تجري الرياح بما لا تشتهي السفن

عليه لفظاً ، ولم تكن معمولة للفعل المنفي تصبح الدلالة عامة على شمول النفي ، كقول النبي ﷺ - لما قال له ذو اليدين : أقَصُرتِ الصلاةُ أم نسيتَ - : (كلُّ ذلك لم يكن)[1] وعلى هذا النحو من شمول النفي قول أبي النجم :

قد أصبحتْ أمُّ الخيارِ تدّعي علي ذنباً كُلُّهُ لم أصنعِ[2]

١٢ - تأخير المسند اليه :

يؤخر المسند إليه إذا اقتضى المقام (أي : مناسبة صياغة الكلام) تقديم المسند .

هذا كله مقتضى الظاهر ، وقد يُخرّج الكلام على خلاف ما يقتضيه الظاهر ، فيوضع المُضمر موضعَ المُظهر كقولهم : (نِعْم رجلاً زيدٌ)[3] مكان (نِعْمَ الرّجل) في أحد القولين[4] ، وقولهم (هو أو هي زيدٌ عالِمٌ)[5] مكان الشأن أو القصّة وبوضع المُضمر ليتمكن ما يعقب

---

(١) تقدمت كلّ على النفي مما يفيد شمول النفي أو عموم السلب .

(٢) كلُّه لم أصنع (برفع كلّ) يعني : أنه بريء من كل ذنب إطلاقاً ، ولو قال (كلّه لم أصنع) (بفتح كلّ) لكان المعنى يفيد أنه صنع بعض هذا الذنب ، ولدلّت على سلب العموم .

(٣) نعم رجلاً زيدٌ : نعم : فعل ماض لإنشاء المدح . والفاعل محذوف وجوباً . ورجلاً : تمييز . وزيد : خبر لمبتدأ محذوف ، التقدير (نعم رجلاً هو زيدٌ) .

(٤) وهو القول المختار بأنّ (زيدٌ) خبر لمبتدأ محذوف . وأمّا من يجعل (زيد) مبتدأً و (نعم الرجل) خبره ، فيحتمل فيها أن يكون الضمير عائداً على (زيد) وهو متقدم عليه تقديراً .

(٥) يؤنث الضمير إذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة نحو (هي هند مليحة) قصداً إلى المطابقة ، ولم يسمع نحو (هي زيدٌ عالمٌ) وإن كان القياس يقتضي قياسه .

ضمير الشأن في ذهن السامع ، لأن السامع إذا لم يَفهم منه معنى ، لأنه لا يعود على اسم سابقٍ انتظره . .

وقد يعكس فيوضع المُظهر موضع المضمر ، فإن كان المسند إليه اسم إشارة فإنما يُعدَلُ إليه لكمال العناية بتمييزه ، وذلك لاختصاصه بحُكم بديع عجيب كقول أحمد بن يحيى إسحاق الراوندي :

كم عاقلٍ عاقلٍ أعيتْ مذاهبُهُ ... وجاهلٍ جاهلٍ تلقاه مرزوقا

هذا الذي تركَ الأوهام حائرةً ... وصيَّر العالِمَ النِّحرير زنديقا[1]

أو يُعدل إليه للتهكم بالسامع ، كما إذا كان فاقد البصر أو للنداء على كمال بلادته ، أو فطانته ، أو لادعاء كمال ظهوره ؛ وقد جاء لادعاء كمال الظهور ، من غير هذا الباب قول عبد الله بن الدمينة :

تعاللْتِ كي أشجى وما بكِ علةٌ ... تريدين قتلي قد ظَفِرتِ بذلكِ[2]

فقد عمدَ إلى اسم الإشارة مع أن المشار إليه غير محسوس ، وذلك لادعائه ظهور القتل وأنه كالمحسوس .

وإن كان المُظهَرُ الذي وضع موضع المضمر غيرَ اسم الإشارة ، فهو لزيادة التمكن ، نحو قوله تعالى : « قل هو الله أحد ، اللهُ الصمَدُ »[3] فلم يقل (هو الصمد) وإنما قال « اللهُ الصمدُ » لزيادة

---

(١) القياس في قوله (هــذا) الإضمار بأن يقول (هما) ولكنه عدل إلى اسم الإشارة (هذا) فأسند الحكم البديع الى المسند إليه المعبر عنه باسم الإشارة .

أعيت مذاهبه : أعجزته وصعبت عليه طرق معايشه . النحرير : الحاذق الماهر المتقن ، كأنه ينحر العلم نحراً . الزنديق : الذي لا يؤمن بالربوبية ولا باليوم الآخر .

(٢) تعاللت : أظهرت العلة . أشجى : أحزنُ .

(٣) الإخلاص ١ - ٨١٤/٢ . الصمد : المقصود في الحوائج على الدوام .

التمكن ونظيره قوله جلّ وعلا : : وبالحقّ أنزلناه وبالحقّ نزل »[1] أو هو لإدخال الرّوعِ في ضمير السامع وتربيةِ المهابَةِ ، أو تقوية داعي المأمور ؛ ومثالهما قول الخلفاء : (أمير المؤمنين يأمرك بكذا) . وعلى وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المأمور من غير باب المسند اليه قوله تعالى : « فإذا عزمت فتوكل على الله ... »[2] أو هو أي : المُظهر الذي وضع موضع المُضمر غير الإشارة – للاستعطاف ، نحو قولـه :

إلهي عبدُكَ العاصي أتاكا[3]

فلم يقل (أنا العاصي أتيتك) لأنّ في لفظ (عبدك) من الخضوع المُوجب للعطف والشفقة ماليس في لفظ أنا ، وفيه مع ذلك تمكن من وصفه للعاصي .

قال السكاكي : وهذا النوع – أي : نقـل الكلام عن الحـكاية إلى الغيبة كما ورد في مثال (إلهي عبدك العاصي أتاكا) غيرُ مختصِ بالمسند إليه ولا بهذا القدر وإنما كل من التكلم والخطاب والغيبة مُطلقاً ينقَلُ إلى الآخر ، ويُسمّى هذا النقل – عند السكاكي وغيره من علماء المعاني التفاتاً[4] ، ومثـاله قول امرىء القيس الكنـدي من قصيـــدة يرثي بها أباه :

---

(١) الإسراء ١٠٥/٣٨٥ .

(٢) آل عمران ١٥٩/٩٤ .

(٣) وتمام البيت : مُقراً بالذنوبِ وقد دعاكا .

(٤) ويسميه البلاغيون تجريداً (وهو أن يجرّد الشاعر شخصاً منه أو يعمد إلى تجريد شخصين) والأمثلة على هذا التجريد ، عند الشعراء ، كثيرة . والعرب يستكثرون من الالتفات ويرون أسلوبه أدخل في القبول عنـد السامع ، وأحسن تطرية للنشاطه ، وخير سبيل لاستدرار إصغائه .

تطاولَ ليلُكَ بالإثمـــدِ نامَ الخَـــليّ ولم أرْقُدِ [1]

ويُناقش القزوينيُّ السكاكيَّ في قوله فيقول : والمشهور أنّ الالتفات هو : التعبير عن معنىً بطريق من الثلاثة (التكلم والخطاب والغيبة) وذلك بعد التعبير عن المعنى بطريق آخر من هذه الطرق .

وهذا التعريف للالتفات الذي قال بـــه المصنِّف أخصُّ من تفسير السكاكي للالتفات ، وذلك لأن السكاكي أراد بالنقل أن يعبر بطريق من هذه الطرق عمّا عبر عنه بغيره دون تحديد ، وهذا تعميم .

مثال الالتفات من التكلـم إلى الخطاب ، قوله تعـالى : « ومالي لا أعبدُ الذي فطرني وإليه ترجعون » [2] .

كان مقتضى الظاهر أن يجري الكلام على طريقـه فيقول (وإليـه أرجـع) فلما قصد إلى الخطاب حيث قال (وإليـــه ترجعون) كان التفاتـاً .

مثال الالتفات من التكلم الى الغيبة ، قوله تعالى : « إنا أعطيناك الكوثر فصلّ لربِّك وانحر » [3] .

كان مقتضى الظاهر أن يقول (فصلّ لنا) ولكنه خرج عن هـذا المُقتضى إلى الغيبة فقال (فصل لربك) .

مثال الالتفات من الخطاب الى التّكلم ، قول علقمة بن عبدة الفحل

---

(١) الخطاب في (ليلك) لنفسه ويقتضى الظـــاهر أن يقول (تطاول ليلي) . الإثمد : (في الأصل) حجر يُتخذ منه الكحل ، وهو هنا اسم لموضع كان يقيم فيه الشاعر.

(٢) يـٓس ٢٢/٥٨٣ .

(٣) الكوثر ١ - ٢/٨١٢ .

طحا بكَ قلبٌ في الحسان طروبُ بُعيدَ الشبابِ عصرَ حانَ مشيبُ
يُكلفُني لَيلى وقد شطَّ وليُها وعادتْ عوادٍ بيننا وخطوبُ[1]

فقد انتقل في قوله (يكلفني) إلى التكلم بعد أن بدأ بالخطاب في قوله (طحا بك) وكان عليه أن يقول (هذا القلب الذي ذهب بك كل مذهب : يكلفك ..) .

مثال الالتفات من الخطاب الى الغيبة ، قوله تعالى : (حتى إذا كُنْتم في الفُلْكِ وجَرَيْنَ بهم)[2] .

فمقتضى الظاهر والسياق أن يقول (وجرين بكم) ولكنه قال (وجرين بهم) فانتقل من الخطاب إلى الغيبة .

مثال الالتفات من الغيبة إلى التكلم ، قوله تعالى : « واللهُ الذي أرسلَ الرياح فتثيرُ سحاباً فسُقناهُ »[3] .

كان المفروض أن يقول (فساقه) ولكنه قال (فسقناه) فانتقل من الغيبة إلى التكلم .

مثال الالتفات من الغيبة الى الخطاب ، قوله تعالى : « مالكِ يومِ الدّين إياك نعبدُ .. »[4] .

---

(١) طحابك : ذهب بك كل مذهب . طروب : له طرب في طلب الحسان . بعيد الشباب : حين ولّى الشباب وكاد ينصرم . عصر حان مشيب . زمان قرب المشيب . وفاعل يكلفني يعود على القلب . شطّ . بَعُد . وليها : قربها . العوادي : الصوارف ، وعوادي الدهر : صروفه وعوائقه . الخطوب : الأمور الشديدة والمصائب .

(٢) يونس ٢٢/٢٧٦ . الفلك : السفن . والنون في جرينَ تعود على السفن .

(٣) فاطر ٩/٥٧٥ .

(٤) فاتحة الكتاب ٤ - ٥ / ٢ .

ومقتضى الظاهر أن يقول (إياه نعبد) بعد أن قال (مالك يوم الدين) ولكنه قال (إياك نعبد) فانتقل من الغيبة إلى الخطاب

ووجه الالتفات وفائدته أن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان أحسنَ تطريةً وتجديداً لنشاط السامع وأكثرَ إيقاظاً للاصغاء اليه ؛ وقد تختص مواقع الالتفات بمعان لطيفه كما في فاتحة الكتابِ الكريم ، القرآنِ ، فان العبد إذا ذكر الحقيق بالحمد وهو الله في قوله (الحمد لله) عن قلب حاضر وجدَ من نفسه محرّكاً للاقبال على الله ، وكلما أجرى على الله صفة من تلك الصّفات العظام (الحمد لله : رب العالمين . الرحمن . الرحيم . مالك يوم الدين) قويَ ذلك المحرك النفسي إلى أن يؤول الأمر إلى خاتمة الفاتحة المفيدة وهي قوله تعالى (مالك يوم الدين) التي تعني أن الله مالكُ الأمر كله في يوم الجزاء ؛ وهي الصفة الرابعة والأخيرة التي وصف بها الله ذاته في الفاتحة . فحينئذ يوجب توالي قراءة الصفات والوصول إلى أنّ الله مالكُ كل شيء ، يوجبُ هذا ، الإقبالَ على الله ، والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهماتِ ، وهو قولنا : (إياك نعبدُ) .

ومن خلاف ما يقتضيه الظاهرُ: ١- تلقّي المخاطب بغير ما يترقب، وذلك بحمل كلامهِ على خلاف مُراده - أي مُراد المخاطب - تنبيهاً على أن جوابك له هو الأولى بالقصد وكان جديراً به أن يسأل عمّا أجبته عنه ، وذلك نحو قول القَبَعثَرى للحجّاج - وقد قال له الحجاج متوعداً: لأحملنك على الأدهم - : (مِثلُ الأمير يُحملُ على الأدهم والأشهب) ، أي من كان مثلَ الأمير في السُلطان وبسْطةِ اليد فجديرٌ بأن يُصفِدَ ويعطي لا أن يَصفِدَ ويقيد [1] ، ففي الوقت الذي أراد

(١) يُصفِد : يعطي . أما يَصفِد فن الصفَد وهي : الأغلال .

فيه الحجّاج أن يقول للقبعثرى : إنه سيحمله ذليلًا على القيود والأغلال حوّل القبعثري كلام الحجاج وحمله على محمل التفاؤل وتلقّى الحجاج بغير ما يترقب بحمل الأدهم في كلامه على الفرس الأدهم وأكد ذلك بذكر الأشهب تنبيهاً على أن ذلك هو الأولى بأن يقصده الاميرُ .

٢ - تلقّي السائل بغير ما يتطلّب بتنزيل سؤاله منزلة سؤالٍ آخر تنبيهاً على أن السؤال الآخر هو الأولى بحاله أو المهمّ له ، كقوله تعالى : « يسألونك عن الأهلّةِ قل هي مواقيتُ للناس والحجّ » [1] فقد تحول السؤال عن الأهلّة إلى الغاية منها ، وكقوله تعالى : « يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خيرٍ فللوالدينِ والأقربينَ واليتامى والمساكين وابن السبيل » [2] فهم يسألون عن نوع الإنفاق والله يجيبهم : ليس المهمّ نوع الإنفاق ، وإنما المهمّ وجوهُ مصارفِ ما يُنفقُ فأولى ذلك للوالدينِ ثم لليتامى .. وهكذا .

٣ - التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيهاً على تحقق وقوعه ، نحو :(ويومَ يُنفخُ في الصُّورِ فصَعِق من في السمواتِ ومن في الأرض) فمقتضي الظاهر أن يقول (فيصعق) ولكنه قال (فصعِق) ليدل على أنه شيء واقع لا محالة واستعمل في الماضي لتحقق وقوعه ، ومثل التعبير عن المستقبل بغير لفظه وخروج الكلمة عن مدلولها الأصلي ، قوله تعالى :

---

(١) البقرة ٣٩/١٨٩ .

وجد العرب في جاهليتهم ، الهلال يختلف من صغر الى كبر وهكذا،فتساءلوا عن سرّ ذلك ، وسألوا الرسول عن حقيقة الأمر ، ولما كان بيان مثل هذا عائداً لعلم الفلك ، والدين لم يأتِ لتدريس العلوم وإنما ليوصل النـاس بالتعاليم الروحية ، نزلت الآية على غير ما يتوقعون مبينة الغاية من الأهله لا حقيقتها وماهيتها .

(٢) البقرة ٤٤/٢١٥ .

« وإنّ الدين لواقع » [١] فمقتضى الظاهر أن يقول (يقع) ولكنه قال (واقع) فاستعمل اسم الفاعل في مقام الفعل ، ونحو هذا قوله تعالى : « ذلكَ يومٌ مجموعٌ له الناسُ » [٢] فما يقتضيه الظاهر هو أن يقول (سيُجمع) ولكنه قال (مجموع) وهي اسم مفعول خرجت إلى معنى الفعل ودلّت على الزمان .

٤ - القلب ، نحو قولي : (عرضتُ الناقةَ على الحوضِ) ومقتضى الظاهر أن أقول : (عرضتُ الحوضَ على الناقة) ولكنه عكس ونزّل أحدهما منزلة الآخر ، والقلب يعتمد على الثقة بفهم السامع ، وقد قبله السكاكي مُطلقاً وقال : (كلّ قلب مقبول) ، وردّهُ غيره مطلقاً وقالوا : إن القلب ضربٌ من الخطأ ، والحقُّ - والرأي هنا للقزويني - أنّ القلب إن تضمن اعتباراً لطيفاً قُبِل ، كقول رؤبة بن العجّاج :

ومَهمَهٍ مُغبرَةٍ أرجاؤه كأنّ لونَ أرضِهِ سماؤه [٣]

أي لونها (يريد : لون سمائه ، على اعتبار أن لون ، المضاف ، محذوفة) وإن لم يتضمن القلبُ اعتباراً لطيفاً فهو مردود مرفوض ، عند القزويني ، ومن هذا النوع قول القطامي الشاعر :

---

(١) الذّاريات ٦/٦٩٠ .

(٢) هود ١٠٣/٣٠٦ .

(٣) المَهمَه : المَفازة وسُميت بالمَفازة (بمعنى : المَنجاة) تفاؤلاً بالنجاة منها . مغبرّة : مملوء بالغبرة . أرجاؤه : أطرافه . وقوله : كأنّ لون أرضه سماؤه ، يعني به : كأنّ لونَ سمائه لغبرتها لونُ أرضه . ولكنه حذف المضاف ، وقلب الوضع فجعل المشبه به مشبهاً والمشبه مشبهاً به . والاعتبار اللطيف هو المبالغة في وصف لون السماء بالغبرة .

فلما أنْ جرى سِمَنٌ عليهــا   كما طيَّنتَ بالفَدَنِ السِّياعا[1]

فقوله (كما طينت بالفدن السِّياعا) فيه قلب ، وكان يجب أن يقول : (كما طينت الفدن بالسياع) والمطيَّن به هو الفدن ، لغير ما اعتبار لطيف ، ويردّ هذا أيضاً لإساءته إلى الموصوف لما فيه من مبالغة غير محمودة ، فلما كان القلب هنا يدلّ على كثرة السياع حتى صار كأنه الأصل ولمّا كان سمن الناقة مشبهاً به فإن الدلالة تكون حينئذ على عظم السمن حتى صار الشحم لكثرته واكتناز الناقة به أصلاً وصار اللحم الأحمر فرعاً والناقة بهذا تبعد عن أن تعتبر جيدة .

★ ★ ★

---

(١) الضمير في عليها يعود على (المثة) من النوق في بيت سابق . الفدَن : القصر الشاهق . السّياع : الطين المخلوط بالتبن . وبعد هذا البيت يقول :

أمرتُ بها الرّجال ليأخذوها   ونحن نظنّ أن لن تُستطاعا

الفصل الثالث

احوال المسند

المسند ، ومنه : الخبر ، والفعل ، واسم الفعل ، والمصدر النائب عن فعله .

وأحواله هي : الترك ، والذكر ، والإفراد ، والوقوع فعلًا ، والوقوع اسماً ، والتقييد ، والتنكير ، والتخصيص بالإضافة أو الوصف، وترك التخصيص بهما ، والتعريف ، والوقوع جملةً ، والتأخير ، والتقديم .

١ ــ تركه :

فلما مرّ في حذف المسند إليه ، كقول ضابىء بن الحارث البرجمي .

ومن يكُ أمسى بالمدينةِ رَحْلُهُ   فإني وقيارٌ بها لغريب [(١)]

والشاهد في قوله (فإني وقيارٌ بها لغريب) فقد حذف المسند إلى قيار ، وتقدير الكلام : فإني لغريب وقيارٌ كذلك ، وقصد بالحذف الاختصار والاحتراز عن العبث .

---

(١) الرَّحْلُ : المنزل . قيار : اسم فرس أو جمل للشاعر . وفي البيت إخبار عن التوجع من الغربة . وقد قدّم الشاعرُ (قيار) على خبر إن بقصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب .

وقول قيس بن الخطيم :

نحن بما عندَنا وأنتَ بمـا عندِكَ راضٍ والرأيُ مختلِفُ

فقد حذف المسند إلى نحن ، وتقدير الكلام : نحن بما عندنا راضون وقصد بالحذف الاحتراز عن العبث مع ضيق مقام الوزن .

وقولك : (زيدٌ منطلقٌ وعمروٌ) التقدير : وعمروٌ منطلقٌ .

وقولك : (خرجتُ فإذا زيدٌ) فقد حذف المسند إلى زيد للاحتراز عن العبث مع اتباع الاستعمال ، وتقدير الكلام : خرجت فإذا زيدٌ موجود ، وأنت ترى ؛ أن إسقاط المسند يغنيك عن عبث ظـاهر ، ويجعلك تتساوق مع المألوف والمتبّـع .

وقول الأعشى :

إنّ محَلاً وإنّ مرْتحَلاً وإنّ في السَّفْرِ إذ مَضَوْا مَهَلا[1]

والشاهد في قوله (إنّ محـلًا وإنّ مرتحلًا) فقـد حذف المسند لقصد الاختصار مع اتّبـاع الاستعمال ، وتقدير الكلام : إنّ لنـا في الدنيا محـلًا ولنا عنها إلى الآخرة مرتحلًا .

وقوله تعـالى : « قلْ لو أنتمْ تملِكون خزائنَ رحمةِ ربّي »[2] وتقديره : لو تملكون تملكون ، مكرّراً وذلك لفائدة التأكيد فأضمر تملك الأولى على شريطة التفسير بتملك الثانية وأبـدل من الضمير المتّصل الذي هو الواو في تملكون المحذوفة ضميراً منفصلًا وهو أنتم ، وفي الكلام دلالة على الاختصاص أيضاً .

---

(١) السَّفْر : جماعة المسافرين .

(٢) الإسراء ١٠٠/٣٨٤ وتمام الآية : « قلْ لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي إذاً لأمسكتم خشية الإنفاق وكان الإنسان قتوراً » .

وقوله تعالى : « فصبرٌ جميلٌ »[1] يحتمل حذف المسند كما يحتمل حذف المسند إليـه ، والتقدير على احتمال حذف المسند : فصبرٌ جميلٌ أجمَلُ ، والتقدير على حذف المسند إليه : فأمري صبرٌ جميلٌ ؛ ولا بدّ في هذه الحال ، من قرينة ، كوقوع الكلام جواباً لسؤال مُحقّق ، نحو قوله تعـالى : « ولئنْ سألتَهُمْ من خلقَ السمواتِ والأرضَ ليقولُنّ اللهُ »[2] ففي قوله : (ولئن سألتهم . .) سؤال محقّق واضح . أو وقوعِ الكلامِ جواباً لسؤال مُقدّرٍ ، نحو قول ضرار بن نهشل يرثي أخاه يزيد :

لِيُبْكَ يزيدُ ضارِعٌ لِخُصُومَةٍ   ومُختَبِطٌ مما تُطيحُ الطوائحُ[3]

وموضع الشاهد في قوله (ليُبكَ يزيـدُ ضارعٌ لخصومةٍ) فكأنّ سائلًا سأل الشاعر : من يبكي يزيدَ ؟ فأجاب : ضارعٌ ، أي : يبكيه ضارعٌ . وفضلُ هـذا التركيب (بناء الفعل للمجهول : ليُبْكَ) على خلافه (أي : بناء الفعل للمعلوم : لِتَبْكِ) يعود إلى تكرّر الإسناد إجمالاً ثمّ تفصيلًا ، وإلى وقوع نحو : (يزيـد) غير فَضْلَة ، وإلى كون معرفة الفاعل جاءت كحصول نعمة غير مُترقَّبةٍ ، لأنّ أوّلَ الكلام غيرُ مُطمعٍ في ذِكرِه .

---

(١) يوسف ١٨/٣١١ .

(٢) لقمان ٢٥/٥٤٦ .

(٣) الضارع : المستكنّ الخاشع . المختبط : الذي يطلب المعروف من غير آصرة ولا رابط . الطوائح (جمع مطيحة) : القواذف والمهالك. لخصومة : أي لأجل خصومة نالته ؛ لأن يزيدَ كان ملجأً للعائذين . ورويَ يبك (بالبناء للمعلوم) ويزيد على هذا تكون مفعولاً ، وضارع تكون فاعلاً ، وسيأتي بيان هذا من الناحية البلاغية .

٢ ـ ذكره :

فلما مرّ في ذكر المسند إليه ، من أغراض ، وذلك لكون ذكره هو الأصل ولا مُقتضى للعدول عنه ، نحو (العلم خيرٌ من المـــال) ولضعف التعويل على القرينة نحو (حالي مستقيم ورزقي ميسور) وللتنبيه على غباوة السّامع (أصلها ثابت وفرعها في السماء)[1] .

ويُذكر المسند إليه ليتعيّن كونه اسماً أو فعلاً ؛ فإذا تعيّن كونه اسماً يفيد الثبوت ، وإذا تعيّن كونه فعلاً يفيـد التجدّد ، وذلك نحو قوله تعالى : « يخادعون اللهَ وهو خادعهم »[2] فإنّ (خادعهم) تفيد الثبوت مطلقاً من غير ارتباط بزمن ، أمّـا (يخادعون) فتفيد التجدّد مرّة بعد أخرى ، مقيّداً بالزمان .

٣ ـ إفراده :

فلكونه غير سببي مع عدم إفادته تقوية الحكم ، والمراد بالسببي ، نحو : (زيدٌ أبوه منطلق) .

٤ ـ وقوعه فعلاً :

فللتقييد بأحد الأزمنة الثّلاثة على أخصر وجهٍ ، مع إفادة التجدّد ، كقول طريف بن تميم العنبري :

أوَ كُلّما وردتْ عُكاظَ قبيلةٌ بعثوا إليَّ عريفَهُم يَتَوسَّمُ[3]

فقد وردت (يتوسّم) على صيغة المضارع ، مـع إفادة التجـدّد

(١) إبراهيم ٢٤/٣٣٩ .

(٢) النساء ١٤٢/١٣٢ .

(٣) يتوسم : يطلب مني التحكيم بين أمر هذه القبائل . عريفهم : الكافل بأمرهم .

بقرينة لفظية دالّة على أنّ التوهّم مستمرٌ متجدّد . ولو قال : متوهّماً لما أفاد التجدّد حقّ الإفادة .

٥ – وقوعه اسماً :

فللإفادة عدم التقييد بالزمان ، وعدم التجدّد ، كقول النضر :

لا يألفُ الدِّرْهَمْ المضروبُ صُرّتنا
لكنْ يمرّ عليها وهو مُنْطَلِقُ

فالانطلاق من الصرّة ثابت للدرهم دائماً .

٦ – تقييد الفعل (المسند)

وذلك بمفعول ونحوه من حال وتمييز ويكون : لتربية الفائدة ؛ لأنّ الحكم كلّما كثرت قيوده كثرت فوائده .

والمقيَّد في نحو : (كان زيدٌ منطلقاً) هو : (منطلقاً) لا (كان) لأنّ منطلقاً هو المسند حقيقة .

وأمّا ترك تقييد المسند فلمانع من تربية الفائدة كعدم الاحتياج إليها وغير ذلك من الأغراض .

وأمّا تقييد الفعل بالشرط فيكون لاعتبارات لا تُعرف إلاّ بمعرفة ما بين أدوات الشّرط من التفصيل ، وقد بُيّنَ ذلك في علم النحو ، ولكنْ لا بدّ من النظر ها هنا في (إن و إذا و لو) فإنْ وإذا للشرط في الاستقبال (أي : لتعليق حصول الجزاء بحصول الشرط في المستقبل) لكنّ (إنْ) ، أصلاً تفيد عدم الجزم بوقوع الشرط ، وأمّا (إذا)، أصلاً ، فتفيد الجزم بوقوع الشرط . ولذلك كان النادر وهو يقع قليلاً ، كان موقعاً لإنْ ، وغلب لفظ الماضي مع إذا ، نحو قوله تعالى : « فإذا جاءتهم الحسنةُ قالوا لنا هذه وإنْ تُصِبْهم سيّئةٌ يَطَّيَّرُوا بموسى ومن

معه[١] » ، لأنَّ المرادَ الحسنةُ المطلقة ، ولهذا عُرِّفتْ تعريف الجنس ، والسَّيئة نادرة بالنسبة إليها ، ولهذا نكِّرت ؛ وقد تُستعمل (إنْ) في الجزم تجاهلًا أو لعدم جزم المخاطب ، كقولك لمن يكذِّبك : إن صدقتُ فماذا تفعل) أو تنزيله منزلة الجاهل لمخالفته مُقتضى العلم أو التوبيخ ، وتصوير أنَّ المقام لاشتماله على ما يَقْلَعُ الشَّرط عن أصله لا يصلح إلاَّ لغرضه كما يُفرض المُحال ، نحو قوله تعالى : « أفنَضْرِبُ عنكم الذِّكْرَ صَفْحاً إنْ كُنْتُم قوماً مُسْرِفينَ[٢] » فيمن قرأ إنْ بالكسر ، أو تغليب غير المتّصف بالشرط على المتّصف ، وقوله تعالى : « وإنْ كنتم في ريبٍ ممّا نزّلنا على عبدنا ... [٣] » يحتمل أن يكون للتوبيخ على الريبة وأن يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم .

والتغليب (وهو أن يغلب على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما أو اختلاط[٤]) يجري في فنون :

نحو قوله تعالى : « وكانتْ من القانتين[٥] » حيث عدّت الأنثى ، هنا ، من الذكور بحكم التغليب .

وقوله تعالى : « بل أنتم قوم تجهلون[٦] » فالقياس أن يقول (يجهلون)

---

(١) الأعراف ٢١٩/١٣١ .

(٢) الزُّخْرُف ٦٤٧/٥ . وجيء بإن في الآية لقصد التأنيب والتجهيل في ارتكاب الإسراف .

(٣) البقرة ٦/٢٣ .

(٤) مغني اللبيب (بتحقيق مبارك وحمد الله) ٢/٧٦٤ .

(٥) التحريم ٧٤٨/١٢ . القانتين من قَنَتَ ومعناها : أطاع .

(٦) النمل ٥٠٦/٥٥ .

لأنّ الضمير عائد إلى (قوم) ولفظه لفظ الغائب ولكنّه غلب الخطابَ مُراعاة للمعنى .

ومنه (أبوان) قال تعالى : « ولأبويه لكلّ واحدٍ منهما السُّدسُ[1] » في الأب والأم .

ونحو ذلك كالمشرقين والمغربين وكلّ منهما يُستعمل للمشرق والمغرب في آن ، وكالقمرين للشمس والقمر .. وما إلى ذلك .

ولكونِ (إنْ وإذا) يأتيان لتعليق أمر بغيره في الاستقبال (أي : لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشّرط في الاستقبال) كان كلٌّ من جملتي الجزاء والشرط فعلية استقبالية ، ولا يُخالَفُ ذلك معنىً ألبتة كما أنه لايخالف لفظاً إلاّ لنكتةٍ كإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل، لقوة الأسباب أو كون ما هو للوقوع كالواقع أو للتفاؤل ، أو إظهار الرغبة في وقوع الشرط أو غير الحاصل ، وذلك نحو : (إنْ ظفرتُ بحُسن العاقبةِ فهو المَرامُ) فإنّ الطالب إذا عظُمت رغبتُه في حصول أمر يَكثرُ تصوّرُه إيّاه ، فربّما يُخيّل اليه حاصلاً ، وعلى هذا ـ أي : على إظهار الرغبة في الوقوع ـ قوله تعالى : ولا تُكرهوا فتياتكم على البغاء إنْ أردْنَ تحصّناً[2] ، ففي قوله (إنْ أردن) جاء بلفظ الماضي للدلالة على توفّر الرغبة في إرادتهن التحصّن .

وقال السكاكيّ : يُخالف بمجيء جملتي الشرط استقباليتين ، كما عليه القاعدة العامّة ، وذلك لهدف التعريض ، نحو قوله تعالى : « لَئِنْ

---

(١) النساء ١٠٤/١١ .

(٢) النور ٤٦٨/٣٣ .

أشركتَ ليَحبَطَنّ عملُكَ[1] ، فالخطاب للرسول ﷺ ، وعدم إشراك الرسول مقطوع به لكنْ جيء بلفظ الماضي إبرازاً للإشراك في معرض الحاصل ، وذلك على سبيل الفرض والتقدير ، تعريضاً لمن صدر عنهم الإشراك بأنهم قد حبطت أعمالهم ، ونظيره في التعريض قوله تعالى: « وما ليَ لا أعبدُ الذي فطرني[2] » أي : وما لكم لا تعبدون الذي فطركم ، بدليل قوله تعالى بعدها « وإليه ترجعون » إذ لولا التعريض لكان عليه أن يقول (وإليه أرجعُ) لأنّه الموافق للسّياق . ووجه حسن التعريض إسماعُ المخاطَبينَ الحقّ على وجهٍ لا يزيدُ غضبَهم ، وبذلك يُترك التصريحُ بنسبتهم ـ أي : نسبة المخاطبين ـ إلى الباطل ، ويعينُ على قبول التعريض كونه أدخل في إمحاض النّصح حيث لا يريد المتكلّم للمخاطب إلا ما يريده لنفسه .

وأمّا (لو) فهي للشرط في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط المقتضى ، فقولكَ (لو جئتَني أكرمتكَ) ، المجيء فيه شرطٌ في الإكرام ، فإنْ وقع المجيء وقع الإكرام ، ولما كان المجيء لم يقع بعد فإنّ المشروط وهو الجزاء (وهو الإكرام) لم يقع أيضاً .

وأمّا دخول (لو) على المضارع في نحو قوله تعالى : « لو يُطيعُكم في كثيرٍ من الأمر لعَنِتّم[3] » فلقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتاً فوقتاً ، كما في قوله تعالى : « الله يَستهزىءُ بهم[4] » فإنّ (يستهزىء) يفيد حدوث الاستهزاء وتجدّده وقتاً بعد وقت . ودخول (لو) على

---

(١) الزمر ٦٥/٦١٥ .

(٢) يس ٢٢/٥٨٣ .

(٣) الحجرات ٧/٦٨٣ .

(٤) البقرة ١٥/٥ .

المضارع في نحو « ولو ترى إذ وُقِفوا على النّار[1] » فإنما هو لتنزيل المضارع منزلة الماضي لصدوره عمّن لا خِلاف في إخباره ، كما في قوله تعالى : « رُبَمَا يودُّ الذين كفروا[2] » فدخول (ربما) على المضارع (يودُّ) جاز ، على الرغم من أنّها لا تدخل إلا على الماضي ، وما جوازه إلا لأنّ المترقبَ في إخبار الله تعالى بمنزلة الماضي المقطوع به في تحقّقه . أو هو : (أي دخول ـ لو ـ على المضارع في نحو « ولو ترى .. ») لاستحضار الصورة في الذّهن ، كما في قوله تعالى : « فتثيرُ سَحاباً[3] » استحضاراً لتلك الصورة البديعة الدّالة على القدرة الباهرة .

٧ ـ تنكير المسند :

يأتي لإرادة عدم الحصر والعهد ، كقولك : زيدٌ كاتبٌ وعمروٌ شاعرٌ ، أو يأتي للتفخيم ، نحو قوله تعالى : « هدىً للمتّقين[4] » أو يأتي للتحقير ، كقولك (الحاصلُ لي من هذا المال شيءٌ) .

٨ ـ تخصيص المسند بالاضافة أو الوصف :

يخصّص المسند بالإضافة أو الوصف لتكون الفائدة أتمّ كما مرّ من أنّ زيادة الخصوص توجب أتمّية الفائدة .

ترك تخصيص المسند بالاضافة أو الوصف :

فتركه ظاهرٌ ممّا سبق حيث أشير الى أنّ ترك تقييد المسند يكون لمانع من تربية الفائدة ، وذلك لعدم الاحتياج إليها وما إلى ذلك ..

٩ ـ تعريف المسند :

ويكون : لإفادةِ السامعِ حكماً على أمرٍ معلوم عنده بأمر آخرَ

---

(١) الأنعام ١٧٢/٢٧ .
(٢) الحجر ٣٤٤/٢ .
(٣) الرّوم ٥٤٠/٤٧ . وفاطر ٥٧٥/٩ .
(٤) البقرة ٣/٢ .

مثله ، وذلك بإحدى طرق التعريف ، نحو : (هذا العظيمُ ، وذاك الرّجل الشّهم) . أو لإفادةِ السامعِ لازمَ حُكمٍ على أمر معلوم له بأمرٍ آخرَ مثله ، بإحدى طرق التعريف أيضاً ، نحو : (زيدٌ أخوكَ ، وعَمْروٌ المُنطلقُ) وذلك باعتبار تعريف (المنطلق بألـ) التي تفيد العهد أو (الـ) التي تفيد الجنس وعكسها ، واعتبار تعريف الجنس[1] قد يُفيد قصر الجنس على شيء[2] ، تحقيقاً ، نحو (زيدٌ الأمير) إذا لم يكن أميرٌ سواه ، وقد يفيده - أي : يفيد قصر الجنس على شيء - مبالغةً ، وذلك لكمال ذلك الجنس في المقصور عليه أو لكمال المقصور عليه في الجنس ، نحو . (عمروٌ الشُّجاع) أي الكامل في الشجاعة ، فيَخرُجُ الكلامُ في صورةٍ توهم أنّ الشّجاعة لم توجد إلاّ في عمرو لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال .

وقيل : والقائل الرّازي - : الاسم في نحو (عمرو المُنطلق) و (المُنطلق زيدٌ) متعيِّن للابتداء لدلالته على الذات تقدّم أو تأخّر ، والصفة متعيّنة للخبرية لدلالتها على أمر نسبي قُدّمت . . أو أُخّرت .

ورُدَّ - والردُّ للمصنِّف - بأنّ المعنى الشّخصُ الذي له الصّفةُ صاحبُ الاسم ، فالمنطلق لا يُجعل مبتدأ إلاّ بمعنى الشخص الذي له الانطلاق ، والمنطلقُ بهذا المعنى لا يجب أن يكون خبراً . وزيد أيضاً لا يُجعل خبراً إلاّ بمعنى صاحب اسم زيد ، وهو بهذا المعنى لا يجب أن يكون مبتدأً .

١٠ - وقوع المسند جُملةً :

ويكون : لتقوية الحكم الذي هو ثبوت المسند للمسند إليه . أو

---

(١) أي اعتبار تعريف الكلام بالـ ، التي تفيد الجنس .

(٢) وقد لا يفيد القصر أيضاً .

عدم ثبوته ، نحو (زيدٌ قام) و (ما زيدٌ قام) أو : لكَون المسند سببياً ، نحو (زيدٌ أبوهُ منطلقٌ) ونحو (زيدٌ أبوهُ قائمٌ) ، وذلك لما مرّ من أنّ إفراد المسند يكون لكونه غير سببي مع عدم إفادته تقوية الحكم .

وتكون الجملةُ الواقعة مسنداً اسميّة لإفادة الثبوت ؛ وفعلية لإفادة التجدد ؛ وشرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط وتكون ظرفية لاختصار الفعلية إذْ هي مقدّرة بالفعل على الأصح ، فالظرف في نحو قولنا (زيدٌ عندك) مقدرٌ بالفعل على الأصح ، فصار في تأويل الجملة ، لا بالاسم حتى يكون في تأويل المفرد .

١١ - تأخير المسند :

يؤخر المسند إذا كان ذكرُ المسند اليه أهمّ ، نحو : (العلمُ خيرٌ منَ المالِ) .

١٢ - تقديم المسند :

ويقدم المسند لغرضٍ من الأغراض التالية :

آ - تخصيصه بالمسند إليه (أي لقصر المسند إليه على المسند) نحو قوله تعالى : « لا فيها غَوْلٌ » [١] أي بخلاف خمور الدنيا فإنها تغتال العقول ، ولهذا لم يُقدّم الظرف في نحو قوله تعالى : « لا ريب فيه » لئلا يُفيد ثبوت الرّيب في سائر كتب الله تعالى .

ب - التنبيه من أول الأمر على أنه خبرٌ لا نعتٌ ، كقول حسّان ابن ثابت في الرسول ﷺ :

---

(١) الصافات ٤٧/٥٩٢ .

لهُ هِممٌ لا مُنتهى لكبارها وهمتهُ الصُّغرى أجلُّ من الدَّهرِ

فلو قال : (هممٌ له) لتوهم أن (له) صفة لما قبله .

ج ـ التفاؤل ، نحو قول الشاعر .

سَعِدتْ بغُرَّةِ وجهِكَ الأيام وتزيَّنتْ بلقائِكَ الأعوامُ

د ـ التشويق إلى ذكر المسند إليه (ومن رأي بعض البلاغيين في مثل هذه الحالة ، أن يكون الفاصل الكلامي بين المسند والمسند إليه طويلًا والإطالة ليست واجبةً ، وإنما يُستحسن وجودها) .

كقولنا : (أفضلُ الناس على الإطلاقِ زيدٌ) . وكقول محمد بن وهيب يمدح المعتصم :

ثلاثةٌ تُشرقُ الدنيا ببهجتِها شمسُ الضّحى وأبو إسحاقَ والقمرُ

(تنبيه) وكثيرٌ مما ذكر في هذا الباب ـ أحوال المسند ـ والباب الذي قبله ـ أحوال المسند إليه ـ غير مختصٍ بها في الأصل ، كالذِّكر والحذف وغيرهما من الأقسام ، والفطِنُ الذكي إذا أتقنَ اعتبار ذلك فيها إتقاناً حسناً لا يخفى عليه اعتباره في غيرها .

* * *

الفصل الرابع

أحوال متعلقات الفعل

متعلقات الفعل ، ومنها :

المفعول ، والظرف ، والجار والمجرور .

أحوال متعلقات الفعل :

إن الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل ، في أن الغرض من ذكر الفعل مع المفعول إفادة تلبّسه به (أي : تلبّس الفعل بالمفعول) ؛ فعمل النصب في المفعول يكون ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه ، لا ليفيد وقوعه مُطلقاً ، ؛ فإذا أُريد الإخبار بوقوعه في نفسه من غير إرادة أن يُعلم على من وقع ، يُعبّر عنه بألفاظ تفيد الوجود المجرّد) .

فإذا لم يُذكر المفعول مع الفعل ، وكان الغرضُ من عدم ذكره إثباته لفاعله أو نفيه عنه مُطلقاً ، نُزّلَ الفعل منزلة اللازم ، ولم يُقدَّرْ له مفعولٌ ، لأنّ المقدر كالمذكور ، (وذكر المفعول أو تقديره ينقص الغرض) ، وهذا النوع ضربان :

الأول : أن يُجعَل الفعلُ مُطلقاً كناية عنه متعلّقاً بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة ، ومثاله قولُ البحتري في المُعتزّ بالله :

شجوُ حُسّادِه وغيظُ عِداهُ   أنْ يرى مُبصِرٌ ويسمعَ واعِ

فالمعنى هو : إن ما يشجي الحسّاد ويغيظ الاعداء أن يرى مبصرٌ ، لا محالة ، محاسنه (أي محاسن المعتز) وأن يسمع واعٍ أخباره ، ولكنه عدل عن هذا ليقول : محاسنُ الممدوح وآثاره لم تخف على من له بصر لكثرتها واشتهارها ، وإن كلّ ذي رؤيـــة وذي سمع يدرك محاسنه وأخباره الظاهرة الداله على استحقاقه الإمامة دون غيره ، وعلى هذا فإن الناس لم يجدوا إلى منازعته سبيلاً ، [١] .

الثاني : أنْ لا يجعل الفعل مطلقاً ... نحو قوله تعالى : « قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون ؟ » [٢] فالمعنى هل يستوي الذين حدث لهم معنى العلم والذين لم يحدث لهم معناه ، وذلك من غير أن يقصد النصّ إلى معلوم . وهنا قال السكاكيّ : إذا كان المقام خطابياً يُكتفى فيه بمجرّد الظنّ ، لا استدلالياً يُطلب فيه اليقين البرهاني أفاد ذلك (أي : عدم جعل الفعل مطلقاً متعلقاً بمفعول ...) مع إفادته التعميم أيضاً بعلّة تضييع القصد ، دفعاً للتحكّم .

وإنْ لم يُذكر المفعول ، ولم يكن الغرضُ من عدم ذكره ، إثباته لفاعله ، أو نفيّه عنه مطلقاً ، وإنما كان الغرضُ إفادة تعلّقه بمفعول وجب التقدير بحسب القرائن .

---

(١) الوجه الواضح في ذلك أن يقول : مما يشجي حسّاد الممدوح ويغيظ عداه أنْ يرى مبصرٌ محاسنَ أعماله ويسمع واعٍ روائع أخباره ، ولكنه أسقط المفعول وأسقط تقديره أيضاً .

(٢) الزمر ٩/٨٠٦ وقيل إن الحذف قد وقع هنا لمجرد الاختصار وأن المفعول المحذوف قد دلت عليه القرينة وجرى تقديره بـ (هل يستوي الذين يعلمون الحقيقة والذين لا يعلمونها).

حذف المفعول :

ويكون للدواعي التالية :

١ً - البيان بعد الإبهام كما في فعل المشيئة ، إذا لم يكن تعلّقه بمفعوله غريباً ، نحو قوله تعالى : « فلو شاءَ لهداكم أجمعين »[1] أي : لو شاء هدايتكم لهداكم .

وهذا بخلاف نحو قول الخزيمي في رثاء أبي الهيذام :

ولو شِئتُ أنْ أبكيَ دماً لبكيتُهُ … عليه ولكنْ ساحةُ الصبرِ أوسعُ

فلما كان أنْ يشاء الإنسانُ أنْ يبكيَ دماً ، بدعاً عجيباً ، صرّحَ الشاعرُ بذكر المفعول ، مفعول شئت ، وهو (أن أبكي دماً) وتقديره (ولو شئت البكاءَ دماً ..) وذلك ليقرّره في نفس السامع ويؤنسه .

وأمّا قول الجوهري[2] :

ولمْ يُبْقِ منيَ الشّوقُ غيرَ تفكّري … فلو شئتُ أن أبكي بكيتُ تفكّرا

فليس منه ؛ لأنـّه لم يرد أن يقول : فلو شئت أن أبكي تفكّراً بكيت تفكّراً ، ولكنه أراد أن يقول: أفناني النحول فلم يبق مني وفيّ غيرُ خواطر تجول ، حتى لو شئت البكاء وعصرتُ عيني ليسيل منها دمع لم أجده ويخرج بدل الدمع التفكّر ، فالمراد بالبكاء في الأول البكاءُ الحقيقي ، وفي الثاني غيرُ الحقيقيّ ، فالثاني ، على أساس من هذا ، لا يصلح أن يكون تفسيراً للأول .

---

(١) الأنعام ١٤٩/١٩٥ .

(٢) وهو أبو الحسين علي بن أحمد ، أحد شعراء الصاحب بن عبّاد .

٢ً - دفع توهّم إرادة غير المُراد ، نحو قول البحتريّ :

وكمْ ذُدتَ عني من تحامُلِ حادثٍ وسورةِ أيّام حَزَزْنَ إلى العظْمِ

إذْ لو قال (حززنَ اللحمَ) لجاز أن يتوهّم السامع قبل ذكر ما بعده (أي : إلى العظم) أنّ الحزّ لم ينته إلى العظم ، لذا أسقط ذكر اللحم ليُبعدَ السامعَ عن هذا الوهم ، ويصوّر في نفسه ، ومن أوّل الأمر ، أن الحزّ مضى في اللحم حتى لم يردّه إلا العظم .

٣ً - إرادةُ ذِكرِ المفعولِ ثانياً على وجهٍ يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظ المفعول ، إظهاراً لكمال العناية بوقوع الفعل عليه ، كقول البحتري أيضاً :

قد طلبنا فلم نجِدْ لك في السُّؤ ددِ والمجْدِ والمكارِمِ مِثْلا

أي : قد طلبنا لك مثلاً فلم نجد لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلاً ، فلما أراد أن يذكر المفعول في المرة الثانية صراحةً ، مُظهراً كمال العناية بوقوع الفعل عليه ، أسقطه في المرة الأولى . ويجوز أن يكون سببُ إسقاطه للمفعول في المرة الأولى عائداً إلى الرغبة في رفع الممدوح عن المقارنة العادية بطلب مثْل له .

٤ً - التعميم مع الاختصار ، كقولك : (قد كان منك ما يُؤلمُ) أي : قد كان منك ما يُؤلمُ كلّ أحدٍ . وعليه أيضاً ، قوله تعالى : « واللهُ يدعو إلى دار السلام »[1] أي : يدعو عبادَه جميعاً .

٥ً - مجرّد الاختصار عند قيام قرينة ، نحو قولك : (أصغيتُ إليه) أي : أصغيت إليه أذُني . وعليه أيضاً قوله تعالى : « ربّ أرني أنظرْ إليك »[2] أي : أرني ذاتك أو نفسك .

---

(١) يونس ٢٥/٢٧٧ .

(٢) الأعراف ١٤٣/٢٢١ .

٦ً – الرّعاية على الفاصلة ، نحو قوله تعالى : « ما ودّعك ربك وما قلى »[1] أي : وما قلاكَ .

٧ً – استهجان ذكر المفعول ، كقولِ عائشةَ رضيَ الله عنها : (ما رأيتُ منه ولا رأى منّي) أي : ما رأيت منه العورةَ . . إلخ.

٨ً – نكتة أخرى : ويكون حذف المفعول لداعٍ ما من دواعٍ تقع قليلًا كالتمكن من إنكاره إن مسّت الحاجة إليه أو تعيّنه أو ادعاء تعيّنه أو نحو ذلك من الأغراض .

تقديم المفعول ونحوه :

يقدّم المفعول ونحوه من الجار والمجرور ، والظّرف ، والحال ، وغيرها من معمولات الفعل ، للأغراض التالية :

آ – ردّ الخطأ في التعيين ، كقولك : (زيداً عرفتُ) لمن اعتقد أنّك عرفت إنساناً ، وأنّه غيرُ زيدٍ . وتقول لتأكيد كلامك : (لا غيرَه) أي : زيداً عرفتُ لا غيره . ولا يُقال (ما زيداً ضربتُ ولا غيرُه) عند إرادتك أن تردّ على المُخاطب في اعتقاده وقوع الضرب منك على زيد ، كما لا يُقال : (ما زيداً ضربتُ ولكنْ أكرمته) لأن الكلام مبنيٌّ على أنّ الخطأ في المضروب لا في الفعل ، وردّهُ إلى الصواب أن تقول (ولكنْ عمراً) .

---

(١) الضّحى ٣/٢٠٨ قالوا : إنّ حذف المفعول هنا اختصار لفظي للعلم به . وقالوا إن الحذف قد وقع لترك مواجهة الرسول صلى الله عليه وسلم ، والخطاب له، بإيقاع لفظ القلى على ضميره ولو كان منفياً ، ولم يفعل ذلك في (ودّع) لأن لفظ ودّع ليس كلفظ قلى . ويُعتقدُ أن الحذف هنا فنيّ لرعاية الجَرْس الموسيقي في تركيب جمل السورة فقد قال تعالى : « والضحى . والليل إذا سجى » ثمّ أتبع هذا بقوله « ما ودّعك ربّك وما قلى » .. إلى آخر الآيات . والله أعلم .

ب ـ التأكيد ، نحو قولك : (زيداً عرَفتُهُ) ، إنْ قُدّر المُفسِّر قبل المنصوب : (عرفتُ زيداً عرفته) أمّا إذا لم يُقدّر المفسّر قبل المنصوب فالتقديم للتخصيص ليس غير .

ج ـ التخصيص ، نحو : (زيداً عرَفتُهُ) إذا لم يُقدّر المُفسّر قبل المنصوب ، كما مرّ ، ونحو قوله تعالى : « وأمّا ثمودُ فهديناهم » وكذلك قولك (بزيدٍ مرَرْتُ) فهو تخصيص تريد فيه أن تزيل عن سامعك الخطأ إذا كان يعتقد أنّك مررتَ بشخصٍ آخرَ غير زيد .

والتخصيص لازمٌ للتقديم غالباً ، ولهذا يُقال في « إيّاكَ نعبدُ وإيّاك نستعين »[1] معناه : نخصُّك بالعبادة والاستعانة ، وفي « لإلى الله تحشرون »[2] معناه : إليه تحشرون لا إلى غيره ؛ ويفيد المعنى في جميع ما ذكر وراء التخصيص شيئاً آخرَ وهو الاهتمام بالمقدّم ، ولهذا يُقدّر الفعل في (بسم الله) مؤخّراً ، أي : بسم الله أبدأ ، وأوردَ أنّ الله تعالى قال : « إقرأ باسم ربّك »[3] فقدّم الفعل على (باسم ربّك) فأُجيب بأنّ الأهمّ ، في هذا ، القراءةُ ، وبأنّ (باسم ربّك) متعلّق بفعل (اقرأ) الثاني ، المُقدّر مؤخّراً وأن (اقرأ) الأول معناها : أوْجدِ القراءة .

هــذا ويجري تقديم بعض معمولات الفعل على بعضها الآخر لأغراضٍ منها :

آ ـ كونُ هذا التقديم هو الأصلُ ولا مُقتضىً للعدول عنه

(١) فاتحة الكتاب ٥/٢ .
(٢) آل عمران ١٥٨/٩٤ .
(٣) العلق ١/٤٠٨ .

كتقديم الفاعل على المفعول في نحو : (ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً) ، وتقديم المفعول الأوّل على المفعول الثاني في نحو (أعطيتُ زيداً دِرْهماً) .

ب - كونُ ذكرِ المعمول المقدّم أهمُّ من ذكر غيره ، كقولك: (قَتَلَ الخارجيَّ فلانٌ) فقدّمت المفعول على الفاعل ، لأنّ ذكرَ المقتول أهمُّ من ذكر القاتل .

ج - كونُ التأخيرِ يُحدِثُ إخلالاً ببيان المعنى ، نحو (وقال رجلٌ مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه) ، فإنّه لو أُخِّرَ (من آل فرعون) عن قوله (يكتم إيمانه) وكان القول على النحو التالي : (وقال رجلٌ مؤمن يكتم إيمانه من آل فرعون) لَتُوُهِّمَ أنّ (من آل فرعون) من صلة (يكتم) فلم يُفهم أنّه منهم . أو كونه - أي التأخير - يُحدِث إخلالاً بالتناسب ، كرعاية الفاصلة ، نحو قوله تعالى : « فأوْجَسَ في نفسِهِ خِيْفَةً مُوسى »[1] فقدّم (خيفةً) على (موسى) مع أنّ (موسى) فاعلٌ وذلك لرعاية ما قبله وما بعده من الفواصل المختومة بالألف[2] .

(١) طه ٦٧/٤١٧ .
(٢) انظر الآية (٦٧) من سورة طه وما قبلها وما بعدها من الآيات .

الفصل الخامس

القصر

القصر لغةً : الحبسُ من قصر الشيء : حبَسَهُ .

وهو اصطلاحاً : تخصيص شيء بشيء بوسيلة معيّنة .

والقصر ضربان :

١ – حقيقي .

٢ – غير حقيقي .

وكلٌّ من الحقيقي وغير الحقيقي يأتي على صورتين :

١ً – قصر الموصوف على الصفة .

٢ً – قصر الصفة على الموصوف .

وليس المقصودُ بالصفةِ الصفةَ اللفظيّـة المعروفةَ في علم النحو وإنّما المقصود بها : الصفة المعنويّة كائن ما كان محلّها من الإعراب .

الضرب الأوّل من ضربي القصر وهو الحقيقي :

١ – قصر الموصوف على الصفة ، نحو : (ما زيدٌ إلاّ كاتبٌ) ، إذا أُريد أنّه لا يتّصف بغير الكتابة ، وهو قصر لا يكاد يوجد وذلك لتعذّرِ الإحاطةِ بصفات الشيء .

٢ – قصر الصّفـة على الموصوف كثيرٌ ، ومنه قولنـا : (ما في

الدارِ إلاّ زيدٌ) ، وقد يُقصد بهذا القصر المبالغةُ ، وذلك إذا كان في الدار أشخاصٌ آخرون غير زيد ونحن لا نعتدّ بغيره ، كأنّنا ندّعي أنّ بقيّة الموجودين لا شأن لهم ولم يبلغوا من الكمال ، في نظرنا ، ما بلغه زيدٌ (ويُسمّى قصرُ المبالغة هذا : القصرَ الادّعائي) .

الضرب الثاني من ضربي القصر وهو غير الحقيقي :

١ - قصر الموصوف على الصفة ، ويقوم على تخصيص أمرٍ بصفةٍ دونَ أخرى ، أو بصفةٍ مكان صفة أخرى ، نحو قوله تعالى : « وما محمدٌ إلاّ رسولٌ قد خلت من قبلِهِ الرُّسُلُ أفإنْ ماتَ أو قُتِلَ انقلبْتُم على أعقابكم ومن ينقلبْ على عَقِبَيْهِ فلن يَضُرَّ اللهَ شيئاً »[1] فقد قصرَ اللهُ محمداً ﷺ على صفة الرسالة ، ولكنّه نفى عنه الخلودَ فهو رسول ولكنّه يموت ويقتل ويفنى شأنه في هذا شأن سائر البشر .

٢ - قصر الصفة على الموصوف ، ويقوم على تخصيص صفةٍ بأمرٍ دُونَ آخر أو مكانه ، نحو (لارجلَ إلا زيد) .

والمخاطب بالأول من كلٍ من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف (أي : المخاطب في تخصيص أمرٍ بصفة دون أخرى ، والمخاطب في تخصيص صفة بأمر دون آخر) هو : من يعتقد الشركة ، والمُراد بهذا القصر قطع الشركة لذا يُسمى : قصر إفراد .

والمخاطب بالثاني من كلٍ من قصر الموصوف على الصفة ، وقصر الصفة على الموصوف (أي : المخاطب في تخصيص أمر بصفة **مكان** صفة أخرى ، والمخاطب في تخصيص صفة بأمر **مكان** آخر) هو : من يعتقد العكس (أي : عكس الحكم الذي أثبته المتكلم) ، والمرادُ بهذا

---

(١) آل عمران ١٤٤/٩٠ .

القصر قلبُ حكم المخاطب لذا يُسمى : قصر قلب ، أو المخاطب بالثاني هو من يتساوى ، في اعتقـــاده ، الحكم ، والمُرادُ تعيين الحكم لذا يُسمى : قصر تعيين .

وعلى هذا فإن القصر يقسم باعتبار حال المخاطب ، إلى ثلاثة أقسام :

آ ـ قصر إفراد : إذا اعتقد المخاطبُ الشركة في المقصور عليه صفةً كان أم موصوفاً ، نحو (ما زيدٌ إلا عالمٌ) أو (لا عالم إلا زيدٌ) .

ب ـ قصر قلب : إذا اعتقد المخاطبُ العكس (والمقصود بالقلب: قلب الحكم القائم في ذهن المخاطب) ، نحو (لازمِ العاقلَ لا الجاهل) وذلك إذا كان المخاطب يرى الاكتفاء بملازمة الجاهل .

ج ـ قصر تعيين : إذا اعتقد المخاطبُ واحداً غير معيّن وتردد في الحكم ، نحو (بالعلم يزدهر الوطن) ، وذلك إذا كان المخاطب متردداً في كون الوطن يزدهر بالعلم أو بغيره .

ـ هذا ويشترط في قصر الموصوف على الصفة قصرَ إفراد ، عدم تنافي الوصفين ، ففي قولنا : (ما زيدٌ إلا كاتب) لا ينفي عنه كونه شاعراً . كما يشترطُ في قصر الموصوف على الصفة قصرَ قلب تحقّقُ تنافي الوصفين ، ففي قولنا (لازمِ العاقلَ لا الجاهل) نعني أن ملازمة العاقل تنفي ملازمة الجاهل ، وتُبعد المخاطب عن تلك الملازمة .

ـ وقصر التعيين أعم وأشمل من قصر الإفراد وقصر القلب ، وعلى هذا فإن كل ما يصلح أن يكون قصر إفراد أو قصر قلب يصلح أن يكونَ قصر تعيين ، ولا عكس .

طرق القصر :

وللقصر طرق منها :

١ - العطف : كقولك في قصره إفراداً : (زيدٌ شاعرٌ لا كاتبٌ) أو (ما زيدٌ كاتباً بل شاعرٌ) ، وقولك في قصره قلباً : (زيدٌ قائمٌ لا قاعدٌ) أو (ما زيدٌ قاعداً بل قائمٌ) وقولك في قصر الصفة : (زيد شاعرٌ لا عمروٌ) أو (ما عمروٌ شاعراً بل زيدٌ) .

٢ - النفي والاستثناء ، كقولك في قصر الموصوف : (ما زيد إلا شاعرٌ) و (ما زيدٌ إلا قائمٌ) ، وقولك في قصر الصفة (ما شاعرٌ إلا زيدٌ) .

٣ - إنما ، كقولك في قصر الموصوف : (إنما زيدٌ كاتبٌ) و (إنما زيدٌ قائمٌ) وفي قصر الصفة : (إنما قائمٌ زيدٌ) لتضمنها معنى (ما) و (إلاّ) ، والدليل على ذلك ثلاثة أوجه :

الأول : قول المفسرين في قوله تعالى: « إنما حَرَّم عليكم الميتَةَ »[1] - بنصب الميتة - أن معناه : (ما حرّم عليكم إلا الميتةَ) ، وهذا المعنى هو المُطابق لقراءة رفع (الميتة) ، لما مر أن نحو (المنطلقُ زيدٌ وزيدٌ المنطلق) كلاهما يقتضي انحصار الانطلاق على زيد .

الثاني : قول النحاة أن (إنما) تأتي لإثبات ما يُذكر بعدها ، ونفي ما سواه .

الثالث : صحة انفصال الضمير مع (إنما) ، قال الفرزدق :

أنا الذّائدُ الحامي الذّمار وإنما يُدافعُ عن أحسابهم أنا أو مثلي

٤ - التقديم ، كقولك في قصر الموصوف : (تميميٌ أنا)، وفي

---

(١) البقرة ١٧٣/٣٥ .

قصر الصفة : (أنا كفيتُ مُهمّكَ) أي : أنا لا غيري أو أنا وحدي .

ـ وهذه الطرق تختلف من وجوهٍ متعددة :

الوجه الأول : يقوم على أن دلالة التقديم تُعرف عن طريق الفحوى ومفهوم الكلام . أما دلالة الطرق الأخرى (العطف ، والنفي والاستثناء ، وإنّما) فتُعرفَ بالوضع وبوسائل معينة محسوسة .

الوجه الثاني : يقوم على أن الأصل في العطف النصُّ على المثبت والمنفي ، كما مرّ من الأمثلة (انظر طريق العطف قبل قليل) فإن المعطوف عليه في (لا) هو المثبت والمعطوف هو المنفي والمعطوف عليه في (بل) هو المنفي ، والمعطوف هو المثبت ، ولا يترك النص على المثبت والمنفي ، في العطف ، إلا كراهة الإطناب ، كما إذ قيل : (زيدٌ يَعلمُ النحوَ والتصريفَ والعروضَ) أو (زيدٌ يعلمُ النحو وعمرٌ وبكرٌ) ، فتقول فيها :

(زيدٌ يعلمُ النحو لا غيرُ ، أو نحو لا غير ، مثل ليس إلا) فـ (لاغير) بالنسبة للجملة الأولى تعني أنه يعلم النحو ، لا غير النحو ، وهو قائم مقام (لاالتصريف ولا العروض) وهي بالنسبة للجملة الثانية تعني أن زيداً يعلم النحو لا غير زيد ، وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر . والأصل في النفي والاستثناء ، وإنّما ، والتقديم، النصّ على المثبت ليس غير .

الوجه الثالث : يقوم على أنّ النفي بـ (لا) العاطفة لا يجامع النفي والاستثناء ، لأنّ شرط المنفي بـ لا أن لا يكون منفياً ما قبلَها بغيرها من أدوات النفي ، فلا يصحّ نحو (ما زيدٌ إلاّ قائم لا قاعد) . ولكنّه ـ أي النفي بـ لا ـ يجامع إنّما والتقديم ، فيُقال : (إنّما أنا تميميٌ لا قيسيٌ) و (هو يأتيني لا عمروٌ) ، وذلك لأنّ النفي في إنّما

والتقديم غير مُصرَّح به ، كما يُقال : (امتنعَ زيدٌ عن المجيء لا عمروٌ) ؛ لأنْ نفي المجيء ضمنيٌ .

وقال السكاكيّ : شرطُ مجامعة النفي لإنَّما أن لا يكونَ الوصفُ مُختصاً بالموصوف ، نحو قوله تعالى : « إنَّما يستجيب الذين يسمعون »[1] فالاستجابة ، هنا ، مختصّةٌ بالذّين يسمعون ، وكلّ عاقل يدرك أنّه لا تكون استجابة إلاّ ممّن يسمع ويعقل .

وقال عبد القاهر الجرجاني : لا تحسن مجامعة النفي لإنّما في المختصّ كما تحسن في غيره ، وكلامُ عبد القاهر هذا أقربُ إلى الصواب من عبارة السكّاكي .

الوجه الرابع : يقوم على أنّ أصل النفي والاستثناء أن يكون الحكم الذي استعمل هو فيه من الأحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها ، بخلاف إنّما ، فإنّ الحكم المستعمل هو فيه من الأحكام التي يعلمها المخاطب ولا ينكرها ، كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحاً من بعيد : (ما هو إلاّ زيدٌ) إذا اعتقد أنّ الشبحَ غيرُ زيدٍ ، مُصِرّاً على ذلك .

وقد يُنزّلُ المعلوم منزلةَ المجهول لاعتبار مناسب ، فيُستعمل له النفي والاستثناء إفراداً . نحو « وما محمدٌ إلاّ رسولٌ »[2] أي إنّ الرّسولَ ﷺ مقصورٌ على الرسالة لا يتعدّاها إلى التبرّي من الهلاك ، فقد نُزّل استعظامُهُم هلاكَهُ منزلة إنكارهم إيّاه ، ويُستعمل له النفي

---

(١) الأنعام ٣٦/١٧٤ .
(٢) آل عمران ١٤٤/٩٠ .

والاستثناء قلباً نحو « إنْ أنتمْ إلاّ بَشَرٌ مثلُنا »[1] ، لاعتقاد القائلين من الكفّار أنّ الرّسولَ لا يكون بشراً ، مع إصرار المُخاطَبين من الملائكة على دعوى الرّسالة وقولهم : « إن نحن إلاّ بشرٌ مثلُكمْ »[1] من باب مجاراة الخصم ليَعثُرَ حيث يُراد تبكيتُهُ وتعنيفه ، لا لتسليم انتفاء الرّسالة ، وكقولك : (إنّما هو أخوك) لمن يعلم هذا ويُقرُّبه وأنت تريد أنْ ترقّقَ المخاطبَ على هذا الذي سمّيته أخاه ، وأنْ تنبّهَهُ للذي يجب عليه من حقٍّ تجاهه .

وقـــد يُنزّلُ المجهول منزلة المعلوم ، لادّعاء ظهوره ، فيُستعمل المعلوم له ، كقولِـه في (إنّمـا) نحو : « إنّما نحن مصلحون »[2] ، ولذلك جاء : « ألا إنّـهم هم المفسدون »[2] للردّ عليهم مؤكّداً بما ترى من إنّ وضمير الفصل ، ومزيّة (إنّما) على (العطف) أنّـه يُعقل من (إنّمـا) الحُكمان معاً ، وهما : الإثبات للمذكور والنفيُ عمّـا سواه ، وأحسنُ مواقِعها التّعريضُ ، نحو قوله تعالى : « إنّما يتذكّر أولو الألباب »[3] فإنّـه تعريض بأنّ الكفار من فرط جهلهم كالبهائم ، فطمعُ النظر منهم والتذكّر كالطمع بنظر البهائم وتفكّرهم .

والقصر كما يقـع بين المبتدأ والخبر على مـا كانت عليه الأمثلة التي مرّت ، يقع بين الفعل والفاعل وغيرهما (كالفاعل والمفعول . . الخ) . ففي الاستثناء يؤخّر المقصور عليه مع أداة الاستثناء ، وجازَ على قِلّـةٍ ، تقديمُ المقصور عليه وأداة الاستثناء بحالهما على المقصور ، نحو : (ما ضربَ إلاّ عمراً زيدٌ) و (مـا ضرب إلاّ زيدٌ عمراً) ، لأنّ التقديم

---

(١) إبراهيم ١٠ و ٣٣٧/١١ .

(٢) البقرة ١١ و ٤/١٢ وتمام الآيتين قوله تعالى : « وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنّما نحن مصلحون . ألا إنهم همُ المفسدون ولكنّ لا يشعرون » .

(٣) الرعد ٣٣٠/١٩ والزمر ٦٠٨/٩ .

يستلزم قصرَ الصفة قبل تمامها ؛ ووجه إفادة النفي والاستثناء الحصر في جميع ما ذُكر: أنّ النفي في الاستثناء المفرّغ يتوجّه الى مُقَدَّرٍ هو مُستثنىً منه عامٍ، مناسبٍ للمستثنى في جنسه وصفته، فإذا أُوْجِبَ منه شيءٌ بإلاّ جاءَ القصر ، وفي (إنّمـا) يُؤَخَّر المقصور عليه ، لأنَّ ما يُستفاد من (إنّمـا) هو القصر وحسب ، تقول : (إنّمـا ضربَ زيدٌ عمراً) ، ولا يجوز تقديمُ المقصور عليه على غيره لأنّ هذا التقديم يؤدي الى الإلباس .

و (غير) كـ (إلاّ) في إفـادة القصرين (قصر الموصوف على الصّفة ، وقصر الصّفة على الموصوف ، وفي امتناعها عن مجامعة لا .

الفصل السادس

الإنشاء

هو من الكلام ما لا يحتملُ التصديق أو التكذيب ، وهو على ضربين :

الأول : الإنشاء الطلبي ، وهو ما يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب .

الثاني : الإنشاء غير الطلبي ، وهو ما ليس كذلك ، وهذا الضرب لايدخل في علم المعاني ولكنّه كثيراً ما يمرّ في الكلام عن طريق القسم والتعجّب وصيغ المدح والذمّ .

أنواع الإنشاء الطلبي :

وهي كثيرة ، منها : التمنّي ، والاستفهام ، والأمر ، والنهي ، والنداء .

١ ـ التمنّي :

وهو طلب حصول شيء مرغوب بشرط المحبّة ، واللفظ الموضوع له (لَيْتَ) ، ولا يُشترط إمكان المُتَمَنىّ ، لأنّ الطالبَ كثيراً ما يُحبُّ المحال فيكون طلبه مستحيلاً ، أو بعيد الوقوع . وقد يَستعملُ المتمنّي (هل) في تمنّيه نحو قوله (هل لي من شفيع) ، حيث

يعلمُ أن لا شفيع، لذا يمتنع حمل الكلام على حقيقة الاستفهام . وقد يتمنّى بـ (لو) ، نحو : (لو تأتيني فتحدّثني) ـ بنصب تُحدّث) .

وقال السكاكيّ : كأنّ أحرفَ التنديم والتحضيض وهي : هَلاّ وألاّ ـ بقلب الهاء همزة ـ ولولا ولو ما ، مأخوذةٌ من (هل ولو) مُركّبتين مع (لا و ما) المزيدتين لتضمينها معنى التمنّي ليتولّدَ من هذا التركيب في الماضي التنديمُ ، نحو :(هَلاّ أكرمت زيداً) وفي المضارع التحضيض نحو : (هلاّ تقومُ).

وقد يُتمنّى بـ (لعلّ) ، فتُعطى حُكْمَ (ليتَ) ، نحو : (لعليّ أحُجُّ فأزُورَكَ) ـ بنصب أزورك ، وذلك لبُعدِ المرجوّ عن الحصول .

فأحرف التمنّي إذاً هي : ليت وهل ولو ولعلّ ، وهاكم أمثلة عليها :

١ ـ ليت : كقولنا : (لَيْتَ الحياةَ تصفو من الأكدار) وكقول الشاعر :

ألا ليتَ الشبابَ يعود يوماً فأخبرَه بما فعلَ المشيبُ

وقوله :

ليتَ وهل ينفعُ شيئاً ليتُ ليت شباباً بوع فاشتريتُ

٢ ـ هل : كقوله تعالى : « فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا »[1]
وقوله أيضاً : « فهل إلى خروجٍ من سبيل »[2]

---

(١) الأعراف ٢٠٨/٥٣
(٢) غافر ٦١٩/١١

٣ ـ لو : كقوله تعالى : « فلو أنَّ لنا كَرَّةً فنكونَ من المؤمنين »[1] .

٤ ـ لعلَّ : كقوله تعالى : « لعليَّ أبلغُ الأسباب »[2] وكقول الشاعر :

أسربَ القَطا هل يعيرُ جناحَه؟ لعلي إلى من قد هَويتُ أطيرُ

٢ ـ الاستفهام :

وهو طلبُ العلم بشيء بأدواتٍ معروفة ، وأدواته أو ألفاظه الموضوعة له هي :

الهمزة وهلْ وما و مَنْ و أيُّ و كيفَ و أينَ وأنّى ومتى وأيّانَ :

فالهمزة تأتي لطلب التصديق كقولك : (أقامَ زيدٌ ؟) و (أزيدٌ قائمٌ) أو تأتي لطلب التصوّر كقولك (أدِبْسٌ في الإناءِ أم عسلٌ؟) و (أفي الخابية دِبسُك أم في الزّقّ) ، ولهذا لم يَقْبُحْ قولك : (أزيدٌ قامَ) و (أعمراً عرفتَ) ، لأنَّ المسؤول عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في نحو (أضربتَ زيداً) والفاعل في نحو (أأنتَ ضربتَ) والمفعول في (أزيداً ضربتَ) .

وهل تأتي لطلب التصديق وحسب ، نحو : (هل قامَ زيدٌ ؟) و (هل عمروٌ قاعدٌ ؟) ولهذا امتنع (هل زيدٌ قام أم عمروٌ ؟) وقَبُحَ (هل زيداً ضربتَ ؟) لأنَّ التقديم يستدعي حصول التصديق بالفعل نفسه وهي ـ أي أم ـ لا تكون إلا لطلب التصوّر بعد حصول

(١) الشعراء ١٠٢/٤٩١

(٢) غافر ٣٦/٦٢٣

التصديق بالحكم نفسه ، فبينها تدافع منع جواز (هل زيدٌ قامَ أم عمروٌ ؟) أمّا (هل زيدٌ ضربتَ ؟) فإنّه يقبُحُ وحسب .

أمّا (هل زيداً ضَرَبْتَهُ) فيحسُن ، لجواز تقديرِ المُفسَّرِ قبل (زيداً) فنقول في التقديرِ (هل ضربت زيداً ضربته) فتكون هل لطلب التصديق .

وجعل السكاكيّ قُبْحَ (هل رَجُلٌ عرَفَ ؟) لذلك - أي لما قَبُحَ له (هل زيداً ضربتَ ؟) وكان عليه أن لايَقْبُحَ (هل زيدٌ عرَفَ) لأنّ تقديم (زيد) ليس للتخصيص حتى يستدعي حصول التصديق بالفعل نفسه ، وعلّل غيرُ السكاكيّ قُبْحَ (هل رجلٌ عرَفَ) و (هل زيدٌ عرَفَ) بأن (هل) بمعنى (قد) في الأصل، وبأنّ الاستفهام مستفاد من همزة مُقدّرة معها وقد تركت الهمزة وأهملت لكثرة وقوع هل في الاستفهام وهي - أي : هل - تخصّص المضارع بالاستقبال لأنّها ليست أصلاً في الاستفهام ، ولتقاصرها عن الهمزة ، ولذا لا يصحّ استعمالها في التوبيخ على الفعل الواقع في الحال ، نحو : (هل تضربُ زيداً وهو أخوك ؟) .

وإنّ اختصاصَ التّصديق بـ (هل) وتخصيصها الفعل المضارع بالاستقبال جعل لها مزيدَ اختصاصٍ ، دون الهمزة ، وذلك بما يكون كونه زمانياً أظهر كالفعل ، ولهذا كان : « فهل أنتم شاكرون »[1] أدلُّ على طلب الشكر من : (فهل تشكرون) ومن (فهل أنتم تشكرون) وذلك لأنّ إبراز ما سيتجدّد في معرِضِ الثابت في (فهل أنتم شاكرون) أدلُّ على كمال العناية بحصوله من إبقائه على أصله في : (فهل تشكرون) لأنّ هل داخلة على الفعل حقيقة ، وفي (فهل

(١) الأنبياء ٨٠/٣٥

أنتم تشكرون) لأنها داخلة على الفعل تقديراً ، لأنّ (أنتم) فاعل لفعل محذوف يفسّره الظاهر المذكور . كما أن (فهل أنتم شاكرون) أدلُّ على طلب الشكر من (أفأنتم شاكرون) وإنْ كان للثبوت ، لأن (هل) أدْعَى للفِعل من (الهمزة) ، فترك الفعل مع (هل) أدلُّ على كمال العناية بحصول ما سيتجدد ، ولهذا لا يَحْسُنُ (هل زيدٌ منطلق ؟ ؟ إلا من البليـغ .

و (هل) قسمان : آ - بسيطة ب - مركبة .

فالبسيطة ، هي التي يُطلب بها وجود الشيء ، كقولنا : (هل الحركةُ موجودةٌ ؟) والمركّبة ، هي التي يُطلب بها وجود شيء لشيء ، كقولنا : (هل الحركة دائمة ؟) **وألفاظ الاستفهام الباقية** تأتي لطلب التصّور وحسب .

قيل فيُطلب بـ (ما) شرح الاسـم وبيان مدلوله اللغوي ، كقولنا (ما العنقاءُ ؟) أو ماهيّة المُسمى ، كقولنا (ما الحركةُ ؟) وتقع (هل) البسيطة في الترتيب بينها .

ويُطلبُ بـ (مَنْ) الأمر الذي يعرض لذي العلم ، فيُفيد تشخصه وتعيينه ، كقولنا : (من في الدار) ! فإن الجواب يأتي (زيد) أو نحوه مما يفيد تشخصه .

وقال السكاكي : يُسأل بـ (ما) عن الجنس ، تقول : (ما عندك ؟) أي : أيُّ أجناس الأشياء ؟ ، وجوابه : (كتابٌ) ونحوُهُ ، أو يسأل بها عن الوصف ، تقول : (ما زيدٌ) ؟ وجوابه : (الكريم) ونحوه .

ويُسأل بـ (مَنْ) عن الجنس من ذوي العلم ، تقولُ : (من

جبريلُ ؟) أي : أبَشَرٌ هو أم ملَكٌ أم جِنّيٌ . وهذا كلام فيه نظر ؛ لأنه إذا قيل (من فلان ؟) يجاب بـ (زيدٍ) ونحوه ، مما يفيد التشخيص ، ولايجاب بنحو (بشر أو جني) .

ويُسأل بـ (أيٌّ) عما يميّز أحد المتشاركين في أمر يعمّهما ، نحو: (أيُّ الفريقين خيرٌ مقاماً) ؟ أي : أنحن أم أصحابُ محمدٌ ؟.

ويُسأل بـ (كم) عن العدد ، نحو : « سلْ بني إسرائيل كم آتيناهم من آيةٍ بيّنةٍ ؟ » [1] .

كما يُسأل بـ (كيف) عن الحال . وبـ (أينَ) عن المكان . وبـ (متى) عن الزمان . وبـ (أيّانَ) عن المستقبل . قيل : وتستعمل (أيّان) في مواضع التفخيم ، مثل قوله تعالى : « يسألُ أيانَ يومُ القيامة » [2] و (أنّى) تُستعمل تارة بمعنى (كيف) ، نحو قوله تعالى : « فأتوا حرثكمْ أنّى شئتم » [3] . وأخرى بمعنى (من أين) نحو : أنّى لك هذا ، وقد تخرج أدوات الاستفهام عن معناها الأصلي إلى معانٍ يدل عليها مقتضى السياق ، فتستعمل في غير الاستفهام ، وذلك للأغراض التالية :

آ ـ الاستبطاء ، نحو : (كم دعوتك) .
ب ـ التعجب ، نحو (ما لي لا أرى الهدهد) .
ج ـ التنبيه على الضلال ، نحو (فأين تذهبون) .
د ـ الوعيد ، كقولك لمن يسيء الأدب : (ألَمْ أؤدّب فلاناً)؟، إذا عَلِمَ ذلك .

---

(١) البقرة ٢/٢١١
(٢) القيامة ٧٥/٦
(٣) البقرة ٢/٢٢٣

هـ ـ التقرير بإيلاء المقرّ به الهمزة ، كما مرّ ، نحو (**أفعلت**) و (**أأنت فعلت**) و (**أزيداً** ضربت) . والتقرير بإيلاء المنكر الهمزة ، نحو قوله تعالى (أغيرَ الله تدعُونَ) [1] ومنه ـ أي : من مجيء الهمزة للإنكار ـ قوله تعالى : (أليس اللهُ بكاف عبدَهُ) [2] أي اللهُ كاف عبدَه ، لأن إنكار النفي نفي له ، ونفي النفي إثبات ؛ وهذا مُراد من قال : إن الهمزة فيه للتقرير ، أي بما دخله النفي لا بالنفي وحده ، وللإنكار الفعل صورةٌ أخرى ، وهي نحو (أزيداً ضربتَ أم عَمْراً)، لمن يُردِّدُ الضربَ بينهما دون غيرهما .

و ـ الإنكار ، ويأتي للتوبيخ ، أي ما كان ينبغي أن يكون ، نحو : (أعصيتَ ربك ؟) أو ما كان لا ينبغي أن يكون ، نحو (أتعصي ربّك) ؟ أو يأتي للتكذيب ، أي لم يكن ، نحو قوله تعالى : « أفأصفاكم ربّكم بالبنين » ؟ [3] أو لا يكون ، نحو (أنلزمكموها)

ز ـ التهكّم ، نحو قوله تعالى : « أصلاتُك تأمرك أن نترك ما يعبدُ آباؤنا » [4] .

ح ـ التحقير ، نحو : (من هذا) .

ط ـ التهويل ، كقراءة ابن عباس لقوله تعالى « ولقد نجّينا بني إسرائيل من العذاب المُهين . مَنْ فِرعونُ ... » [5] فقد قرأ (مَنْ)

---

(١) الأنعام ٤٠/١٧٤
(٢) الزمر ٣٦/٦١١
(٣) الإسراء ٤٠/٣٧٦
(٤) هود ٨٧/٣٠٣
(٥) الدخان ٣٠/٦٥٧

بلفظ الاستفهام ورفع (فرعون) ، ولهذا قال : « إنه كان عالياً من المُسرفين » [1] .

ي ـ الاستبعاد ، نحو قوله تعالى : « أنىّ لهم الذّكرى وقد جاءهم رسولٌ مُبينٌ ثمّ تولّوْا عنه » [2] .

٣ ـ الأمر :

وهو طلب الفعل على وجه الاستعلاء ، وله أربع صيغ :

١ ـ فعل الأمر ، كقوله تعالى : « يا يحيى خذ الكتاب بقوة »[3].

٢ ـ المضارع المجزوم بلام الأمر ، كقوله تعالى : « ليُنْفِق ذو سَعَةٍ من سَعَتِه » [4] .

٣ ـ اسم فعل الأمر ، كقوله تعالى : « عليكم أنفسكم لا يضرّكم من ضلّ إذا اهتديتم » [5] ونحو (صه ومه) .

٤ ـ المصدر النائب عن فعل الأمر ، نحو قولنا: (صبراً على المكاره وسعياً في سبيل الخير) .

والأظهرُ أن صيغة الأمر من المقترنة باللام الجازمة نحو (ليحضر زيدٌ) وغيرها من الصيغ الأخرى نحو : (أكرمْ عمراً) و (رُوَيْدَ بكراً) موضوعةٌ لطلب الفعل استعلاءً لتبادر الفهم عند سماعها إلى ذلك المعنى ، وقد تخرج صيغ الأمر عن مقتضى الظاهر فتدلّ على معانٍ غير معناها الأصلي تُفهم من سياق الكلام وقرائن الأحوال :

أ ـ كالإباحة ، نحو (جالسِ الحسنَ أو ابن سيرين) .

---

(١) الدّخان ٣١/٦٥٧

(٢) الدّخان ١٣/٦٥٦

(٣) الكهف ١٢/٤٠٣

(٤) الطلاق ٧/٧٤٤

(٥) المائدة ١٠٥/١٦٤

٢ – والتهديد ، نحو (اعملوا ما شئتم) .

٣ – والتعجيز ، نحو قوله تعالى : « فأتوا بسورةٍ من مِثْلِه »[1].

٤ – والتسخير ، نحو قوله تعالى : « كونوا قردة خاسئين »[2].

٥ – والإهانة ، نحو قوله تعالى : « كونوا حجارة أو حديدا »[3].

٦ – والتسوية ، نحو : « اصبروا أو لا تصبروا » .

٧ – والتمني ، نحو قول امرىء القيس :

ألا أيُّها الليلُ الطويلُ ألا انجلِ بصبحٍ وما الإصباحُ مِنكَ بأمثَلِ

٨ – والدّعاء ، نحو : (ربِّ اغفر لي) .

٩ – والالتماس ، كقولك لمن يُساويك رُتبةً : (افعَلْ كذا وكذا) ، وذلك بدون استعلاء .

قال السكاكيّ : الأمر حقه الفور والتلبية السريعة ، لأنه الظاهر من الطلب ، ولأنه يتبادر إلى الفهم والذهن عند الأمر بشيء بعد الأمر بعكسه وبخلافه ، إلغاءُ الأمر الأول وتغييرُهُ دون الجمع بين الأمرينِ ، وإرادة التراخي ، وهذا قول فيه نظر ، لأن ذلك غير مسلّم به عند خلو المقام من القرائن ، فالأمر لطلب الاستعلاء، وأما طلب الفور والتراخي فموضوع عائد إلى القرائن .

٤ – النهي :

وهو طلب الكف عن الفعل على وجه الاستعلاء[4] . وله حرف

(١) يونس ٣٨/٣٧٩

(٢) البقرة ٦٥/١٤

(٣) الإسراء ٥٠/٣٧٧

(٤) وهو كالأمر في هذا

واحد وهو (لا) الجازمة في نحو قولك : (لا تفعلْ) . وقد يُستعمل النهي في غير طلب الكف أو الترك ، فتخرج صيغته عن معناها الأصلي إلى معانٍ أخر تُفهم من سياق الكلام وقرائن الأحوال ، كالتهديد، كقولك لعبدٍ لا يمتثلُ أمرك : (لا تمتثِلْ أمري) والدعاء والالتماس والتمني والإرشاد والتوبيخ والتيئيس والتحقير .

وهذه الأربعة ، أي : التمنّي والاستفهام والأمر والنهي : يجوز تقديرِ الشّرط بعدها كقولك : (ليت لي مالاً أنفِقْـهُ) أي : إنْ أرْزَقْهُ أنفِقْـهُ ، و (أين بيتكَ أزُرْكَ) أي : إن تُعرّفنيه أزُرْكَ ، و (أكرمِني أكرمْكَ) أي : إن تكرمْني أكرمْكَ و (لا تشتُمني يكنْ خيراً لك) أي : إن لا تشتُمني يكن خيراً لك . وأما العرض كقولك : (ألا تنزِلْ تُصِبْ خيراً) فمولّدٌ من الاستفهام ، ويجوزُ تقديرُ الشرط في غيرها لقرينةٍ ، نحو قوله تعالى : « أمِ اتخذُوا من دونه أولياءَ فاللهُ هو الوليُّ » أي : إن أرادوا أولياء بحقٍّ .

٥ ـ النّداءُ :

هو طلب الإقبال بحرف نائب مناب (أدعو) أو (أنادي) ، والأصل أن تكون (الهمزة وأي) لنداء القريب ، وما سواهما لنداء البعيد ، ولكن قد يخرج الكلام عن مقتضى الظاهر ، فينزل البعيد منزلة القريب ، إشارة إلى أنه لشدة استحضاره في الذهن ـ ذهن المتكلّم ـ صار كالحاضر معه ، وقد يُنزّل القريب منزلة البعيد إشارة إلى أن المنادى عظيم الشأن ، رفيع المرتبة ، أو إشارة إلى انتقاص درجته ، أو إشارة الى أن السامع غافل أو ذاهل .

وقد تستعمل صيغة النداء في غير معناه الأصلي ، فتخرج بهذا إلى معانٍ أخر :

١ - كالإغراء ، في قولك لمن أقبل يتظلّم : (يا مظلومُ) .

٢ - والاختصاص ، في قولهم : (أنا أفعلُ كذا أيها الرّجلُ) أي مُخصّصاً من بين الرّجال .

تعقيب :

قد يقع الخبرُ موقعَ الإنشاء ، إمّا للتفاؤل ، نحو (زيّن اللهُ في عينك العدل والإنصاف) ، أو لإظهار الحرص في وقوعه ، والدعاء بصيغة الماضي من البليغ يحتمل التفاؤل وإظهار الحرص ، أو للاحتراز عن صورة الأمر ، أو لحمل المخاطب على المطلوب ، بأن يكون المخاطبُ ممن لا يُحبُّ أن يُكذّبَ الطالبُ ، نحو : (تأتيني غداً) .

تنبيه :

الإنشاء كالخبر في كثير مما ذُكِرَ في الأبواب الخمسة السابقة ، فلينظرْ إليه الناظر ويعتبرْهُ .

★ ★ ★

الفصل السابع

الفصل والوصل

الوصل عطف بعض الجمل على بعض ، والفصل ترك هذا العطف .

فإذا أتت ُجملَة ٌ بعد جملةٍ ، فإمّـا أن يكون للجملة الأولى محلٌ من الإعراب ، أو لا يكون ، فإذا كان لهـا محلٌ من الإعراب ، وقُصد إشراك الجملة الثانية في الُحكم الذي في الجملة الأولى ، عطفت الجملة الثانية على الجملة الأولى مثلَ ما يُعطَفُ المفرد على المفرد ، وشرطُ كونِ هـذا العطف مقبولا ، بالواو ونحو الواو أن يكون بين الجملتين جهـة ٌ جامعة ٌ ، نحو : (زيـدٌ يكتُبُ ويشعُرُ) أو (يعطي ويمنعُ) ، ولذلك عيب على أبي تمّام قوله :

لا والذي هو عالمٌ أنّ النّوى   صَبِرٌ ، وأنّ أبا الحسينِ كَريمُ
ماحُلْتُ عنسَنَنِ الوِدادِ ولاغدتْ   نفسي على إلْفٍ سواكَ تَحومُ

وذلك لعدم مراعاته الجهة الجامعة ، لأنّـه لا مناسبة بـين مرارة النّوى ، وكرم أبي الحسين .

فإذا لم تتوفّـر الجهـة الجامعة بين الجملتين فصلت الجملةُ الثانيـة عن الجملة الأولى ، نحو قوله تعالى : « وإذا خَلَـوْا إلى شياطينهم قالوا :

إنّا معكم ، إنّما نحن مستهزئون ، الله يستهزىء بهم . »[1] فلم يُعطَف (الله يستهزىء بهم) على (إنّا معكم) لأنّه ليس من مقولهم .

وإذا لم يكن للجملة الأولى محلٌ من الإعراب ، وقصد ربط الجملة الثانية بها على معنىً عاطفٍ سوى الواو عُطِفَتْ به ، نحو : (دخلَ زيدٌ فخرجَ عمروٌ) أو (ثمَّ خرج عمرو) ، إذا قُصد التعقيبُ أو المُهلة .

أمّا إذا كان للجملة الأولى حُكمٌ لم يُقصد إعطاؤه للجملة الثانية فيجب الفصل نحو قوله تعالى في الآية السالفة الذكر : « وإذا خَلَوْا إلى شياطنيهم قالوا : إنّا معكم ، إنّما نحن مستهزئون . الله يستهزىء بهم ويمدّهم في طغيانهم يعمهون »[2] فلم يعطف (الله يستهزىء بهم) على (قالوا) لاقتضائه أنّ استهزاء الله مقيّدٌ بحال خلوّهم إلى شياطينهم والله لم يعطف (الله يستهزىء بهم) على (قالوا) لئلا يُشاركَ قولُه (الله يستهزىء بهم) لـ (قالوا) في الاختصاص بالظّرف ، لأنّ تقديم الظّرف يفيد الاختصاص .

فإذا لم يكن للجملة الأولى حُكم لم يُقصَد إعطاؤه للجملة الثانية ، وذلك بأن لا يكون لها حكم زائد على مفهومها أو يكون لها حُكمٌ زائدٌ على مفهومها ولكنْ قد قصد إعطاؤه للجملة الثانية ، وكان بين الجملتين كمالُ الانقطاع بلا إيهام ، أو كمال الاتّصال ، أو شِبْهُ أحدِهما كأنْ تكون الثانية بمنزلة المتّصلة بالأولى ، أو بمنزلة المنقطعة عنها تعيّن الفصل وإنْ لم يكن الأمر كذلك ، فالوصل متعيّن .

---

(١) البقرة : ١٤ - ١٥/٥

(٢) البقرة : ١٤ - ١٥/٥

أمّا كمال الانقطاع فيعود الى اختلاف الجملتين خبراً وإنشاءً لفظاً ومعنىً ، نحو قول الأخطل :

وقال رائدُهُمْ أرسو نزاولُها فكلُّ حتفِ امرىءٍ يجري بمقدارِ[1]

فلمّا كان (أرسو) إنشاءً ، لفظاً ومعنى ، و (نزاولها) خبراً لفظاً ومعنى ، لم يعطف (نزاولها) على (أرسو) .

أو يعودُ كمال الانقطاع لاختلاف الجملتين معنىً ، وحسب : نحو : (ماتَ فلانٌ رحِمَهُ اللهُ) .

أو يعود لأنّه لا جامع بين الجملتين ، كما سيمر فيما بعد .

وأمّا كمال الاتصال فيعود إلى كون الجملة الثانية مؤكّدة للجملة الأولى وذلك لدفع توهّم تجوّز أو غلط ، نحو قوله تعالى : « لا ريبَ فيه »[2] ، فإنّه لمّا بولغ في وصف الكتاب ببلوغه الدرجة القصوى في الكمال بجعل المبتدأ (ذلك) وتعريف الخبر (الكتاب) باللام في قوله « الم . ذلك الكتابُ » جاز أن يتوهّم السامع قبل التأمّل أنّ هذا الكلام قد رُمِيَ هكذا جزافاً من غير تحقّق وإيقان فأتبعه تعالى بقوله (لا ريب فيه) تأكيداً لسابقه من كلام ونفياً لذلك التوهّم ، فوزان هذا التأكيد وزان (نفسُهُ) في نحو قولي : (جاءني زيدٌ نفسُهُ) دفعاً لتوهّم يقع فيه السامع ، وفي نحو قوله تعالى : « هدىً للمتّقين » فإنّ معناه أنّ ذلك الكتاب بالغٌ في الهداية درجةً لا يدرك كنهها ومرّها حتى كأنّه هداية محضة ، وهذا معنى قوله (ذلك الكتاب)

---

(٢) الرائد : الذي يتقدّم القوم . أرسو : من رست ، ورست السفينة : وقفت على المرساة ، رست أقدامهم في الحرب : ثبتت . نزاولها من المزاولة : وهي المحاولة والمعالجة في تحصيل الشيء .

(١) البقرة ٢/٢

لأنّ معناه ، كما تقدّم . الكتاب الكامل ، والمراد بكماله كماله في الهداية ، لأنّ الكتب السماوية يتفاوت شأنها في درجات الكمال ؛ فوزان هذا التأكيد على الكمال في الهداية وزان (زيدٌ) الثاني في قولي : (جاءني زيدٌ زيدٌ) .

ويعود كمال الاتّصال إلى **كون الجملة الثانية بدلاً من الجملة الأولى**، لأنّها - أي الأولى - غير وافية بتمام المراد أو كغير الوافية ، بخلاف الجملة الثانية ، على أن يكون المقام يقتضي اعتناءً بشأنه لنكتة ، إمّا لكونه مطلوباً في نفسه ، أو لكونه فظيعاً أو عجيباً أو لطيفاً ، نحو قوله تعالى : « أمدّكُمْ بما تعلمون . أمدّكُمْ بأنعامٍ وبنينَ وجنّاتٍ وعيونٍ »[1] فإنّ المراد التنبيه على نِعَمِ الله تعالى ، وقوله (أمدّكم بأنعامٍ . . .) الثانية أوفى بتأدية المعنى من الأولى لدلالتها على ما أمدّ به الله تعالى عباده بالتفصيل مع غير إحالةٍ على علم المخاطبين مع كونهم معاندين والإمداد بما ذكر من أنعام وبنين وجنّات وعيون هو بعض الإمداد من الذي أمدّهم به الله ، لذا فوزانه وزان (وجهُهُ) في قولي : (أعجبني زيدٌ وجهه) لدخول الثاني (أي الوجه) في الأوّل (أي : زيد) . وفي نحو قول القائل :

أقولُ له ارحلْ لا تقيمَنَّ عندنا   وإلاّ فكنْ في السِّرِّ والجهرِ مُسلما

فإنّ المقصود من كلامه هذا إظهار الكراهة لإقامته بسبب اختلاف سرّه وعلانيته ، وقوله (لا تقيمَنّ عندنا) أوفى بتأدية هذا المعنى المراد من قوله (ارحل) ، وذلك لدلالة (لا تقيمنّ عندنا) على المراد بالمطابقة مع التأكيد ، بينما (ارحل) تدلّ على المراد بالتضمّن

---

(١) الشعراء : ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ / ٤٩٣

مع التجرّد عن التأكيد ، ووزان (أمدّكم) الثانية ، في الآية و (لا تقيمنّ عندنا) ، في البيت ، ووزان (حسنها) في نحو قولي : (أعجبتني الدّارُ حُسْنُها) ، لأنّ معنى (الحسن) مغايرٌ لمعنى (الدّار) وكذلك فإنّ عدم الإقامة مغايرٌ للارتحال وغير داخلٍ فيه على الرغم ممّا بينهما من الملابسة .

ويعود كمالُ الاتصال أيضاً إلى كون الجملة الثانية بياناً للجملة الأولى والمحج لأن تكون الثانية بياناً للأولى أن يكون في الأولى خفاء ويقتضي المقام إزالته ، نحو قوله تعالى : فوسوسَ إليه الشيطان قال يا آدمُ هل أدُلكَ على شجرةِ الخلد ومُلكٍ لايبلى » [1] . فقد فصل جملة (قال) عما قبلها لكونها - أي جملة (قال) - تفسيراً لجملة (وسوس) وتبييناً لها ، ووزان هذا وزان (عمر) في نحو قول أحدهم : (أقسَمَ باللهِ أبو حفصٍ عمَرْ) .

وأما كون الجمله الثانية بمنزلة المنقطعة عن الجملة الأولى ، فيعود إلى كون عطف الثانية على الأولى موهماً عطفها على غير الأولى أيضاً ، ويُسمى الفصل لذلك قطعاً ، ومثاله قول الشاعر :

وتَظُن سلمى أنني أبغي بها ... بَدَلاً أراها في الضلال تهيمُ

فلم يعطف (أراها) على (تظن سلمى) وهو المقصود كي لايحسب السامع أنه يعطف (أراها) على (أبغي ، وأن (أراها في الضلال تهيم) من مظنونات سلمى فيقع في الوهم ويبتعد عن مراد الشاعر وقصده ويجوز أن يكون الشاعر قد قطع (أراها) عن العطف ليقع جواباً لسؤال مقدر على سبيل الاستئناف ليس غير

(١) طه : ١٢٠/٢٣٤

وأما كون الجملة الثانية بمنزلة المتصلة بالجملة الأولى ، فيعود إلى كون الثانية جواباً عن سؤال اقتضته الأولى ، فتنزل منزلته ، فتفصل أي الثانية – عن الأولى كما يُفصل الجواب عن السؤال . وقال السكاكي: ينزّل الكلام منزلة الواقع ويكون بفحواه كالسؤال المطروح الذي يطلب جواباً ثم يقع الجواب ، وهذا التنزيل يكون لغرض لطيف كإغناء السامع عن أن يَسأل أو لئلا يسمع منه شيء ويسمى الفصل لذلك استئنافاً كما أن الجملة الثانية تسمى استئنافاً أيضاً . والاستئناف [1] ثلاثة أضرب ، لأن السؤال الذي تضمنته الجملة الأولى ، إما أن يكون عن سبب الحكم فيها مطلقاً ، نحو قول الشاعر :

قال لي كيف أنت قلت عليل سهرٌ دائمٌ وحزنٌ طويلُ

أي : ما بالك عليلًا أو ما سبب علّتك ؟ . وقد قدّر هذا السؤال ثم جاء الجواب بقوله : سهر دائم وحزن طويل . وإما أن يكون عن سببٍ خاصٍ ، نحو قوله تعالى : « وما أبرىء نفسي ، إن النفس لأمارة بالسوء » [2]، فكأنه قيل :

هل النفس أمارة بالسوء ، فأجيب بـ : نعم إن النفسَ لأمارةٌ بالسوء ، وهذا الضرب يقتضي تأكيد الحكم كما مر في باب أحوال الإسناد فقد ورد أن المخاطب إذا كان متردداً في الحكم ، طالباً له حسن تقويته بمؤكد . وإما أن يكون عن غير سبب الحكم المطلق ، وعن غير سبب خاص ، نحو قوله تعالى : « قالوا سلاماً قال سلامٌ »[3] أي : فماذا

---

(١) وهذا الكلام وما بعده استطراد يتحدث فيه المؤلف عن الاستئناف وهو يتداخل في بعض أجزائه مع بحث الفصل .

(٢) يوسف ٥٣/٣١٧

(٣) هود ٦٩/٣٠١

قال ؟ فجاء الجواب بقوله : قال سلام . ونحو قول الشاعر :

زَعمَ العواذِلُ أنَّني في غَمرةٍ   صدقوا ، ولكِنْ غمرتي لاتنجلي

فإنه لما أبدى الشكاية من جماعة العذّال وضع نفسه بمنزلة من سئل : أصدقوا في زعمهم أم كذبوا ؟ فجاء الجواب : صدقوا . فتقدير السؤال هنا جعله يفصل (صدقوا) عما قبلها من الكلام .

وقد قسّم الاستئناف أقساماً أخرى ، فمن الاستئناف ما يأتي بإعادة اسم ما استؤنف عنه ، نحو قولك (أحسنتَ إلى زيدٍ زيدٌ حقيقٌ بالإحسانِ) . ومن الاستئناف ما يبنى على صفته نحو قولك (أحسنتَ إلى زيدٍ صديقك القديم أهلٌ لذلك) وهذا أبلغ من سابقه لانطوائه على بيان السبب .

هذا وقد يَرِدُ الاستئناف محذوفاً صدرُه ، نحو قوله تعالى : « يُسَبِّحُ له فيها بالغُدُوِّ والآصالِ رجالٌ »[1] فيمن قرأ (يُسبَّحُ) مفتوحةَ الباء ، مبنيّةً للمجهول . ومنه قولهم (نِعْمَ الرّجلُ زيدٌ) على القول بأنّ المخصوص (زيدٌ) خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره (هو) أي (نعمَ الرّجلُ هو زيدٌ) .

وقد يُحذف الاستئناف كلّه ، ويقوم ما يدلّ عليه مقامه ، نحو قول مساور بن هند يهجو بني أسد :

زَعمْتُمْ أنَّ إخوتَكُمْ قُريشٌ   لَهُمْ إلْفٌ وليسَ لكم إلافُ

وواقع الكلام : زعمتم أنّ إخوتكم قريشٌ ، فجاء تقدير السؤال : أصدقنا في هذا الزّعم أم كذبنا ، فجاء الجواب تقديراً : كذبتم ، بدليل قوله : لهم إلفٌ وليس لكم إلاف .

(١) سورة النور : ٣٦ - ٤٦٩/٣٧

وقد يُحذف الاستئناف ، ولا يقوم شيء مقامه ، نحو قوله تعالى : « فنِعْمَ الماهدون »[1] أي نحن ، على قول من يجعل المخصوص المحذوف (نحن) خبر لمبتدأ محذوف أيضاً تقديره (هم) ، فيكون تقدير الكلام : (فنِعْمَ الماهدون هم نحن)[2].

وأمّا الفصل فيكون :

١ - لدفع الإيهام كقولهم : « لا وأيّدك الله »

٢ - للتوسّط بين حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتّصال ، وذلك إذا اتّفقت الجملتان خبراً أو إنشاءً ، لفظاً ومعنىً أو معنى وحسب مع جهة جامعة (أي : مناسبة تامّة في المعنى) ، كقوله تعالى : « يُخادعونَ اللهَ وهو خادِعُهُمْ »[3] فقد اتّفقت الجملتان خبراً لفظاً ومعنى ، وقوله تعالى : « إنّ الأبرارَ لفي نعيم وإنّ الفجّار لفي جحيم »[4] فقد اتّفقت الجملتان خبراً لفظاً ومعنىً أيضاً ، وقوله تعالى: « وكلوا واشربوا ولا تُسْرِفوا »[5] . فقد اتّفقت الجملتان إنشاءً لفظاً ومعنىً ، وقوله تعالى : « وإذا أخذنا ميثاقَ بني اسرائيلَ لا تعبُدونَ إلاّ الله وبالوالدين إحساناً وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حُسْناً »[6] فعطف قوله (وقولوا) على قوله (لا تعبدون) لأنّه بمعنى لا تعبدوا ، وأمّا قوله (وبالوالدين إحسانا) فتقديره إمّا :

---

(١) سورة الذاريات ٤٨/٦٩٢

(٢) انتهى الاستطراد الذي دار حول الاستئناف .

(٣) سورة النساء ١٤٢/١٣٢

(٤) سورة الانفطار ١٣ - ١٤/٧٨٨

(٥) سورة الأعراف ٣١/٣٠٢

(٦) سورة البقرة ٨٣/١٧

وتحسنون ، بمعنى وأحسنوا ، وإمّا : وأحسنوا ، والجامع بين الجملتين يجب أن يكون باعتبار المسند إليه في كلا الجملتين وباعتبار المسند في كلا الجملتين أيضاً ، وذلك نحو قولنا : (يشعر زيدٌ ويكتب ويعطي ويمنع) وقولنا : (زيدٌ شاعرٌ وعمروٌ كاتبٌ ، وزيدٌ طويلٌ وعمروٌ قصيرٌ) لمناسبة بينهما ، كأنْ يكون عمرو بسببٍ من زيد ، وكأنْ يكونا كالنظيرين ، فإذا ما عرف السامع حال الأول رغب في أن يعرف حال الثاني ، وهذا بخلاف قولنا : (زيدٌ شاعر وعمروٌ كاتبٌ) إذا لم يكونا كذلك ، وبخلاف قولنا : (زيدٌ شاعرٌ وعمروٌ طويلٌ) سواءٌ أكان حالهما كذلك أم لم يكنْ .

هذا وقد قال السكاكيّ : إنّ الجامع بين الجملتين ، إمّا عقلي أو وهمي أو خيالي . فالعقلي أن يكون بينهما اتّحادٌ في التصوُّرِ أو تماثلٌ ، فإنّ العقل بتجريده المثليْن عن التشخّص في الخارج يرفع التعدّد ، أو تضايفٌ كما بين العلّةِ والمعلولِ (السبب والمُسبَّب) أو الأقلّ والأكثر . والوهمي هو أن يكون بين تصوّريهما شبه تماثل ، نحو أن يكون المُخبر عنه في أحدهما لون بياضٍ ، وفي الثاني لون صفرة ، فإنّ الوهم يحتال في أن يبرزهما في معرِض المِثْلَيْنِ ، ولذلك حَسُنَ الجمعُ بين الثلاثة (الشمس وأبي إسحاق والقمر) في قوله :

ثلاثةٌ تشرِقُ الدُّنيا ببهجَتِها شمسُ الضُّحى وأبو إسحقَ والقمرُ

أو يكون بين تصوّريهما تضادٌ ، كالسّواد والبياض والإيمان والكُفر ، وما يتّصف بها ، كالأبيض والأسود والمؤمن والكافر ، أو شِبْهُ تضادٍ ، كالسّماء والأرض والأوّل والثاني ، فإنّ الوهم ينزّل المتضادين والشبيهين بها منزلة المتضايفين ، ولذلك تجد الضدّ أقرب خُطُوراً في البال مع الضدّ . والخيالي هو أن يكون بين تصوُّرَيْهما تقارنٌ في الخيال

سابقٌ ، وأسبابه مختلفةٌ ، لأنّ جميع ما يثبت في الخيال ممّا يصل إليه من الخارج يثبت فيه على نحوِ ما يتأدّى إليه ويتكرّر لديه ، ولمّا لم تكنْ الأسبابُ على وتيرةٍ واحدة فيما بين البشر اختلفت الصّور الثابتة في الخيال ترتّباً ووضوحاً ، ولصاحب علم المعاني فَضْلُ احتياجٍ في هذا الفن إلى التنبّه لأنواع هذا الجامع ومعرفتها ، ولا سيّما النوع الخيالي ، فإنّ جَمْعَهُ على مجرى الإلف والعادة ، بحسب ما تنعقد الأسباب في إيداع الصّور في الخيال .

ومن محسّنات الوصل ، تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية ، وتناسب الجملتين الفعليتين في الماضي والمضارعة إلاّ لمانع كما إذا أُريد بإحداهما التجدّد ، وبالأخرى الثّبوت .

« تذنيبٌ »

الحال نوعان : حالٌ بالإطلاق (وهي الحالُ المُنْتَقِلَةُ) ، وأصلها في الكلام أنْ تكون وصفاً غير ثابت من الصّفات الجارية ، نحو (جاءَ زيدٌ ماشيا) ، وحالٌ مؤكّدة ، وأصلها في الكلام أن تكون وصفاً ثابتاً ، نحو قوله تعالى ، « إنّا أنزلناه قُرآناً عربياً »[1].

وأصل الحال المنتقلة أن تكون بغير واوٍ ، لأنها في المعنى حُكْمٌ على صاحبها كالخبر ، ووصف له كالنّعت ، ولكنّ هذا خولف إذا كانت الحال جملة ، فإنّ الحال من حيث هي جُملةٌ مستقلةٌ بالإفادة تحتاجُ إلى ما يربطها بصاحبها ، وكلٌ من الضمير والواو صالح للرّبط ، والأصل هو الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت .

والجملة الواقعة حالاً إنْ خلَتْ عن ضمير صاحبها وجب فيها الواو ،

---

(١) سورة يوسف ٢/٣٠٩

وكلُّ جملةٍ خاليةٍ من ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حالٌ يصحُّ أنْ تقع حالاً عنه إذا كانت مع الواو . إلاّ المصدّرة بالمضارع المثبت ، نحو قولك : (جاء زيدٌ ويتكلّم عمروٌ) على أن يكون (ويتكلّم عمروٌ) حالاً عن زيد ، لما سيأتي من أنّ ارتباط مثل هذه الجملة يجب أن يكون بالضمير وحده .

أمّا إذا لم تخلُ الجملة الواقعة حالاً عن ضمير صاحبها ، وكانت فعلية ، والفعل مضارعٌ مثبت ، فإنّه يمتنع دخول الواو ، نحو قوله تعالى : « ولا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ » [1] وذلك لأنّ أصلَ الحالِ حالٌ مفردةٌ ، وهي تدلّ على حصول صفةٍ غير ثابتة ، مُقارِنٍ ذلك الحصول لما جُعلت قيداً له وهو العامل فيها ، والمضارع المثبت كذلك ، أمّا دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلأنّه فعلٌ مثبت ، والفعل المثبت يدلّ على التجدّد وعدم الثبوت ، وأما دلالته على المقارنة ، فلكونه مضارعاً وهو يصلح للحال ، وأما ما جاء من نحو قولي : (قمتُ وأصُكُّ وجهَهُ) وقول ابن همام السلولي :

فلمّا خشيتُ أَظافيرَهُمْ نجوتُ وأَرْهَنُهُمْ مالِكاً

فقيل على حذف المبتدأ ، أي (قمت وأنا أصكّ) و (نجوت وأنا أرهنهم) ، وقيل : الأول شاذ والثاني ضرورة . وقال الإمام عبد القاهر الجرجاني : ليست الواو فيها للحال بل هي للعطف ، والأصل في (أصكّ) و (أرهن) ، (صككتُ) و (رهنتُ) وعُدِلَ عن لفظ الماضي إلى المضارع لحكاية الحال ، أما إذا كان المضارع منفياً فإنّه يجوز فيه الأمران (دخول الواو وعدم دخولها) ، وذلك مثل

---

(١) سورة المدّثر ٦/٧٦٩

قراءة ابن ذكوان لقوله تعالى : « فاستقيما ولا تتّبعـانِ »[1] بتخفيف النـون ، ونحو قوله تعالى : « وما لـَنا لا نؤْمِنُ باللهِ »[2] لدلالته على المقارنة ، لكونه مضارعاً دون الحصول لكونه منفياً . وكذا إذا كان الفعل ماضياً لفظاً أو معنى[3] فإنه يجوز فيه دخول الواو وعدمها كقوله تعالى : « أنـّى يكون لي غُلامٌ وقد بلَغني الكِبَرُ »[4] فقـد جاء بالواو ، وقوله : « أو جاؤوكم حَصِرَتْ صدورهم »[5] فقد جاء بدون الواو ، وقوله : « أنـّى يكونُ لي غلامٌ ولم يَمْسَسْني بشرٌ »[6] فقد جـاء بالواو ، وقوله : « فانقلبوا بِنِعْمَةٍ من الله وفضلٍ لم يمْسَسْهُمْ سوءٌ »[7] فقد جاء بدون الواو ، وقوله : « أم حسبتم أنْ تدخلوا الجنّةَ ولمـّا يأتِكُمْ مَثَلُ الذين خَلَوْا من قبلكم »[8] فقد جاء بالواو .

والسبب في جواز مجيئه بالواو وبدونها ، أنّه إذا كان مثبتاً فلدلالته على حصولِ صفةٍ غير ثابتة لكونه فعلاً مثبتاً ، وعدم دلالته على المقارنة لكونه ماضياً ، ولهذا اشترط أن يكون مع (قد) ظاهرة أو مقدرة حتى تقرّبه إلى الحال فيصحُّ وقوعُهُ حالاً ، وأما إذا كان منفياً فلدلالته على المقارنة دون الحصول ، أما المنفي بلمّا فلأنّ (لمّا) للاستغراق ، وأمّا المنفي بغيرها فلأنه لمّا دلّ على انتفاء متقدم ، وكان الأصل استمرار

---

(١) سورة يونس ٨٩/٢٨٦

(٢) سورة المائدة ٨٤/٥

(٣) والمُراد بالماضي معنىً : المضارع المنفي بلم ولما .

(٤) سورة آل عمران ٤٠/٧٣

(٥) سورة النساء ٩٠/١٢١

(٦) سورة مريم ٢٠/٤٠٤

(٧) سورة آل عمران ١٧٤/٩٦

(٨) سورة البقرة ٢١٤/٤٤

ذلك ، حصلت الدلالة على المقارنة عند إطلاقه ، بخلاف المثبت ، فإنّ وضع الفعل على إفادة التجدّد ، وتحقيقُ هذا ، أن استمرار العدَم لا يفتقر إلى سبب ، بخلاف استمرار الوجود ، وأما إن كانت الجملةُ اسمية فالمشهور جواز ترك الواو لعكس ما مرّ في الماضي المثبت ، نحو قولي : (كلمتُهُ فُوهُ إلى فِيّ) ودخول الواو ، هنا ، أولى ، وذلك لعدم دلالتها على عدم الثبوت ، مع ظهور الاستئناف فيها لاستقلالها بالفائدة ، فتَحْسُنُ زيادةُ رابطٍ ليتأكد الربط ، نحو قوله تعالى « فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتمْ تعلمون »[1] ؛ وقال الإمام عبد القاهر الجرجاني : إن كان المبتدأ ضمير ذي الحال وجب مجيء الواو ، نحو : (جاء زيدٌ وهو يُسرِعُ ، أو : وهو مُسْرِعٌ) ، وإنْ جعل نحو (على كتفه سيفٌ) بتقديم الظرف حالاً عن شيء كما في قولي : (جاءني زيدٌ على كتفه سيفٌ) كَثُرَ فيها أن تجيء بغير واو : نحو قول بشار بن برد :

إذا أنْكَرَتْني بَلْدَةٌ أو نَكِرتُها　　خرجتُ مع البازي عليّ سَوادُ

فالشاهد في قوله (خرجتُ مع البازي عليّ سواد) فقد جاءت بغير واو ، ويَحْسُنُ التركُ تارةً لدخول حرف على المبتدأ كقول الفرزدق :

فقلتُ عسى أنْ تُبصِريني كأنّما　　بَنِيّ حواليّ الأُسُودُ الحوارِدُ

فإنّه لولا دخول (كأنّ) على (بَنِيّ) ، لم يحسن الكلام إلا بالواو . كما يَحْسُنُ التركُ تارة أخرى لوقوع الجملة الاسمية بعَقِب مفردٍ ، كقول ابن الرّومي :

---

(١) سورة البقره ٣٢/٦

(٢) الحوارد ، جمع حرود ، والحورد هو المهيب المنظر ، يُرى لعزّته كالغضبان.

والله يُبقيكَ لنا سالماً   بُرداكَ تبجيلٌ وتعظيمُ

فإنّه لمّا قال (سالماً) لم يَحْسُنْ الكلام إلا بسقوط الواو ، ولو أسقط (سالماً) لكان يَحْسُنُ به أن يقول (والله يبقيك لنا وبرداك تبجيل وتعظيم) بإثباتِ الواو .

الفصل الثامن

الإيجاز والإطناب والمساواة

مقدمة :

الإيجاز هو : تأدية المعنى الكثير في لفظ قليل ، من غير خلل في في الأداء . وأمّا **الاطناب** فهو نقيضه ، إذ يُراد به تأدية المعنى بعبارة زائدة عليه بفائدة مقصودة . وتأتي المساواة حداً وسطاً فهي تقوم على تأدية المعنى المُراد بعبارة مساوية له .

قال السكاكي أمّا الإيجاز والإطناب فلكونهما نسبيين ، لأنّ الكلام قد يكون موجزاً ويأتي كلام آخر أوجز منه ، وقد يكون مطنباً ويأتي كلام آخر أكثر منه إطناباً ، ولا يتيسّر الكلام في الإيجاز والإطناب إلاّ بترك التحقيق والتعيين ، والبناء على أمر عرفي ، وهو متعارَفُ الأوساط الذين لم يرتقوا إلى ذروة البلاغة ، ولم ينحدروا بالتالي إلى حضيض بعيد عنها ، فكلامُ الأوساط في مجرى عُرفِهم في تأدية المعاني هو الحكم إذاً على الكلام ، أمن الموجز هو أم من المطنب فيه ، والكلام الذي تعارفت عليه الأوساط ، يقف في البلاغة في مكان متوسط لا يتعرّض فيه لا إلى حمد ولا إلى ذم .

(الإيجاز)

والإيجاز هو أداء المقصود بأقلّ من عبارة المُتعارَف . مُتعارَفِ الأوساط ، وأمّا الإطناب فهو أداء المقصود بأكثر من عبارة المتعارف .

ثمّ تابع السكاكي حديثه بقوله ما في معناه : ولمّا كان الاختصارُ نسبياً لذا يُرجع فيه تارة إلى ما سبق (أي إلى اعتبار متعارف الأوساط) ويُرجع فيه تارة أخرى إلى كون المقام خليقاً بابسط ممّا ذكر فيه ، وهذا قولٌ فيه نظر ، وذلك لأنّ كونَ الشيء نسبياً لا يقتضي تعسُّر تحقيق معناه ، ثمّ البناء على المُتعارف ، بانْ يقال : قد يكون الإيجاز لكونه أقلّ من المُتعارف ، والبناء على البسط الموصوف بانْ يقال : قد يكون الإيجاز لكون المقام خليقاً بكلام أبسط من الكلام المذكور ، كلاهما ردٌّ الى الجهالة ، والأقرب أن يُقال : إن المساواة والإيجاز والإطناب هي المقبولُ من طرق التعبير عن المُراد تأدية أصله بلفظ مساوٍ له أو ناقص عنه وافٍ ، أو زائد عليه لفائدةٍ ، واحتَرَزَ بقوله (وافٍ) عن الإخلال ، والإخلال هو أن يكون اللفظ قاصراً عن أداء المعنى فيأتي المعنى مضطرباً غامضاً ، من مثل قول الحارث بن حلّزةَ اليشكري :

والعيشُ خيرٌ في ظلا ... لِ النُّوكِ ممّنْ عاشَ كَدّاً

يعني أنّ العيش الناعم الرّغيد في ظـلال الحمق خيرٌ من العيش الشاقّ في ظلال العقل ، فجاء كلامه في الإيجاز المقصّر عن تأدية المعنى المُراد .

كما احترز بقوله : (لفائدة) عن التطويل ، والتطويل هو أن

لا يتعيّن الزائد في الكلام ، من مثل قول عديّ بن زيد العبادي ، يذكر غدر الزباء بجذيمة الأبرش :

وقَدَّدَتِ الأديمَ لراهِشَيْهِ   وألفى قولَها كَذِباً ومَيْناً .[1]

فإنّ الكذب والمين ، في شطر البيت ، الثاني ، واحدٌ .

واحترِزَ أيضاً عن الحشو المُفسد (كالنّدى) في قول أبي الطيّب المتنبيّ :

ولا فَضْلَ فيها للشجاعة والنَّدى   وصَبْرِ الفتى لولا لِقاءُ شَعُوبِ

فإنّه يقول لا فضل في الدّنيا للشجاعة والصبر والندى لولا لقاء الموت، ولكنّه غير صحيح في الندّى .

واحترِزَ أيضاً عن الحشو غير المفسد ، من مثل قول زهير بن أبي سُلمى :

وأعلَمُ عِلْمَ اليومِ والأمسِ قبلَهُ   ولكنّني عن عِلْمِ ما في غدٍ عَمِي

فقوله (قبله) حشوٌ يُمكن الاستغناء عنه ، ولكنّه حشوٌ غيرُ مفسدٍ .

وتأتي المساواة نحو قول الله تعالى : « ولا يَحِيقُ المكرُ السيّءُ إلاّ بأهله »[2] .

وقول النابغة الذبياني :

فإنَّكَ كالليلِ الّذي هُوَ مُدْرِكي

وَإنْ خِلْتُ أنَّ المُنْتَأَى عَنْكَ وَاسِعُ

---

(١) قدّدت ، من التقديد وهو التقطيع ـ الأديم : الجلد ـ الراهشان : العرقان في باطن الذّراع .

(٢) سورة فاطر ٤٣/٥٨٠

والايجاز ضربان : إيجاز القصر ، وإيجاز الحذف .

١ - إيجاز القصر : وهو مـا ليس بحذفٍ ، ويُراد به تضمين العبارة القصيرة فكراً عديدة ، نحو قوله تعالى « ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب »[1] ، فإنّ معناه كثيرٌ ولفظه يسيرٌ ، ولا حذف فيه ، وقوله تعالى (ولكم في القصاص حياةٌ . . .) يفضُلُ ما كان عند العرب ، حتى لإنّه يفضل أوجز كلام قالوه في هذا المعنى ، وهو قولهم : (القتلُ أنفي للقتل) من وجوه : أحدها قلّة أحرف ما يناظره (أي : قلّة أحرف : (في القصاصِ حياة) فهي لم تتجاوز العشرة في التلفظ بينما عدّة أحرف (القتل أنفى للقتل) أربعة عشر حرفاً . وثانيها : النصّ على المطلوب والتصريح به وهو (الحياة) فيكون أزجرَ عن القتل بغير حقّ ، لكونه أدعى إلى الاقتصاص . وثالثها : ما يفيده تنكير (حياةٌ) من التعظيم ، وذلك لمنعهم عمّا كانوا عليه من قتل جماعة بواحد . أو النوعية وهي الحياة الحاصلة للمقتول بالكفّ عنه وللقاتل بانكفافه . ورابعها : اطّراده بخلاف قولهم : فإنّ القتل الذي ينفي القتل هو ما كان على وجه القصاص لا غيره . وخامسها : خلوّه عن التكرار وسلامته منه ، والتكرار عيب من عيوب الكلام . وسادسها : استغناؤه عن تقدير محذوف بخلاف قولهم ، فإنّ تقديره . القتل أنفى للقتل من تركه . وسابعها : المطابقة ، فالقصاص ضد الحياة والجمع بينهما طباق .

٢ - إيجاز الحذف : والمحذوف امّا جزء جملة مضافٌ ، نحو قوله تعالى : « واسألِ القرية »[2] أي : أهل القرية ، أو هو موصوفٌ ، نحو قول العرجي :

---

(١) سورة البقرة ٣٦/١٧٩

(٢) سورة يوسف ٣٢٢/٨٢

أنا ابنُ جَلاَ وَطلاَّعُ الثَّنايا   متى أضعِ العمامَةَ تعرفُوني

أي : أنا ابن رجلٍ جلا ، أو هو صفة نحو قوله تعالى : « وكان وراءهم ملكٌ يأخُذُ كُلَّ سفينةٍ غَصْباً »[1] أي : كلّ سفينة صحيحة ونحوها كسليمةٍ أو صالحةٍ ، بدليل ما قبلَهُ ، وهو قوله تعالى : « فأردت أن أعيبها »[2] فإنّه يدلّ على أنّ الملك كان إنما يأخذ الصحيحة ، أو هو شرطٌ ، كما مرّ عند قوله ، في باب الإنشاء، (وهذه الأربعة يجوز تقدير الشرط بعدها) ، ومن حذف الشرط قولهم : الناس مجزيون بأعمالهم إنْ خيراً فخيرٌ وإنْ شرّاً فشرٌ . أو هو جواب شرط .

وقد يكون الحذف لمجرّد الاختصار ، نحو قوله تعالى : « وإذا قيلَ لهم اتّقوا ما بين أيديكم وما خلفَكم لعَلّكم تُرْحَمُون »[3] أي : وإذا قيل لهم اتّقوا ما بين أيديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون أعرضوا . وذلك بدليل ما قبله ، وهو قوله تعالى : « وما تأتيهم من آية من آيات ربّهم إلاّ كانوا عنها مُعرِضين »[4] ، أو يكون للدلالة على أنه شيء لا يُحيطُ به الوصف ، أو لتذهب نفسُ السّامع كلّ مذهب مُمكنٍ ، فلا يتصوّر مطلوباً أو مكروهاً إلاّ وهو يجوز أن يكون الأمرُ أعظمَ منه ، ومثالها قوله تعالى : « ولو ترى إذ وُقِفُوا على النّار »[5] ، او يكون الحذف لغير ذلك كالمسند إليه والمسند

---

(١) سورة الكهف ٣٩٨/٧٩

(٢) سورة الكهف ٣٩٨/٧٩

(٣) سورة يس ٥٨٥/٤٥

(٤) سورة الأنعام ١٦٩/٤

(٥) سورة الأنعام ١٧٢/٢٧

والمفعول والمضاف إليه وكلّ ما قُطع عن الإضافة معنىً، والصلة وجواب القسم . ومن هذا الحذف قوله تعالى : « لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتلَ »[1] أي : لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح ومن أنفق من بعده وقاتل ، وذلك بدليل ما بعده ، وهو قوله تعالى : « أولئك أعظم درجةً من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا » وقد يكون **المحذوف جملةً مُسَبِّبَةً عن مذكور** ، نحو قوله تعالى : لِيُحِقَّ الحقَّ ويبطل الباطل »[2] أي : فعل ما فعل ليحقَّ الحقَّ ويبطل الباطل . أو سبباً لمذكور ، نحو قوله تعالى : « فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرتْ »[3] . وذلك إن قدّر : فضربه بها فانفجرت ويجوز أن يُقدَّرَ :

فإن ضربتَ بها فقد انفجرت ، فيكون المحذوفُ جزءَ جملةٍ هي شرطٌ أو يكون المحذوف غيرهما ، نحو قوله تعالى : « فنعمَ الماهدون »[4] ، على ما مرّ في مبحث الاستئناف من أنه على حذف المبتدأ أو الخبر ، في قول من يجعل المخصوصَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ .

وقد يكون **المحذوفُ أكثرَ من جملةٍ** نحو قوله تعالى : « أنا أنبئكم بتأويله فأرْسِلونِ . يُوسُفُ أيها الصدّيق . . »[5] أي : فارسلوني إلى يُوسُفَ لأستعبره الرؤيا ففعلوا ، فأتاه وقال له يا يُوسُفُ أيها الصّدّيق .الخ.

والحذفُ على وجهين : أنْ لا يُقام شيء مقام المحذوف كما مرّ ،

---

(١) سورة الحديد ٨١٥/١٠

(٢) سورة الأنفال ٢٣٥/٨

(٣) سورة البقرة ١٢/٦٠

(٤) سورة الذاريات ٦٩٢/٤٨

(٥) سورة يوسف : ٤٥ - ٤٦ /٣١٦ وفي قوله (فارسلون) وقف عارض لذا حذفت الياء .

وان يُقام نحو قوله تعالى : « وإنْ يُكذّبوك فقد كُذّبتْ رسلٌ من قبلك »[1] . أي فلا تحزن واصبِرْ ، وأدلة هذا الوجه (وجه تعيين المحذوف) كثيرة ، منها أن يَدُلَّ العقلُ عليه والمقصودُ الأظهرُ على تعيين المحذوف ، نحو قوله تعالى: « حُرّمتْ عليكم الميْتَةُ »[2] ومنها أن يَدُلَّ العقلُ عليها ، نحو قوله تعالى : « وجاء ربُّكَ »[3] أي : أمْرُه أو عذابُهُ ، ومنها أن يَدُلَّ العقلُ والعادة على التعيين ، نحو قوله تعالى : « فذلِكُنَّ الذي لمُتُنَّني فيه »[4] فإنه يحتمِلُ (في حُبّهِ) ، لقوله : (قد شغفها حباً) ويحتمل (في مراودته) لقوله (تُراوِدُ فتاها عن نفسِهِ) ويحتمل (في شأنه) حتى يشملها ، والعادة دلت على الثاني لأنّ الحُبّ المُفرط لا يُلام صاحبه عليه في العادة لقهرِهِ إياه ، ومنها الشروع في الفعل ، نحو : « بسم الله » فيُقدّرُ ما جُعلتِ التسمية مبدأً له ، ومنها الاقتران (اقتران الكلام بالفعل) لقولهم للمُعْرِس : (بالرِّفاءِ والبنين)[5] أي : أعْرَسْتَ بالرِّفاء والبنين ، فاقتران هذا الكلام لإعراس المخاطب دلّ على أنّ التقدير : (بالرفاء والبنين أعرست) .

---

(١) سورة فاطر ٤/٥٧٤ .

(٢) سورة المائدة ٣/١٤٠ .

(٣) سورة الفجر ٢٢/٧٩٨ .

(٤) سورة يوسف ٣٢/٣١٣ وجاء قبلها في الآية (٣٠) من السورة نفسها قوله تعالى : « وقال نسوة في المدينة امرأة العزيز تراود فتاها عن نفسه قد شغفها حباً إنا لنراها في ضلال مبين » .

(٥) الرِّفاء : الالتئام والاتفاق .

الإطناب

والإطناب يكون إمّا بالإيضاح بعد الإبهام ، ليُرى المعنى في صورتين مختلفتين فيكون كعرض الحسناء في لباسين [1] ، أو ليتمكنَ في النفس فضلَ تمكُّنٍ ، فإن المعنى إذا ألقي مبهماً تاقت نفس السامع إلى معرفته مبيّناً ، أو لِتكمُلَ لذّةُ العلم به ، نحو قوله تعالى : « ربِّ اشرح لي صدري » فإن (اشرح لي) يُفيدُ طلب شرح لشيءٍ ما له ، و (صدري) يُفيدُ تفسير هذا الشيء ، ومنه (أي من الإيضاح بعد الإبهام) بابُ (نِعْمَ) على أحد القولين ، وهو قولنا (نعم رجلاً زيدٌ) إذ لو أُريد الاختصار لكفى (نِعْمَ زيدٌ) ؛ ووجهُ حُسْنِ باب (نِعْمَ) ، سوى ما ذُكِرَ ، إبرازُ الكلام في مَعرِضِ الاعتدال ؛ نظراً إلى الإطناب من وجهٍ حيث لم يقل (نعم زيد) وإلى الإيجاز من وجه ، حيث حذف المبتدأ (هو) الذي هو صدر الاستئناف ، ووجه حسنه أيضاً إيهام الجمع بين المتنافيين (الايجاز والإطناب) . ومنه (أي من الإيضاح بعد الابهام) التّوشيعُ : وهو أن يُؤتى في عَجزِ الكلام بمثنى مُفسَّرٍ باسمين ، ثانيهما معطوف على الأول ، نحو « يشيبُ ابنُ آدم ويشبُّ معه خصلتان : الحرصُ وطول الأمل » فلو أراد الاختصار لقال : (ويشبّ معه الحرص وطول الأمل) ولكنه أبهم أولاً ثم أوضح المُبْهَمَ .

وإما بذكر الخاصّ بعد العام للتنبيه على فضله حتى كأنه ليس من جنْسِهِ ، تنزيلاً للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذّات ، نحو قوله

---

(١) يحسن هذا التشبيه هنا ويقع في موقعه وهو من كلام شارح التلخيص الأستاذ عبد الرحمن البرقوقي رحمه الله .

تعالى : « حافظوا على الصلوات والصلاة الوُسْطى »[1] .

وإما بالتكرير لِنكتةٍ كتأكيد الإنذار في قوله تعالى : « كلاّ سوف تعلمون ثم كلاّ سوف تعلمون »[2] وفي (ثُمّ) دلالةٌ على أن الإنذار الثاني أبلغ .

وإما بالإيغال[3] ، فقيل : هو خَتْمُ البيت بما يُفيدُ نُكْتَةً يتمُّ المعنى بدونها ، كزيادة المبالغة في قول الخنساء في مرثية أخيها صخر :

وإن صخراً لتأتمُّ الهُداةُ به كأنه عَلَمٌ في رأسِهِ نارُ

فهي لم ترضَ أن تشبهه بالعلم الذي هو الجبل المرتفع المعروف بالهداية حتى جعلت في رأسه ناراً . وتحقيق التشبيه في قول امرىء القيس :

كأن عيُونَ الوحشِ حول خبائِنا وأرْحُلِنا الجزْعُ الذي لم يُثَقَّبِ[4]

فإنه لمّا أتى على التشبيه قبل ذكر القافية واحتاج إليها جاء بزيادة حسنة في قوله : لم يُثقب ، لأن الجزع إذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعيون . وقيل : لا يختصُّ الإيغال بالشعر ، ومثَّلَ بقوله تعالى : « اتّبِعُوا من لا يسألُكمْ أجراً وهم مهتدون »[5] . فان المعنى يتم بدون (وهم مهتدون) لأنّ الرسول مهتدٍ لا محالة ، لكن فيه ترغيب في الرُّسل .

وإما بالتذييل ، وهو تعقيبُ الجُملةِ بجُملةٍ أخرى تشتمل على

---

(١) سورة البقرة ٥٢/٢٣٨

(٢) سورة التكاثر : ٣ - ٤ / ٨٠٩ .

(٣) الإيغال ، من أوغل في الأمر : إذا أبعدَ الذهابَ فيه .

(٤) الجَزْعُ : الخرز اليماني الذي فيه بياض وسواد .

(٥) سورة يس ٥٨٣/٢١ .

معناها للتأكيد ، وهو ضربان : ضربٌ لم يخرُجْ مُخرجَ المثل لعدم استقلاله بإفادة المراد ، وتوقّفه على ما قبله نحو قوله تعالى « ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازى إلا الكفورُ » [1] على وجهٍ ، وهو أن يُراد : (وهل يجازى ذلك الجزاء إلا الكفور) . وضربٌ أُخرجَ مُخرَجَ المثل ، نحو قوله تعالى : « وقلْ جاء الحقُّ وزهَقَ الباطلُ إن الباطل كان زهوقاً » [2] وهو أيضاً إمّا لتأكيد منطوق كهذه الآية ، وإمّا لتأكيد مفهومٍ ، كقول النابغة الذبياني :

ولستَ بمستبقٍ أخاً لا تَلُمُّهُ ... على شعثٍ أيُّ الرّجالِ المُهذَّبُ

وإما بالتكميل ، ويُسمّى الاحتراس أيضاً ، وهو أن يُؤتى في كلامٍ يُوهمُ خلافَ المقصود بما يدفعُهُ ، وهذا الدافع قد يكون في وسط الكلام كقول طرفَةَ بن العبد :

فسقى ديارَكَ غيرَ مفسدِها ... صوبُ الربيع وديمةٌ تهمي

فلما كان المطر مما يسبّب الخراب ، دفع هذا الوهم بقوله (غير مفسدها) وقد يكون الدافع في آخر الكلام، نحو قوله تعالى : « فسوف يأتي الله بقوم يُحبّهم ويُحبّونه أذلّةٍ على المؤمنين أعزّةٍ على الكافرين» [3].

وإما بالتتميم ، وهو : أن يُؤتى في كلامٍ لا يُوهمُ خلافَ المقصود بفَضْلةٍ ، لنُكتةٍ كالمُبالغةِ ، نحو قوله تعالى : « ويُطعمونَ الطعام

---

(١) سورة سبأ ١٧/٥٦٨

(٢) سورة الإسراء ٨١/٣٨٢

(٣) سورة المائدة ٥٤/١٥٣

على حبِّه » [1] في وجهٍ ، أي . مع حبه (أي مع اشتهائهم الطعام وحاجتهم إليه) .

وإما بالاعتراض ، وهو : أن يُؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متّصلين معنىً بجملةٍ أو أكثر لا محلّ لها من الإعراب لنكتةٍ ، سوى دفع الابهام الذي ذُكر في التكميل ، كالتنزيه في قوله تعالى « ويجعلون لله البنات سبحانهُ ولهم ما يشتهون » [2] . فقوله (سبحانه) جملة . والنُّكتةُ فيه تنزيه الله سبحانه وتقديسه عما ينسبون إليه ، والدعاء في قول عوف بن محلم الشيباني يشكو كبره وضعفه :

إنَّ الثمانينَ وبلّغتها قد أحوجت سمعي إلى ترجمانِ

فقوله (وبُلّغتها) جملة معترضة بين اسم إن وخبرها لقصد الدعاء، والتّنبيه في قول أحدهم .

واعلمْ فعلمُ المرءِ ينفعهُ أنْ سوفَ يأتي كلُّ ما قُدِرا

فقوله (فعلمُ المرء ينفعه) اعتراض بين (اعلم) و (مفعوله) ومما جاء من الإطناب بين كلامين، وهو أكثرُ من جملةٍ أيضاً قوله تعالى: « فأتُوهنّ من حيث أمركمُ اللهُ إن الله يحبُّ التوابين ويحبُّ المتطهّرين نساؤكم حرْثٌ لكم » [3] فإن قوله (نساؤكم حرث لكم) بيانٌ لقوله (فأتوهن من حيث أمركم الله) والنكتةُ في هذا الاعتراض الترغيبُ فيما أُمروا به والتنفير عما نهُوا عنه ، وقال قوم : إن الاعتراض

---

(١) سورة الدهر ٧٧٤/٨

(٢) سورة النحل ٣٥٨/٥٧

(٣) سورة البقرة ٢٢٢ - ٢٢٣ / ٤٧

لا تُقيّدُ فائدته بما ذُكر ، وقد تكون النكتة فيه دفع توهُّم ما يخالف المقصود ، ثم جوَّزَ بعضُهم وقوعهُ آخر جُملةٍ لا تليها جُملةٌ متصلةٌ بها فيشملُ التذييل ، وبعض صور التكميل ، وبعضهم اشترط فيه ذلك لكنه لم يشترط فيه أن يكون جملة أو أكثر من جملة ، فكان الاعتراض عندهم يشمل بعض صور التتميم والتكميل .

وإما بغير ذلك كقوله تعالى : « الذين يحملون العرشَ ومنْ حولهُ يُسبّحونَ بحمد ربّهم ويؤمنون به » [1] فإنه لو اختصرَ لم يُذكرْ (ويؤمنون به) لأن إيمانهم لا يُنكره من يُثبتُهم ، وحسّن ذكرَهُ إظهارُ شرَفِ الإيمان ترغيباً فيه .

واعلم أنه قد يوصف الكلام بالإيجاز والإطناب باعتبار كثرة أحرفه وقلتها بالنسبة إلى كلامٍ آخر مساوٍ له في أصل المعنى ، كقول أبي تمام :

يصُدُّ عن الدنيا إذا عنّ سؤددٌ ولو برزتْ في زيِّ عذراءَ ناهدِ

فقوله (يصدّ عن الدنيا إذا عَنّ سوددٌ) إيجاز بالنسبة إلى بيت المعذّل بن غيلان :

ولستُ بنظارٍ إلى جانب الغِنَى إذا كانت العلياءُ في جانب الفَقْرِ

ويقرُبُ من هذا قوله تعالى : « لا يُسألُ عما يفعلُ وهم يُسألون » [2] وقول السموأل :

ونُنكِرُ إن شِئنا على الناس قولهمُ ولا يُنكِرون القول حين نَقولُ

* * *

(١) سورة غافر ٧/٦١٨

(٢) سورة الأنبياء ٢٣/٤٢٨

الباب الثاني

الفن الثاني

علم البيان

مقدّمة في تعريف علم البيان وتوزّع أقسامه :

البيان لغةً : الكشف . والإيضاح والظهور ، وهو من بان الشيء يبين بياناً إذا اتضح وظهر . والبيان في اللغة أيضاً : الفصاحة واللسن ، وفي الحديث : « إن من البيان لسِحْرا » .

والبيان اصطلاحاً : هو عِلمٌ يُعرفُ به إيراد المعنى الواحد وإبرازه في صور مختلفة ، وتراكيب متفاوتة زيادة ونقصاناً في وضوح الدلاله عليه ليحترز بالوقوف على ذلك ، عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه ، ودلالة اللفظ تكون إما على تمام المعنى الذي وضع اللفظ له ، أو تكون دلالة على جزء من المعنى المراد ، أو تكون دلالة على خارج عنه ، وتسمى الأولى (أي دلالة اللفظ على تمام ما وضع له) دلالةً وضعيةً ، وأما الثانية والثالثة (أي دلالة اللفظ على جزئه أو على خارجٍ عنه) فتسمى دلالةً عقليةً .

وتختصّ الأولى بالمـُطابقة ، والثانية بالتضمّن ، والثالثة بالالتزام :
وشرط الالتزام : اللزوم الذّهني بين الموضوع له والخارج عنه ، ولو كان هذا اللزوم قائماً لاعتقاد المخاطب بعـُرفٍ أو غيره ، وهـــذا الإيراد المذكورُ لا يتأتى بالوضعية ، لأن السامع إذا كان عالما بوضع الألفاظِ لم يكن بعضها أوضح من بعض في ذهنه ، وإلاّ لم يكن كل واحدٍ دالاً عليه ، ويكون تأتّيه بالدلالة العقلية ، لجواز أن تختلف مراتب اللـُّزُوم في الوُضوح ، ثمّ اللفظ المـُرادُ به لازمٌ ما وُضعَ له ، إن قامت قرينةٌ على عدم إرادته مجازٌ وإلا فكناية ، وُقدّم المجاز على الكنـاية لأن معناه كجزء معناها ؛ لأن المراد في المجاز هو اللازم وحسب لقيام القرينة على عدم إرادة الملزوم ، وفي الكناية يجوز أن يُراد الـــلازم والملزوم معاً ، ثم من المجاز ما يُبنى على التشبيه وهو الاستعارة ، فتعين التعرّض له ، فانحصر المقصود من علم البيان في الثلاثـــة : التشبيه والمجاز والكناية .

* * *

الفصل الأول

التشبيه

مقدمة :

التشبيه لغةً : التمثيل . والتشبيه اصطلاحاً هو : إلحاق شيء بآخر بينهما صفة مشتركة ، أو هو الدلالة على مشاركة أمرٍ لأمرٍ آخر في معنى ما من المعاني ، ما لم تكن هذه المشاركة على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية (مما سيمر في باب علم البيان في فصول قادمة) والتجريد (وسيمر بنا في باب علم البديع) .

وعلى هذا فقد دخل في التشبيه نحو قولنا : زيدٌ أسد ، وقوله تعالى : « صمٌ بكمٌ عميٌ »[1] .

والنظر ها هنا في أركان التشبيه، وهي: طرفاه ووجهه وأداته ، وفي الغرض منه وفي أقسامه .

١ - طرفا التشبيه :

آ - حسيّان : كالخدّ والورد ، والصوت الضعيف والهمس ، والنكهة والعنبر ، والرّيق والخمر ، والجلد الناعم والحرير .

---

(١) سورة البقرة ١٨/٥

ب- عقليان : كالعلم والحياة .

ج - مختلفان : كالمنيّة والسَّبُعِ ، فالمنيّة وهي المشبّه طرف عقلي، والسَّبُعُ وهو المشبّه به طرف حسيّ ، وكالعِطرِ وخُلُقٍ كريم ، فالمشبه وهو العطر محسوسٌ بالشمّ ، والمشبه به وهو الخلق عقليّ .

والمُراد بالحسي : المُدركُ هو أو مادتـــه بإحدى الحواس الخمس الظاهرة ، فدخل فيه الخيالي (وهو المركب من أمور كل واحد موجود يُدرك بالحسّ لكنّ هيئته التركيبية لم توجدْ) كما في قوله :

وكأنَّ مُحمرَّ الشقيـــق إذا تصوَّبَ أو تصعَّدْ

أعلامُ ياقوتٍ نُشِرْ نَ على رماحٍ من زَبَرْجَدْ[1]

والمُراد بالعقلي ما عدا ذلك ، فدخل فيه الوهميُّ ، أي ما هو غير مُدرَك بالحواس الخمس ولو أُدرِك لكان مُدركاً بالحواس الخمس لا بغيرها ، وهو نحو قول امرىء القيس :

أَيقتُلني والمشرَفيُّ مُضاجِعي ومَسنُونةٌ زُرقٌ كأنيابِ أغوالِ[2]

كما دخل فيه ما يدرك بالوجدان كاللذة والألم .

٢ - وجه الشّبه :

وجه الشبه هو ما يشترك فيه طرفا التشبيه (المشبّه والمشبّه به) تحقيقاً أو تخييلاً .

---

(١) محمّر الشقيق : يُراد به شقائق النعمان ، وهو ورد أحمر في وسطه سواد ، وإنما أضيف إلى النعمان لأنه - أي النعمان - حمى أرضاً كثر فيها هذا الورد . تصوّب : مال إلى أسفل . تصعّد : مال إلى أعلى .

(٢) المشرفي : يقصد به السيف ، والسيوف المشرفية نسبة إلى مشارف الشام وهي قرى من أرض العرب تدنو من الريف . المسنونة : يريد بها السهام المحدّدة المصقولة .

والمراد بالتخييل نحو ما في قول الشاعر .

وكأن النُّجوم بين دُجاها   سُنَنٌ لاح بينهن ابتداعُ

فإنَّ وجه الشبه فيه هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مُظلم أسود ، فهي غير موجودة في المشبَّه به إلا على طريق التخييل ، وذلك أنه لما كانت البدْعة وكل ما هو جَهلٌ تجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتَدي للطَّريق ، ولا يأمن أن ينال مكروهاً شبهتْ البدعةُ بها . ولزم بطريق العكس أن تُشبَّه السنَّة وكلُّ ما هو علمٌ بالنور ، وشاع ذلك حتى تُخيِّل أن الثاني مما له بياضٌ وإشراق ، نحو : (أتيتكم بالحنيفة البيضاء) وأن الأول على خلاف ذلك كقولك : (شاهدتُ سوادَ الكفر في جبين فُلان) ، فصار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنَن بين الابتداع كتشبيهها بياض الشَّيب في سوادِ الشباب ، أو بالأنوار[1] مؤْتلقةً[2] بين النبات الشديد الخُضرة فَعُلِمَ فسادُ جعله في قول القائل : (النّحو في الكلام كالملح في الطعام) كونَ القليلِ مُصلحاً والكثير مُفسداً ، لأن النحو لا يحتملُ القِلةَ والكثرة ، بخلافِ الملح . وقد قسّمَ السّكاكي وجه الشّبه تقسيماً آخر : فوجه الشبه عنده إما غير خارج عن حقيقة طرفي التشبيه ، كما في تشبيه ثوب بآخر في نوع الثوبين أو جنسها . . أو خارج عن حقيقة طرفي التشبيه صفةٌ ، وهي صفةٌ إما حقيقيةٌ ، موجودة في الطرفين أصلاً لا بالقياس إلى شيء ، حسية ، كالكيفيات الجسميّةِ ، مما يُدركُ بالبصر من الألوان (كتشبيه الخدّ بالورد والوجه بالنهار)

---

(١) الأنوار جمع نَور : وهو الزهر .

(٢) مؤْتلقة : لامعة .

والأشكال (كتشبيه الشيء إذا استدار بالكرة في وجه وبالحلقة في وجه آخر) والمقادير (كتشبيه العظيم الجثة بالجبل وتشبيه الناقة بالقصر) والحركات (كتشبيه الذاهب على الاستقامة بالسهم السديد) وما يتّصل بها (كالحسن والقبح والضحك والبكاء وما إلى هنالك) . أو مما يُدرَك بالسّمع من الأصوات القويّة والضعيفة ، والتي بَين بَين (كتشبيه الصّوت الجَهْوَري بالرعد وما شاكل) أو مما يُدرك بالذوق من الطعوم (كتشبيه بعض الفواكه الحلوة بالعسل والسُّكر) ، أو مما يُدرَكُ بالشّمّ من الروائح (كتشبيه رائحة بعض الرياحين برائحة الكافور) أو مما يُدرك باللمس من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والخشونة والملاسة واللين والصلابة والخفة والثقل وما يتصل بها ، أو هي صفة حقيقية عقلية كالكيفيات النفسانية من الذكاء والعلم والغضب والحلم وسائر الغرائز كالكرم والشجاعة والبخل ونحو ذلك .

وإما إضافية ، نسبية ، كإزالة الحجاب في تشبيه الحُجّة بالشمس ثمّ هناك تقسيم ثالث لوجه الشبه أيضاً فهو : إما واحد وإما بمنزلة الواحد ، لكونه مركّباً من متعدّدٍ . وكل من هذين القسمين يأتي حسّياً أو عقلياً وإما متعدد ، وهذا القسم يأتي حسياً أو عقلياً أو مختلفاً .

والتشبيه الحسي طرفاه حسيّان لاغير ، لامتناع أن يُدرّك بالحسّ من غير الحسيّ شيءٌ ، والتشبيه العقلي أعمّ ، لجواز أن يُدرك بالعقل من الحسي شيءٌ ، ولذلك يُقال : التشبيه بالوجه العقلي أعمّ ، فإن قيل : هو مشترك فيه فهو كلّيّ ، والحسيّ ليس بكلّيّ ، قلنا : المُرادُ أن أفرادَه مدركةٌ بالحسّ ، فالواحد الحسي كخفاء الصوت وطيب الرائحة ، ولذة الطعم ولين الملمس فيما مر في تشبيه الخدّ بالورد

وما شاكل ، والعقلي كالعَراء عن الفائـدة والجُرأة والهداية واستطابةِ النّفس في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدَمِه ، والرجل الشُّجاع بالأسد ، والعلمِ بالنور ، والعطر بخلُقٍ كريم . والمركّب الحِسي فيما طرفاه مفردان كما في قول أبي قيس بن الأسلت :

وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود مُلاَّحيـةٍ حين نوَّرا [1]

من الهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصِّغار المقاديرِ في المرأى على الكيفية المخصوصة إلى المقدار المخصوص ، والمركّب الحسّي فيما طرفاه مركّبان كما في قول بشار بن بُرد :

كأنَّ مُثار النقع فوق رؤوسنا وأسيافنا ليلٌ تهاوى كواكبه [2]

من الهيئة الحاصلة من هَوِيّ أجرامٍ مُشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقةٍ في جوانب شيء مظلم . والمركب الحسي فيما طرفاه مختلفان كما مر في تشبيه الشقيق في قول الشاعر :

وكأنَّ مُحمرَّ الشقيق إذا تصوَّب أو تصعد

ومن بديع المركّب الحسّي ما يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة ، والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين : أحدهما أن يقترن بالحركة غيرُها من أوصاف الجسم كالشكل واللون كما في قول ابن المعتز :

والشمس كالمرآة في كف الأشلْ ،

فقد أراد أن يريك مع الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الإشراق الحركةَ السريعة المتواصلة التي تراها للشمس مع ما يحصل لنورها بسبب

(١) مُلاحية (وأكثر ما يرد بالتخفيف) : عنب أبيض في حبّه طول .

(٢) مثار : من أثار ، أي : هيّج ـ النقع : الغبار ـ تهاوى كواكبه : يتساقط بعضها أثر بعض .

هذه الحركة من تموُّجِ الإشراق حتى يُرى الشعاعُ كأنه يَهمُّ بأن ينبسط حتى يفيضَ من جوانب الدائرة ثم يبدو له فيرجع إلى الانقباض.

والوجه الثاني: أن تجرد الحركة عن غيرها فلا يُراد سواها ولا يلحق بها أي وصف يكون في الجسم، فهناك أيضاً لا بد من اختلاط حركاتٍ كثيرة للجسم إلى جهات مختلفة له، كأنْ يتحركَ بعضه إلى اليمين وبعضه إلى الشمال، وبعضه إلى الأعلى، وبعضه إلى الأسفل، فحركة الرّحى والسّهم لاتركيب فيها، لأن الجهة واحدة، بخلاف حركةِ المُصحف في قول ابن المعتز:

وكأنَّ البَرْقَ مُصحفُ قارٍ فانطباقاً مرَّةً وانفتاحا[1]

ففيها تركيب، لأنه يتحركُ في الحالتين إلى جهتين في كل حالةٍ إلى جهة. هذا وكما يقع التركيب في هيئة الحركة فقد يقع في هيئة السكون ومن ذلك قول الشاعر المتنبي في صفة الكلب:

يُقعي جلوسَ البدويّ المُصطَلي بأربَعٍ مجدولَةٍ لم تُجدَلِ[2]

ولتبدى هيئة السكون من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضوٍ في إقعائه فإن لكل عضو من الكلب في إقعائه موقع خاص، ومجموع تلك المواقع في حكم أشكال مختلفة تؤلّف فتجيء منها صورةٌ خاصةٌ.

والتشبيه العقلي كحرمان الانتفاع بأبلغ نافعٍ مع تحمُّلِ التعب في استصحابه كما في قوله تعالى: «مثلُ الذين حملوا التّوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمارِ يحملُ أسفاراً»[3] فقد روعي من الحمار فعلٌ مخصوصٌ وهو

---

(١) قارٍ: الأصل فيها قارىء.

(٢) الإقعاء: الجلوس - الاصطلاء: الاستدفاء بالنار - بأربع: بقوائم أربع - مجدولة: مفتولة محكمة الخَلْق.

(٣) سورة الجمعة ٥/٧٣٥

الحمل ، والمحمول جاء شيئاً مخصوصاً ، وهي الأسفار التي هي أوعية العلوم ، والحمار جاهل لما فيها وكذا حال المشبّه .

وقد يجيء بعد أداة التشبيه أمور يُظنُّ أن المقصودَ أمرٌ منتزع من بعضها فيقع الخطأ لوجوب انتزاع هـذا الأمر من أكثرها كقول الشاعـر :

كما أبرَقتْ قوماً عطاشاً غمامـةٌ   فلمّا رأوْهـا أقشَعتْ وتجلّتِ

فإنه ربما يُظن أن الشطر الأول منه تشبيه مستقل بنفسه لاحاجة به إلى الثاني على أن الأمر هنا منتزعٌ من الجميع ، والمقصود بالتشبيه ظهور أمر مطمعٍ لمن هو شديد الحاجة إليـه لكن بالتأمل يظهر أن مغزى الشاعر في التشبيه يهدف إلى إثبات ابتداءِ مُطمعٍ متصلاً بانتهاء مُؤيِسٍ ، وهذا متوقفٌ على البيت كله لا على بعضه .

والتشبيه المتعدّد الحسي كاللون والطعم والرائحـة في تشبيه فاكهةٍ بأخـرى :

والتشبيه العقلي كحدةِ النّظر وكمالِ الحذرِ وإخفاءِ السِّفادِ (أي : نزو الذكر على الأنثى) في تشبيه طائرٍ بالغراب .

والتشبيه المختلف كحسنِ الطلعةِ ونباهةِ الشأنِ في تشبيه إنسانٍ بالشمس .

واعلم أنه قد يُنْتَزَعُ الشبه من التضادّ نفسه لاشتراك الضدّين في التضادّ أي يجعلُ التضاد وسيلة لجعل الشيء وجه شبه ، ثم ينزل منزلة التناسب بواسطة تمليحٍ (أي : الاتيان بشيء مليح يحلو للسامع) أو تهكم ، فيقال للجبان : ما أشبهَهُ بالأسدِ ، وللبخيل : هو حاتمٌ .

٣ ـ أداة التشبيه :

الكاف أو كأن أو مثل أو مافي معناها كلفظة نحوٍ وما شاكل .

والأصل في نحو حرفِ الكاف أن يليه المشبّه به ، وقد يليه غيره ، وذلك حيث يكون المشبّه به مركباً كقوله تعالى : « واضرِبْ لهم مَثَلَ الحياةِ الدُّنيا كماءٍ أنزلناهُ من السَّماء فاختلطَ بـــه نباتُ الأرض فأصبح هشيماً تذروه الرياحُ »[1] إذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر بل المراد تشبيه حالها في نضرتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات يكون أخضر وارفاً . ثم يهيج فتطيره الرياح كأن لم يكن .

وقد يُذكر فعل ينبىء عن التشبيه كما في قولي : (علمتُ زيداً أسداً) إنْ قَرُبَ ، و (حَسبْتُ زيداً أسداً) إنْ بَعدَ .

٤ - الغرض من التشبيه :

الغرض من التشبيه في الأغلب يعودُ إلى المشبه وهو :

آ - بيانُ إمكان المشبه ، وذلك في كلّ أمرٍ غريب يمكن أن يخالف فيه ويدّعى امتناعه ، وذلك نحو قول المتنبي يمدح سيف الدّولة الحمـــداني :

فإنْ تَفُقِ الأنامَ وأنت مِنهم فإنَّ المِسكَ بعضُ دَمِ الغزالِ

فإن الشاعر يرى أن ممدوحه مباينٌ لأصله بخصائص جعلته حقيقة ُمنفردةً ، متميزةً ، وقد احتج على إمكان دعواه بتشبيه بالمسك الذي أصله دم الغزال والشاعر يريد أن يقول : لا عجب أن فَضَلْتَ الناس وأنت واحدٌ منهم فإنّ بعض الشيء قد يفوق جملته كالمسك فإنه بعض دم الغزال وهو يفضله .

---

(١) سورة الكهف ٤٥/٣٩٣

ب - بيانُ حالِ المشبّه ، كما في تشبيه شيءٍ بآخر في السّواد ، وذلك اذا علِمَ السامع لون المشبه به دون المشبه .

ج - بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان . كما في تشبيه الثوب الأسود بالغراب في شدّة السواد .

د - تقرير حال المشبه ، وذلك في نفس السامع ، وتقوية شأنه لديه ، كما في تشبيه من لا يحصلُ من سعيهِ على طائل بمن يرقمُ على الماء

وهذه الأوجه الأربعة : بيان الإمكان وبيان الحال وبيان مقدار الحال وتقرير الحال ، تقتضي أن يكونَ وجهُ الشّبه في المشبه به أتم وهو به أشهر .

هـ - تزيين المشبه ، كما في تشبيه وجهٍ أسودَ بمقلةِ الظّبي .

و - تشويه المشبه ، كما في تشبيه وجهٍ مجدورٍ بسَلْحةٍ جامدةٍ قد نقرتها الديكةُ .

ز - استطراف المشبه ، كما في تشبيه فحمٍ فيه جمرٌ موقدٌ ببحرٍ من المِسكِ موجُـهُ الذّهبُ ، لإبرازه في صورة الممتنع عادةً ، وللاستطراف وجهٌ آخرُ ، وهو أن يكون المشبه به نادرَ الحضور في الذّهنِ ، إما مطلقاً كما مر في تشبيه فحمٍ فيه جمرٌ موقدٌ ، وإما عند حضور المشبه كما في قول الشاعر :

ولا زِوَرْدِيَّةٍ تزهو بِزُرْقَتِها ... بين الرياض على حُمْرِ اليواقيتِ
كأنَّها فوقَ قاماتٍ ضَعُفْنَ بها ... أوائلُ النار في أطرافِ كبريتِ

فإن صورةَ اتصالِ النار بأطراف الكبريت غيرُ نادرة الحصول .

وقد يعود الغرض من التشبيه إلى المشبه به ، وهو ضربان :

٦ - إيهـــام أن المشبَّه به أتمُّ من المشبه ، وذلك في التشبيه المقلوب ، كقول الشاعر محمد بن وهيب :

وبدا الصباحُ كأنَّ غُرَّتَهُ   وجه الخليفةِ حين يُمتدَحُ

فإن الشاعر قصد إيهام أنَّ وجه الخليفةِ أتمُّ من الصباح في الوضوح والضياء وفي هذا من السحر والخلابة ما فيه .

٢ - بيان الاهتمام بالمشبَّه به ، كتشبيه الجائع وجهاً كالبدر في الإشراق وكتشبيه الاستدارة بالرّغيف ، ويسمّى هذا إظهارَ المطلوب ، هذا إذا أريدَ إلحاقُ الناقص حقيقةً أو ادّعاءً بالزّائد ، فإنْ أُريدَ الجمعُ بين شيئين في أمر من غير قصد إلى أنّ أحدهما ناقص في ذلك والآخر زائد ، فالأحسنُ تركُ التشبيه إلى الحكم بالتّشابه ، احترازاً من ترجيحِ أحد المتساويين كقول أبي إسحق الصابي :

تشابهَ دمعي إذْ جرى ومُدامتي
فمنْ مثلِ ما في الكأسِ عينيَ تسكبُ
فواللهِ ما أدري أبا لخمر أسبلَتْ
جفونيَ أمْ مِنْ عبرتي كنتُ أشربُ[1]

ويجوز ، عند إرادة الجمع بين شيئين في أمر ، استعمال التشبيه أيضاً ، كتشبيه غُرّة الفرس بالصُّبح ، وعكسه (أي تشبيه الصبح بغرّة الفرس) وذلك متى أُريد ظهورُ منيرٍ في مظلمٍ أكثرَ منه .

---

(١) يقال : أسبل الدمع : إذا سال كثيراً ، كما يقال أسبلت السماء : إذا هطل منها المطر غزيراً .

٥ ـ أقسام التّشبيه :

آ ـ ينقسم التشبيه باعتبار طرفيه إلى :

١ً ـ **تشبيهُ مفردٍ بمفرد ، وهما غيرُ مُقيدين** ، كتشبيه الخدّ بالورد ، **أو مقيّدان** ، كقولهم (هو كالرّاقم على الماءِ) فإنّ المشبّه هو الساعي المقيّد بأن لا يحصل من سعيه على طائل ، والمشبّه به هو الراقم المقيّد بأنّ رقمه على الماء ، لأنّ وجه الشبه هو التسوية بين الفعل وعدمه ، وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين ، **أو مختلفان** كقوله : (والشّمس كالمرآة في كفّ الأشَلْ) فإنّ المشبه هو الشمس على الإطلاق ، والمشبه به هو المرآة بقيد أنها في كفّ الأشل ، وعكسه (أي تشبيه المرآة في كفّ الأشل بالشمس) .

٢ً ـ **تشبيه مركّب بمركّب** ، كما في بيتِ بشّار السالفِ الذكر وهو :

كأنّ مُثارَ النقع فوقَ رؤوسنا وأسيافَنا ليلٌ تهاوى كواكِبُهْ

٣ً ـ **تشبيه مفرد بمركّب** ، كما مرّ من تشبيه الشقيق وهو مفرد بأعلام ياقوتٍ نشرن على رماح من زبرجد ، وهو مركّب وذلك في قول الشاعر السالف الذكر :

وكأنّ مُحْمَرّ الشّقيقِ إذا تَصوّبَ أو تصعّدْ

أعلامُ ياقوتٍ نُشِرْ نَ على رماحٍ من زَبَرْجَدْ

٤ً ـ **تشبيه مركّب بمفرد** ، كقول أبي تمّام من قصيدة له يمدح بها المعتصم بالله :

يا صـــاحبيَّ تقصّيا نظريكما   تريا وجوهَ الأرضِ كيفَ تصوَّرُ
تريا نهاراً مُشمساً قد شابَهُ   زهرُ الرُّبى فكأنما هو مُقْمِرُ[1]

ويقسم التشبيه أيضاً إن تعدّد طرفاه إلى :

١ً ـ ملفوف (وهو ما أتى فيه بالمشبّهات ثم بالمشبّهات بها) ، كقول امرىء القيس :

كأنَّ قلوبَ الطير رطباً ويابساً   لدى وَكْرِها العنّابُ والحَشَفُ البالي

فقد شبّه الرّطب الطري من قلوب الطير بالعنّاب ، واليابس العتيق منها بالحشف البالي ، ووجهُ الشبه محذوف وهو الملاسة والتغضّن في كُلٍّ .

٢ً ـ مفروق : (وهو أن يؤتى بمشبّه ومشبّه به ، ثم آخر وآخر) ، كقول المرقّش الأكبر :

النَّشْرُ مِسكٌ والوجُوهُ دنا   نيرٌ وأطرافُ الأكفِّ عَنَمْ[2]

والتشبيه إنْ تعدّد طرفُه الأول (وهو المشبّه) يُسمى :

تشبيه التسوية ، كقول الشاعر :

صُدغُ الحبيبِ وحالي   كِلاهُمـــا كالليَـــالي

وهو إنْ تعدّد طرفه الثاني (وهو المشبّه به) يسمّى :

---

(١) تقصيا نظريكما : أبلغا أقصى نظريكما بالمبالغة في تحقيق النظر ـ تصوّر : تتصوّر ـ شابه : خالطه ـ الربا ، جمع ربوة : وهي المكان المرتفع. وقوله فكأنما هو مقمر، يعني به أنّ النبات من شدة خضرته مع كثرته وتكاثفه قد صار لونه إلى الاسوداد .فنقص من ضوء الشمس حتى صار كضوء القمر .

(٢) النّشر : الرائحة ـ العنم : شجر أحمر لين الأغصان تشبه به أكفُّ الجواري المخضّبة .

تشبيه الجمع ، كقول البحتريّ :

كأنّما يَبْسِمُ عن لؤْلُؤ مُنَضّدٍ أو بَرَدٍ أو أقاحِ [1]

ب - وينقسم التشبيه باعتبار وجهه إلى :

١ - تشبيه تمثيل : وهو ما وجه الشّبه فيه منتزعٌ من مُتعدّدٍ ، كما مرّ ، من نحو تشبيه الشمس بالمرآة في كفّ الأشل ، والتشبيه في بيت بشّار :

كأنّ مثار النّقع فوق رؤوسنا وأسيافَنا ليلٌ تهاوى كواكِبُهْ

وقيّد السكاكيُّ هذا النوع بكونه غير حقيقي ، فالتشبيه عنده متى كان وجهه وصفاً غير حقيقي ، وكان منتزعاً من عدة أمور ، خصّ باسم التمثيل ، كما في تشبيه مَثَلِ اليهودِ بمَثَلِ الحمار .

٢ - تشبيه غير تمثيل وهو بخلاف سابقه (أي وجه الشبه فيه منتزع من مفرد) .

٣ - مُجمل : وهو ما لم يُذكر وجه الشبه فيه ، فمنه ظاهرٌ يفهمهُ كلُّ أحدٍ نحو (زيدٌ أسدٌ) ، ومنه خفيٌّ لا يدركه إلا الخاصّةُ ، كقول بعضهم : (هم كالحَلْقَةِ المُفرَغَةِ لا يُدرى أين طرفاها) أي هم متناسبون في الشّرفِ كما أنها متناسبة الأجزاء في الصورة . فيمتنع تعيين بعضها طرفاً وبعضها وسطاً ، وأيضاً من المجمل ما لم يذكر فيه وصفُ أحد الطرفين ، ومنه (أي من المجمل أيضاً) ما ذُكر فيه وصف المشبه به وحده . ومنه (أي من المجمل) ما ذكر فيه وصفها كقول أبي تمّام يمدح الحسن ابن سهل :

---

(١) منضّد : منظم - البَرد : حبّ الغمام - الأقاح ، جمع أقحوان وهو نَور يتفتّح كالورد .

صَدفتُ عنه ولم تَصدِف مواهبهُ عَنُي وعاوده ظَنّي فلمْ يَخبِ[1]

كالغيثِ إنْ جِئتَهُ وافاكَ رَيقُهُ وإنْ ترَحّلتَ عنه لجّ في الطّلَبِ

٤ ـ مُفصّل : وهو ما ذُكر وجهُهُ ، كقول الشاعر :

وثغرُهُ في صفاءٍ وأدْمُعي كاللآلي

وقد يُتسامح بذكر ما يستتبعهُ مكانَهُ كقولهم الكلام الفصيح : (هو كالعسل في الحلاوة) ، فإنّ الجامع فيه لازمها ، وهو ميلُ الطبع .

٥ ـ قريبٌ مبتذلٌ : وهو ما يُنْتقَلُ فيه من المشبه إلى المشبه به من غير تدقيقِ نظرٍ لظهور وجهه في بادىء الرأي ، لكونه أمراً جلياً ، فإنّ الجملة أسبقُ إلى النفس ، أو قليلَ التفصيل مع غلبةِ حضور المشبه به في الذّهن ، إمّا عند حضور المشبّه لقربِ المناسبة كتشبيه الجرّة الصغيرة بالكوزِ في المقدارِ والشّكل ، أو مطلقاً لتكرُّره على الحسّ ، كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوّةِ ، في الاستدارة والاستنارة لمعارضة التفصيل لكل من القُرب والتكرار .

٦ ـ بعيدٌ غريب : وهو بخلاف القريب المبتذل لعدم الظهور ، أو لكثرة التفصيل كقول ابن المعتزّ :

والشمسُ كالمرآةِ في كفّ الأشَلْ

أو ندور حضور المشبّه به ، إمّا عند حضور المشبّه لبعد المناسبة ، وإما مُطلقاً لكونه وهمياً أو مركباً خيالياً أو عقلياً كما مرّ ، أو لقِلّةِ تكرّره على الحسّ كقوله (والشمس كالمرآة) فالغرابة فيه من وجهين ،

---

(١) صدفت : أعرضت ـ ريّقه : أوّله وأحسنه ، وريق كلّ شيء : أفضله .

والمراد بالتفصيل أن تنظر في أكثر من وصفٍ ، ويقع على وجوه ، أعرفُها أن تأخذَ بعضاً وتدعَ بعضاً كما في قوله :

حملتُ رُدَينياً كأنَّ سِنانهُ سَنا لهبٍ لم يتّصلْ بدُخانِ

وأن تعتبر الجميع ، كما مرّ ، من تشبيه الثريّا ، وكلّما كان التركيبُ من أمورٍ أكثر كان التشبيه أبعدَ ، والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب لغرابته ، ولأنّ نيل الشيء بعدَ طلبه ألذّ ، وقد يُتصرّف في القريب بما يجعله غريباً كقول المتنبي :

لم تَلْقَ هذاالوجهَ شمسُ نهارِنا إلاّ بوجهٍ ليس فيه حياءُ

وقوله :

عَزَماتُهُ مِثلُ النّجومِ ثواقباً لو لم يكنْ للثّاقبـــاتِ أفولُ

ويُسمّى هذا التشبيهُ : التشبيهَ المشروطَ .

ج – وينقسم التشبيه باعتبار أداته إلى :

١ً – مؤكّد : وهو ما حُذفت أداته ، مثل : (وهي تمرُّ مرَّ السّحاب) ، ومن المؤكّد نحو قول ابن خفاجة الأندلسي :

والرِّيح تعبثُ بالغُصونِ وقد جرى

ذهبُ الأصيلِ على لُجينِ الماءِ [1]

٢ً – موسلٌ : بخلاف المؤكّد ، وهو ما ذكرت أداته وأمثلته كثير ممّا مرّ من التشبيهات التي ذُكرت فيها الأداة .

---

(١) الريح تعبث بالغصون : تُميلها – الأصيل : وقت غروب الشمس – ذهبُ الأصيل : صفرته – اللُّجين : الفضة – على لجين الماء : أي على ماء كالفضة في البياض والصفــاء .

د ـ وينقسم التشبيه باعتبار الغرض إلى :

١ ـ مقبول : وهو الوافي بإفادته ، كأنْ يكونَ المُشبه به أعرفَ من المشبّه في وجه الشبه ، إذا كان الغرض بيان حال المشبّه ، أو أن يكون أتمّ شيء في وجه الشّبه ، إذا قصد إلحاق الناقص بالكامل أو أن يكون في بيان الإمكان مسلّم الحُكم ومعروفاً عند المخاطب ، إذا كان الغرض بيان الوجود .

٢ ـ مردود : وهو بخلافه ، فهو قاصرٌ عن إفادة الغرض .

خاتمة :

أعلى مراتب التشبيه في قوّة المبالغة باعتبار ذكر أركانه كلها أو بعضها ، حذف وجه الشبه أو أداته ، وحسب ، أو حذف وجه الشبه وأداته مع حذف المشبّه ، ثم حذف المشبه أو المشبه به كذلك ، ولا قوّة لغيرهما .

الفصل الثاني

الحقيقة والمجاز

وقد يقيّدان باللغويّين ، ليتميّزا عن الحقيقة والمجاز العقليين، والأكثر ترك هذا التقييد .

والحقيقة اللغوية هي الكلمة المستعملة فيما وُضعت له في اصطلاح التخاطب ، من مثل : (بنتِ الدولةُ مدرسةً) وقد احترزوا بذلك عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له ولكنْ ليس في اصطلاح التخاطب كلفظ الصلاة يُستعمل للأوقات الخمسة مجازاً فيخرج عن حقيقته اللغوية وهي الصلاة .

والوضع يعني تعيين اللفظ للدلالة على معنىً بنفسه فخرج من التعريف المتقدّم المجازُ ، لأنّ دلالته بقرينة ، وحينئذ لا يُسمى التعيين فيه وضعاً ، وذلك دون اللفظ المشترك ، وهو ما وضع لمعنيين أو أكثر وضعاً متعدّداً .

والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهرُهُ فاسدٌ برأي القزويني ، وإنما لا بدّ من الرأي الأوّل وهو الاصطلاح والتفاهم والاتّفاق ، وقد تأوّلَ الرأيَ الثاني وفسّره السكاكيُّ .

قسما المجـــاز :

ينقسم المجازُ إلى مفردٍ ومركـبٍ :

آ ـ فالمفرد : هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب على وجه يَصحُّ مع قرينة عـدم إرادة المعنى الحقيقي (وهو المعنى الذي وضعت له في اصطلاح التخاطب) ، فلا بدّ إذاً من العلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي ليَخرُج الغلط والكناية .

وكلٌ من الحقيقة والمجاز لغويٌّ وشرعيٌّ وعرفيٌّ خاصٌّ أو عامٌّ :

فالحقيقة اللغوية كقولنا (أسد) إذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السّبـع المخصوص ، والمجاز اللغوي كقولنا (الرّجل الشجاع) .

والحقيقة الشرعية كقولنـا (صلاة) إذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في العبادة المخصوصـة ، والمجاز الشرعي كقولنا (صلاة) إذا ـ استعملت في الدعاء .

والحقيقة العرفية الخاصّة كـ (فِعْلٍ) إذا استعمله المخاطب بعرف النحو في الكلمة المخصوصة ، أما إذا استعمل في الحدث فهو مجاز عرفي خـاصّ .

والحقيقة العرفية العامة كـ (دابّةٍ) إذا استعملها المخاطب بالعرف العام في ذي الأربع،أمّا إذا استعملت في الإنسان فهي مجاز عرفي عامّ.

والمجاز مرسلٌ (لإرساله عن التقييد بعلاقة المشابهة) إن كانت العلاقة غير المشابهة ، وإلا **فاستعارة** (والاستعارة هي اللفظ المستعمل فيما يشبه معناه الأصلي لعلاقة المشابهة) . وكثيراً ما تطلق الاستعارةُ على استعمال اسم المشبّه به في المشبّه ، فهما مستعار منه ومستعارٌ له واللفظ مستعار .

والمجاز المرسل كاليد في النِّعْمةِ وكاليد في القدرةِ وكالرّاوية في المزادةِ [1] . ومن المجاز المرسل :

١ - تسمية الشيء باسم جزئه ، كالعين في الرّبيئة [2] ، وعكسه (أي : تسمية الجزء باسم الكلّ كالأصابع في الأنامل ، والأنامل جزء من الأصابع .

٢ - تسمية الشيء باسم سببه . (أي بحسب العلاقات التي تكون قائمة فيه) ، نحو : (رعينا الغيثَ) : أي النباتَ الذي سبّبه الغيث فهو مجاز علاقته السببيّة .

٣ - تسمية الشيء باسم مُسبّبِهِ ، نحو : (أمطرت السّماء نباتاً) فهو مجاز علاقته المسببيّة .

٤ - تسمية الشيء بما كان عليه ، نحو قوله تعالى : « وآتوا اليتامى أموالَهُمْ » [3] أي الذين كانوا يتامى ، فهو مجاز علاقته اعتبار ما كان .

٥ - تسمية الشيء بما يؤول إليه ، نحو قوله تعالى : « إنّي أراني أعْصُرُ خمراً » [4] أي : أعصر عنباً سيكون خمراً ، فهو مجاز علاقته اعتبار ما سيكون .

---

(١) الرّاوية : البعير الذي يُستقى عليه . المزادة : سقاء الماء . واستعمال الراوية في المزادة ضرب من المجاز المرسل للعلاقة الموجودة بين البعير والمزادة بسبب حمله إيّاها .

(٢) الربيئة : الشخص يطلع على عورات العدو في مكان عالٍ ، وأطلقت العين عليه لأنها هي المقصودة في كون الرجل ربيئة .

(٣) سورة النساء ٢/١٠٢

(٤) سورة يوسف ٣٦/٣١٤

٦ً – تسمية الشيء باسم محلّه ، نحو قوله تعالى : « فليَدْعُ ناديَهُ »[1] أي : أهل ناديه ، فهو مجاز علاقته المحليّة أو المكانية .

٧ً – تسمية الشيء باسم حالّه ، نحو قوله تعالى : « وأمّا الذين ابيضّتْ وجوهُهُم ففي رحمةِ اللهِ »[2] أي : في الجنّة ، فهو مجاز علاقته الحاليّة .

٨ً – تسمية الشيء باسم آلته ، نحو قوله تعالى على لسان أحد الأنبياء : « واجعل لي لِسانَ صِدْقٍ في الآخرين » أي : ذكراً حسناً على ألسن من سيأتي بعدي من الناس ، فهو مجاز علاقته الآليّة .

والاستعارة : هي اللفظ المُستعمل فيما يُشبه معناه الأصلي لعلاقة المشابهة ، أو هي استعمال اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة ، أو هي مجاز عقلي علاقته المشابهة ، أو هي تشبيه بليغ حذف أحد طرفيه مع وجود قرينة تدلّ على المحذوف ، ولا يقوم مجاز بلا قرينة .

والاستعارة قد تُقَيَّدُ بالتّحقيقيّةِ . فتميّز بهذا التّقييد عن التخييلية وعن المكنية ، وإنّما تُقيّد بالتحقيقية لتحقّق معناها حسّاً أو عقلاً .

ومثال التي تحقّق معناها حسّاً قول زهير بن أبي سلمى :

لَدَى أَسَدٍ شاكي السِّلاحِ مُقَذَّفٍ ... له لِبَدٌ أظفارُهُ لم تُقَلَّمِ[3]

أي : لدى رجل شجاع .

ومثال التي تحقّق معناها عقلاً قوله تعالى : « إهدنا الصراطَ المستقيمَ »[4] ، أي : الدين الحقّ .

---

(١) سورة العلق ١٧/٨٠٥

(٢) سورة آل عمران ١٠٧/٨٥

(٣) شاكي السلاح : تام السلاح ، وهو من الشوكة : وهي العدّة والقوة . مُقذّف يقذف به كثراً إلى الوقائع . اللِّبدُ : ما تلبّد من شعر الأسد على منكبيه .

(٤) سورة فاتحة الكتاب ٦/٢

ودليل قولِنا : إنّ الاستعارة مجازٌ لغويٌ كونُها موضوعةً للمشبّه وليس للأعمّ من المشبّه والمشبّه به .

وقيل : إنّ الاستعارة مجاز عقلي بمعنى أنّ التصرّف فيها يكون في أمرٍ عقليّ لا لغوي ، لأنّها لمّا لم تُطْلَقْ على المُشبّه إلاّ بعد ادّعاء دُخُوله في جنس المشبّه به كان استعمالها فيما وُضعت له ، ولهذا صحّ التّعجّب في قول ابن العميد :

قامتْ تظلّلُني مِنَ الشّمسِ   نَفْسٌ أعزُّ عليّ من نَفْسي
قامتْ تُظلّلُني ومِن عَجَبٍ   شَمْسٌ تظلّلُني مِنَ الشّمس

كما صحّ النهي عن التّعجّب في قول أبي الحسن بن طبا طبا :

لا تعجبوا من بِلَى غلالَتِهِ   قد زَرّ أزرارَه على القمَرِ

فلولا أنّ ابن العميد ادّعى لغلامه معنى الشمس الحقيقي لما كان لهذا التعجّب معنىً ، ولولا أنّ أبا الحسن جعل صاحبه قمراً حقيقياً لما كان للنّهي عن التّعجّب معنى أيضاً .

ورُدّ هذا ، ردّه من قال بأنّ الاستعارة مجاز لغوي ، ردّوه بقولهم : إنّ الادّعاء بدخول المشبّه في جنس المشبّه به لا يخرجه عن كونه مستعملاً في غير ما وضع له ، وأمّا التعجّب والنهيّ عن التعجّب فيما ذُكر فلبناء الاستعارة على تناسي التشبيه ، قضاءً لحقّ المبالغة والاستعارة تُفارق الكذب بالبناء على التأويل ، والكاذب يتبرأ من التأويل ، وبنصب القرينة على إرادة خلاف الظّاهر ، والكاذب لا ينصب دليلاً على خلاف زعمه ، والاستعارة لا تكون عَلَماً لأنّها تعتمد ادخال

المشبّه في جنس المشبّه به ، وذلك غير ممكن في العلم لمنافاته الجنسيّة، لأنّـه يقتضي التشخّص ومنـع الاشتراك ، والجنسية تقتضي العموم ، وهي - أي الاستعارة - تكون علماً في حال واحـدة ، تلك الحـال التي يتضمّن فيها العلمُ نوعَ وصفيّة كحاتم ، فهو يتضمّن الاتّصاف بالجود لذا يجوز أن يُشبّه شخص بحاتم في الجود، ويُجعَل حاتم وكأنّه موضوع للجود ، كما جعل أسد موضوعاً للشجاعة .

وقرينة الاستعارة :

١ - إمّا أمرٌ واحدٌ ، كما في قوله : (رأيتُ أسداً يَرمي)

٢ - أو أكثر من أمر واحدٍ ، كما في قوله :

فإن تعافوا العَدْلَ والإيمانا فإنّ في إيمـاننـا نيرانا

٣ - أو معانٍ مُلتئمةٌ مربوط بعضُها ببعض ، كقول البحتريّ :

وصاعقـةٍ مِنْ نصلِهِ تنكفي بها
على أرؤسِ الأقران خمسُ سحائبِ[1]

فقد أراد استعارة السحائب لأنامل يمين الممدوح تفريعاً على ما جرت به العادةُ من تشبيـه الجواد بالبحر الفيّاض تارة ، وبالسحاب الكثير المطل للمطر تارة أخرى ، فقـد ذكر أنّ هنـاك صاعقة ، ثمّ قال : من نصله ، فبيّن أنّ تلك الصاعقة من نصل سيفه ، ثمّ قال على أرؤس الأقران ، ثم قال : خمس ، فذكر العدد الذي هو عدد جميـع أنامل اليد ، فجعل ذلك كلّه قرينة لما أراد من استعـارة السحائب للأنامل ، وهكذا جاءت القرينة أمراً مركّباً .

---

(١) تنكفي : تنقلب ، من انكفأ بمعنى انقلب . الأقران،مفردها قرين وهو المماثل.

والاستعارة باعتبار طرفيها قسمان ، لأن اجتماع طرفيها في شيء إما مُمكِنٌ ، نحو (أحييناهُ) في قوله تعالى : « أو من كان مَيتاً فأحييناهُ » [1] أي : ضالاً فهديناهُ ، وهذه الاستعارة تُسمى وفاقيةً لما بين الطرفين من الوفاق ، وإما مُمتنِعٌ ، كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه ، أي لانقضاء نفعه كما هي حال المعدوم ، وهذه الاستعارة تُسمى عنادية لتعاند طرفيها في الاجتماع .

ومن الاستعارة أيضاً التهكّمية ومنها التمليحيّة ، وهما ما استعمل في ضدّه أو نقيضه ، لما مر في التشبيه من أن التضادَّ أو التناقض كلاهما ينزل منزلة التناسب بواسطة تهكم أو تمليح ، نحو قوله تعالى : « فبشرهم بعذاب أليم » [2] أي : أنذرهم ، فقد استعملت البشارة التي هي الإخبار بما يُظهرُ سرورَ المخبَرِ به للإنذار الذي هو ضدها بادخاله في جنسها على سبيل التمليح . والتهكم ، واعتبار الجامع قسمان ، فهو إما داخل في مفهوم الطرفين ، نحو قوله : « كلمّا سمِعَ هَيْعةً طار اليها » [3] ، فإن الجامع بين العدو والطيران هو قطع المسافة بسُرعة ، وهذا الجامع داخل في مفهوم الطرفين ، وإما غير داخلٍ في مفهوم الطرفين ، كما مرّ ، من استعارة الأسد للرجل الشجاع ، والشمس للوجه المتهلّل وما شاكل ذلك .

وهي - أي الاستعارة - باعتبار الجامع أيضاً إمّا عاميّة ، وهي

---

(١) سورة الأنعام ١٢٢/١٨٩

(٢) آل عمران ٢١/٨٠ والتوبة ٣٤/٢٥٣ والانشقاق ٢٤/٧٩٢

(٣) وهو جزء حديث وتمامه (خيرُ الناس رجلٌ ممسك بعنان فرسه كما سمع هيعةً طار إليها ، أو رجل في شعفةٍ في غنيمة له يعبد الله تعالى حتى يأتيه الموت) والهيعة : الصيحة التي يفزع منها ، من هاع يهيع إذا جَبُنَ - السُعفة : رأس الجبل .

المبتذلةُ لظهور الجامع فيها ، نحو : (رأيتُ أسداً يومي) أو خاصّية وهي الغريبة التي لا يظفرُ بها إلا من ارتفع عن طبقة العامة ، والغرابةُ قد تكون في الشبّة نفسه ، كقول يزيد بن مسلمة يصف فرساً له :

وإذا احتبى قربوسُهُ بعِنانِـهِ
عَلكَ الشَّكيم إلى انصراف الزائر [1]

فقد شبّه هيئة العنان في موقعه من قربوس السرج بهيئة الثوب في موقعه من ركبة المحتبي ، فكانت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه . وقد تحصل الغرابة بتصرّف في العامّية ، كما في قول كثير عزّة :

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا   وسالت بأعناق المطي الأباطِحُ

فقد أراد أن الإبل سارت سيراً حثيثاً في غاية السرعة وكانت مسرعة في لين وسلامة ، حتى كأنها كانت سيولاً وقعت في تلك الأباطح فجرت بها ، فأسند الفعل إلى الأباطح دون المطيّ وأعناقها ، وأدخل الأعناق في السّيرِ .

وتنقسم الاستعارة باعتبار أركانها الثلاثة (المستعار منه والمستعار له والجامع) الى ستة أقسام :

١ ـ الطرفان حسّيان ، والجامع حسي ، نحو قوله تعالى : « فأخرج لهم عِجلًا جسداً له خوارٌ » [2] فالمستعار منه ولد البقرة ، والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حُليّ القبطِ ، والجامع الشكل . والجميع حسّيٌّ .

(١) القربوس : مقدّم السرج . الشكيم : الحديدة المعترضة في فم الفرس .

(٢) سورة طه ٨٨/٢٠

٢ - الطرفان حِسّيّان ، والجامع عقلي ، نحو قوله تعالى :
« وآيةٌ لهم الليلُ نسلخُ منه النهار » [١] فالمستعار منه كشْطُ الجلدعن نحو الشاة ، والمُستعار له كشفُ الضوء عن مكان الليل ، وهما حِسيان، والجامع ما يُعقلُ من ترتُّب أمرٍ على آخر ، وهو عقلي .

٣ - الطرفان حِسّيان ، والجامع مختلف ، نحو قولك : (رأيتُ شمساً) وأنت تريد إنساناً كالشمس في حُسْنِ الطلعةِ ونباهة الشأنِ .

٤ - الطرفان عقليّان ، والجامع عقلي ، نحو قوله تعالى : « من بعثنا من مَرْقَدِنا » [٢] ، فالمستعار منه الرُّقاد ، والمستعار له الموت والجامعُ عدمُ ظهور الفعل ، والجميع عقلي .

٥ - الطرفان مختلفان ، والجامع عقلي ، نحو قوله تعالى : « فاصدَعْ بما تُؤمر » [٣] فالمستعار منه كَسْرُ الزُجاجة وهو حِسّيٌّ ، والمستعار له التّبليغ وهو عقلي ، والجامع التأثير وهو عقلي أيضاً .

٦ - الطرفان مختلفان ، والجامع عقلي ، نحو قوله تعالى . « إنا لمّا طغى الماءُ حملناكم في الجارية » [٤] فالمستعار منه التكبر وهو عقلي والمستعار له كثرة الماء وهو حسّيٌّ ، والجامع الاستعلاء المفرط وهو عقلي .

كما تنقسم الاستعارة باعتبار اللفظ إلى قسمين :

آ - **أصلية** : وذلك إن كان اللفظُ اسمَ جنس ، كأسد وفيل .

ب **تبعيّة** ، وذلك إن لم يكن اللفظُ اسم جنسٍ ، كالفعل وما

(١) سورة يس ٣٧/٥٨٤

(٢) سورة يس ٥٢/٥٨٦

(٣) سورة الحجر ٩٤/٣٥٠

(٤) سورة الحاقة ٦٩/٧٥٦

يشتقّ منه (كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبّهة وأفعل التفضيل وأسماء الزمان والمكان والآلة والحرف) . فالتشبيه في الفعل وما يُشتقُّ منه لمعنى المصدر ، والتشبيه في الحرف لمتعلّق معناه كالمجرور في : (زيدٌ في نعمةٍ) فيُقدَّرُ في (نَطقتِ الحالُ بكذا ، والحالُ ناطقةٌ بكذا) وذلك الدلالة بالنطق ، وفي لام التعليل في نحو قوله تعالى : « فالتقطه آلُ فِرعونَ ليكونَ لهم عدُوّاً وحزناً » [1] يُقدر للعداوة والحزنِ بعد الالتقاط بعلته الغائية .

ومدار قرينة الاستعارة في الفعل وما يشتق منه على الفاعل ، نحو : (نطقتِ الحالُ ، أو على المفعول ، نحو قولِ ابنِ المُعتزّ :

جمعَ الحقُّ لنا في إمامٍ   قتَلَ البُخْلَ وأحيا السَّماحا

فالذي دل على أن (قَتلَ ، وأحيا) مستعاران ، إنما هو إسنادهما إلى البخل والسماح .

ونحو قول القطامي :

لم تَلقَ قوماً هم شرٌّ لإخوتهم   منا عشيَّةَ يجري بالدَّم الوادي

نُقريهِمُ لهذمياتٍ نقُدُّ بها   ما كان خاط عليهم كلّ زرادِ [2]

فإسناد القرْي إلى لهذميّات قرينة على أن نقريهم استعارة . ويكون مدار قرينة الاستعارة في الفعل أو ما يشتق منه على المجرور أيضاً ، نحو قوله تعالى : « فبشرهم بعذابٍ أليم » [3] فذكر (العذاب) دلالةٌ على أن (بشّر) استعارةٌ .

---

(١) سورة القصص ٨/١١٥

(٢) اللهذم من الأسنة : القاطع ، وقد أراد بلهذميات : طعنات منسوبة إلى الأسنة القاطعة . القدّ : القطع . زرّاد من زرد الدرع وسردها : أي نسجها .

(٣) آل عمران ٢١/٧٠ والتوبة ٣٤/٢٥٣ والانشقاق ٢٤/٧٩٢

وتنقسم الاستعارة باعتبار آخر إلى ثلاثة أقسام :

مطلقة : وهي التي لم تقترن بصفة تلائم المستعار له أو المستعار منه . ولا تفريع كلام ، والمراد بالصفة الصفةُ المعنويه لا النعت .

٢ – مجردة : وهي التي قُرنت بما يُلائم المستعار له ، كقول كثير عــزّة :

غمرَ الرِّداء إذا تبسَّم ضاحكا غلقتْ لضحكتِهِ رقابُ المال

فقد استعار الرّداء للمعروف لأنه يصون عِرْض صاحبه كما يصون الرداءُ ما يلقى عليه ، ووصَف الرداء بعد ذلك بالغمز وهو وصف للمستعار له.

٣ – مرشحة : وهي التي قرنت بما يلائم المستعار منـه ، نحـو قوله تعالى : « أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم » فقد استعار الشراء للاستبدال والاختيار ، ثم فرّع عليها بِـما يلائم المستعار منه من الربح والتجارة اللذين هما من متعلقات الشراء .

وقد يجتمع التجريد والترشيح ، كما في قول زهير بن أبي سُلمى المزني:

لديّ أسد شاكي السِّلاح مُقذّف له لبدٌ أظفـارُه لم تُقلَّــم

ففي قوله (شاكي السلاح مقذف) تجريد لأنه ذكر ما يــلائم المستعار له (أي المشبه) . وأما قوله) له لبد أظفاره لم تقلم) ففيه ترشيح ، لأنه ذكر ما يلائم المستعار منه (أي المشبه به) والترشيح الذي هو ذكرُ ملائم المستعار منه ، أبلـغُ من الإطلاق والتجريـد ، وذلك لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه ، ولهذا كان مبناه قائمـاً على تناسي التشبية ، وصرف النفس عن توهمه حتى إنه يُوضع الكلام في علو القدْر وضعه في علوّ المكان ، كما قال أبو تمام حبيب بن أوس الطائي .

ويصعدُ حتى يظُنَّ الجَهُو ... لُ بأن له حاجةً في السَّماءِ

ونحو هذا ما مر معنا من التعجُّب والنهي عن التعجب ، وإذا جاز البناءُ على الفرع مع الاعتراف بالأصل كما هو قول العباس بن الأحنف :

هي الشمسُ مسكنُها في السَّماءِ ... فعزِّ الفُؤادَ عزاءً جميلا
فلن تستطيع إليها الصُّعودَ ... ولن تستطيع إليك النُّزُولا

فإن البناء على الفرع مع جحْد الأصل أولى .

ب ـ **والمجاز الموكب** [1] : هو اللفظ المركبُ المستعمل فيما شُبِّه بمعناه الأصلي تشبيه التمثيل المبالغة ، أو هو بشكل أوضح . الكلام المستعمل في غير المعنى الذي وضع له لعلاقة غير المشابهة مع قرينة مانعة من إرادة معناه الوضعي .

ومثاله أن يقال للمتردِّد في أمر (إني أراك تقدِّم رجلًا وتؤخِّر أخرى) فقد شبّه صورة تردده في المبالغة بصورة تردد من قام ليذهب في أمرٍ فتارة يريد الذهاب فيقدِّم رجلًا ، وتارة لا يريد فيؤخِّر أخرى ، وهذا يسمى التمثيل على سبيل الاستعاره ، وقد يسمَّى التمثيل مطلقاً دون تقييد بقولنا : على سبيل الاستعاره ، ومتى فشي استعمال هذا التمثيل سمِّي : مثلًا ، ولكونِ الأمثالِ واردة على سبيل الاستعارة لا تغير .

فصلٌ فرعي في الاستعارة بالكناية

قد يُضمر التشبيه في النفس ، فلا يصرِّح بشيء من أركانه سوى

(١) في قولنا : « والمجاز المركب » عودٌ إلى قولنا : « وينقسم المجاز إلى مفرد ومركب » في أوّل بحث الحقيقة والمجاز . فإلى هذا ألفتُ النظر .

المشبه ، ويدلُّ على ذلك التشبيه المضمر في النفس بأن يثبتَ للمشبه أمرٌ مختصٌ بالمشبه به فيسمى التشبيه استعارة بالكناية ، أو مكنياً عنها وإثبات ذلــك الامر للمشبه استعارة تخييليــة ، كما في قول أبي ذويب الهُذليّ :

وإذا المنية أنشبت أظفارها ألفيت كل تميمة لا تنفع

فقد شبه المنية بالسّبــع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غـير تفرقة بين نفّاعٍ وضرّارٍ ، فأثبت لها الأظفار التي لا يكمل ذلــك فيه بدونها .

وكما في قول الآخر :

ولئِنْ نطقتُ بشكْرِ برّكَ مُفْصِحاً

فلسانُ حالي بالشّكايةِ أنطقُ

فقد شبه الحال بإنسانٍ متكلمٍ في الدلالة على المقصود ، فأثبت لها اللّسان الذي به قوامها فيه .

وكذا قول زهير بن أبي سلمى :

صحا القلب عن سلمى وأقصرَ باطِلُهْ

وعُرّيَ أفراسُ الصِّبا ورواحِلُهْ [1]

فقد أراد بالأفراس والرّواحل أن يُبيِّن أنه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة ، من الجهلِ والغيّ ، وأعرض عن معاودته ، فبطلت آلاته

---

(١) صحا : سلا ، تجاوز . أقصر باطله : أقصر عن الشيء : أقلع عنه ، أي تركه وامتنع عنه .

فشبّه الصّبا بجهةٍ من جهات المسير ، كالحج والتجارة ، قضى منها الوطر فأهملت آلاتها ، فأثبت له الأفراس والرواحل ، فالصّبا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتُوة ، ويحتملُ أنه أراد دواعي النُّفوس وشهواتها والقُوى الحاصلة لها في استيفاء اللّذات ، أو أراد الأسباب التي قلما تتأخذُ في اتّباعِ الغيّ إلا أوان الصّبا ، فتكون الاستعارةُ تحقيقيةً

فصلٌ فرعيٌّ ثانٍ

في مذهب السكاكي في الحقيقة والمجاز

عرف السكاكيُّ الحقيقة اللغوية بما يلي : **الحقيقة اللغوية هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع ، واحترز بقوله : من غير تأويل في الوضع ، عن الاستعارة على أصحّ القولين ، وهو القول بأنّ الاستعارة مجازٌ لغويٌّ ، فإن الاستعارة على هذا القول مستعملة فيما وضعت له بتأويل .**

وعرف السكاكي المجاز اللغوي بانه الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن إرادة المعنى الاصلي ، وأتى بقيد التحقيق لتدخل الاستعارة على ما مر من أنها — أي الاستعارة مستعملة فيما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق ؛ وردّ قول السكاكيّ هذا لأمرين :

١ً — إن الوضع إذا أطلق لا يتناول الوضع بتأويل .

٢ً — إن تقييد الوضع باصطلاح التخاطب لا بد منه في تعريف الحقيقة.

وقسم السكاكيُّ المجاز اللغوي إلى الاستعارة وغيرها كالمجاز المرسل .

وعرّفَ الاستعارة بان تذْكرَ أحد طرفي التشبيه وتريد به الآخر، مدّعياً دخول المشبّه في جنس المشبّهِ به .

وقسم الاستعارة إلى المصرَّح بها والمكنى عنها ، وعنى بالمصرح لها أن يكون المذكورُ هو المشبه به .

وجعلَ من الاستعارة المُصرَّحِ بها تحقيقيّةً وتخييليةً .

وفسّر الاستعارة التحقيقية بما مرّ من كون المشبّه المتروك متحققاً حسّاً أو عقلاً ، وعدّ التمثيلَ من التحقيقيّة ؛ وردّ قولُ السكاكيّ : التمثيلُ من الاستعارة التحقيقيّة ، بأنّ هذا القول مستلزمٌ للتركيب المنافي للإفراد ؛ فالاستعارة التحقيقية قسمٌ من المجاز المفرد ، والتمثيل على سبيل الاستعارة لا يكون إلاّ مركّباً ، وهذا يمنع من أن يكون التمثيل قسماً من المجاز المفرد .

وفسّر الاستعارة التخييلية بما لا يتحقّقُ معناه حسّاً ولا عقلاً ، بل هو صورةٌ وهميّة محضة لا يداخلها شيء من التحقّق العقلي أو الحسّي كلفظ الأظفار في قول أبي ذؤيب الهذلي :

وإذا المنيّةُ أنشبتْ أظفارَها ... ألفيتَ كلَّ تميمةٍ لا تنفع

فإنه لما شبّه المنيّةَ بالسّبُع في الاغتيال أخذَ الوهمُ في تصويرها بصورته واختراع لوازمه لها ، فاخترعَ لها مثلَ صورة الأظفار ، ثم أطلق عليه لفظَ الأظفار ، وفيه تعسّف وتكلّف ، ويخالفُ تفسيرُ السكاكي للاستعارة التخييلية تفسيرَ غيره لها وذلك لجعل الشيء للشيء ، ويقتضي أن يكون التّرشيحُ تخييلية للزوم مثلِ ما ذكره فيه .

وأراد السكاكيُّ بالاستعارة المكنية أن يكون المذكور هو المشبّه على أنّ المراد بالمنيّة في قول أبي ذؤيب (وإذا المنية أنشبت أظفارها ...) السّبُعُ بادّعاء السّبُعيّة لها ، وذلك بقرينة إضافة الأظفار التي هي من خواصّ السّبع إلى المنيّة ، وردّ المصنّفُ هذا التفسيرَ بقوله : إنّ

لفظ المشبّه في الاستعارة بالكناية مستعمل فيما وُضِعَ له على التحقيق ، والاستعارة ليست كذلك ، وأمّا إضافة نحو (الأظفار) فقرينة التشبيه .

واختار السكاكيُّ ردّ الاستعارة التبعيّة إلى الاستعارة بالكناية ، وذلك بجعل قرينة الاستعارة التصريحيّة مكنياً عنها ، وبجعل الاستعارة التبعيةِ قرينةَ الاستعارة المكنية ، على نحو قول أبي ذؤيب في المنيّة وأظفارها ، وردّ المصنّف هذا بأنّه إن قدّر الاستعارة التبعيّة حقيقةً لم تكن استعارة تخييلية ، لأنّ الاستعارة التخييليّة عنده مجاز ، ولم تكن الاستعارة بالكنايه مستلزمة للتخييلية ، وذلك باطلٌ بالاتّفاق ، وهذا يقتضي منه أن يقدّرها مجازاً وإذا قدّرها مجازاً لزم بأن يقدّرها من قبيل الاستعارة ، فلا يكون ما ذهب إليه مغنياً عن قسمة الاستعارة إلى أصليه وتبعيّة مما ذكره غير السكاكيّ .

فصل فرعي ثالث

فيما به تحسن الاستعارة

يحسُنُ كلٌّ من الاستعارة التحقيقية والتمثيل برعاية جهات حسن التشبيه المعروفة وبأن لا تُشمّ رائحة التشبيه لفظاً وذلك بادّعاء دخول المشبّه في جنس المشبّه به ، ولذلك يُوصّى أن يكون الشبه بين الطرفين جليّاً واضحاً ، لئلا تصير الاستعارة ألغازاً ، كما لو قيل : (رأيتُ أسداً) وأريد إنسانٌ أبخرُ و (رأيتُ إبلاً مئةً لا تجدُ فيها راحلةً) وأريد النّاس ، وبهذا ظهر أنّ التّشبيه أعمُّ محلّاً أيْ أنّ كلّ ما تأتي فيه الاستعارة التحقيقية أو التمثيل يأتي فيه التّشبيه ، وليس كل ما يأتي فيه التشبيه تأتي فيه الاستعارة التحقيقية أو التمثيل ؛ ويتّصل بهذا أنّه إذا قوي الشّبهُ بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشُّبْهَةِ والظُّلْمَةِ لم يَحسُنِ التشبيهُ وإنّما تتعيّن الاستعارة وتحسُنُ ، لأنّه في حال حصول العلم يُقال : حصل نور ، ولا يقال : كأنّ نوراً حصل ، وفي حال حصول الشبهة أقول : وقعت في ظلمة ولا أقول : كأني في ظلمة .

والاستعارة المكنّي عنها في الحسن مثلُ الاستعارة التحقيقية ، وذلك في أنّ حسنها كائنٌ برعاية جهات حسن التشبيه .

والاستعارة التخييلية حسنها كائن بحسب حسن المكنّي عنها وذلك لأنّها – أي التخييلية – لا تكون إلاّ تابعة للمكنّي عنها عند المصنف .

فصل فرعيٌّ رابع

في المجاز : بالحذف والزّيادة

قد يُطلق المجازُ على كلمةٍ تغيّر حُكمُ إعرابها بحذف لفظ أو زيادة لفظٍ ، أمّا الحذف فمنه قوله تعالى : « وجاء ربّك »[1] أي : وجاء أمرُ ربّك ، وقوله « واسألِ القريةَ »[2] أي : واسأل أهلَ القريةِ ، وأمّا الزّيادة فمنها قوله تعالى : « وليس كمثله شيءٌ »[3] أي : وليس مثلَه شيءٌ .

---

(١) سورة الفجر ٢٢/٧٩٨

(٢) يوسف ٨٢/٣٢٢

(٣) الشورى ١١/٦٣٩

الفصل الثالث

الكناية

الكناية لغةً : أن تتكلّم بشيء وتريد به غيره . وهي مصدر من (كَنَيْتُ) بكذا عن كذا و (كَنَوْتُ) أيضاً ، إذا تركت التصريح به [1] .

والكناية اصطلاحاً : لفظٌ أُريدَ به لازمُ معناه مع جواز إرادة معناه معه أيضاً ، وهذا يشير إلى أنّ الكناية تخالف المجاز من جهة إرادة المعنى مع إرادة لازمه .

وفرّق آخرون ، ومنهم السكاكيّ بين الكناية والمجاز ، بوجه آخرَ ، وهو أنّ الانتقال في الكناية يكون من اللازم إلى الملزوم (كالانتقال مثلاً من طول النجاد إلى طول القامة) ، والانتقال في المجاز يكون من الملزوم إلى اللازم (كالانتقال من الأسد إلى الشجاع)

وردّ المصنّفُ هذا الرأي الأخير بقوله : إنّ اللازم ما لم يكن ملزوماً يمتنع أن يُنتقَلَ منه إلى الملزوم ، وذلك لأنّ اللازم من حيث

(١) مختار الصحاح : مادة كنى/٦٠٦

(٢) ويتضح هذا التعريف في قولنا : إنّ الكناية لفظ أريد به غير معناه الأصلي الذي وضع له مع جواز إرادة المعنى الأصلي معه ، وذلك لعدم وجود قرينة مانعة من ذلك.

هو لازم يمكن أن يكون أعمَّ من الملزوم ، ولا دلالة للعام على الخاصّ فيكون الانتقال حينئذ من الملزوم إلى اللازم كما في المجاز ، ويسقط وجه الاختلاف بين الكناية والمجاز ، ولا يقع الفرق بينهما .

والكناية ثلاثة أقسام :

١ ـ الأولى : المطلوبُ بها غير صفةٍ ولا نسبةٍ ، فهي كناية عن موصوف ، وهي إمّا معنى واحد كقول أحدهم :

الضاربين بكل أبيضَ مِخذمٍ والطاعنينَ مجامعَ الأضغانِ[1]

فقولهُ (أبيضَ) كنايةٌ عن موصوف وهو السيف ، وقولهُ (مجامعَ الأضغانِ) كنايةٌ عن موصوف وهو القلب . ومن هذا القبيل قول البحتري :

فأتبعتها أخرى فأضللت نصلها بحيث يكون اللُّبُّ والرعب والحقد[2]

فقوله (بحيث يكون اللّب والرّعب والحقد) ثلاث كنايات عن موصوف واحد وهو القلبُ ، لأنه مجتمعُ العواطف والرغباتِ .

وإمّا مجموع معانٍ كقولنا ، كنايةً عن الإنسانِ ، : (حيٌّ مستوي القامةِ عريضُ الأظفارِ) .

ويُشترطُ في هذا القسم من الكناية أن يكون كلٌّ من المعنى الواحد والمعاني المتعدّدة مختصاً بالموصوفِ المكني عنه وأن لا يتعدّياه ، وذلك ليحصل الانتقال منها إليه .

٢ ـ الثانية : المطلوبُ بها صفةٌ ، وهي قريبة وبعيدة .

---

(١) المِخذم : القاطع .

(٢) الضمير في (أتبعتها » يعود على الطعنة في بيت سابق . أضللت : أخفيت . النصل : حديدة السيف . اللبّ : العقل . الرّعب : الفزع والخوف .

آ - فالقريبة : هي ما يكون الانتقالُ منها إلى المطلوب بغير واسطة ، وتكون واضحةً كقولهم ، كنايةً عن طول القامة : (طويلٌ نجادهُ وطويل النّجاد) فقولهم (طويل نجادهُ) كنايةٌ ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح ، وأما قولهم (طويل النّجاد) فهو كنايةٌ مشتملةٌ على تصريح ما لتضمنِ الصّفة فيه وهي (طويل) ضمير الموصوف غير الظاهر (هو) .

كما تكون الكنايةُ القريبة خفية ، كقولهم ، كناية عن الأبلهِ : (عريض القفا) فإنّ عرضَ القفا ، على ما يُقال ، دليل الغباوةِ .

ب - والبعيدة : هي ما يكون الانتقال منها إلى المطلوب بواسطة ، كقولهم : (كثيرُ الرّماد) فهي كنايةٌ عن المضيافِ فإنه ينتقل من كثرةِ الرماد إلى كثره إحراق الحطب تحت القدور ، ومنها إلى كثرة الطبائخ ، ومنها إلى كثرة الأكلةِ ، ومنها إلى كثرة الضيفانِ ، ومنها إلى المقصود وهو الكرم . ومن هذا القبيل قول أحدهم :

بيضُ المطابخِ لاتشكو إماؤهم ... طبخ القدورِ ولا غسل المناديل

فهي كناية عن البخل ، لأنه ينتقلُ من بياضِ المطابخ إلى عدم تلوث جدرانها بالدُّخان ، ومنه إلى عدم إحراق الحطب ، ومنه إلى عدم الآكلين ، ومنه إلى عدم استقبال الضيوف ، ومنه إلى الصفة المقصودة وهي البخل .

٣ - الثالثة : المطلوبُ بها نسبةٌ ، كقول زياد الأعجم :

إن السماحةَ والمروءةَ والنّدى ... في قُبةٍ ضُربت على ابن الحشرج

فقد أراد أن يُثبت اختصاصَ ممدوحه ابن الحشرجِ بهذه الصفاتِ ، فترك التصريح كأنْ يقول : إنه مختصٌ بها أو نحوه ، وذلك إلى

الكناية بأنْ جعل هذي الصفات في قبةٍ مضروبةٍ على الممدوح ، ونحو هذا ، قولهم : (المجدُ بين ثوبيه والكرم بين برديه) .

والموصوف في الكنايةِ المطلوب بها صفة ، وفي الكناية المطلوب بها نسبةٌ قد يكون غير مذكور ، ومن هذا النحو ما يقال في التعريض بمن يؤذي المسلمين : (المسلمُ من سلم المسلمون من لسانه ويده) فإنه كناية عن نفي الإسلام عن المؤذي ، وذلك النفيُ كان بالتصريح بسلامة إسلام غير المؤذي الذي يسلم المسلمون من لسانه ويده ، ويصطلح بعضهم على جعلِ هذا النوع قسماً رابعاً مستقلاً من أقسام الكناية ويطلقون عليه اسمَ الكناية العرضية وهي المطلوب بها موصوف غيرُ مذكورٍ .

وقد قسّم السكاكيُ الكنايةَ تقسيماً آخر ، وذلك باعتبار وسائطها (أي : لوازمها) فكانت عنده أربعة أقسامٍ : تعريضٌ ، وتلويحٌ ورمزٌ ، وإشارةٌ وإيماء .

آ ـ والمناسبُ للعُرضيّة التعريض، ومثالها نحو ما مر من (المسلم من سلم ..) ونحو قولك لامرىء يضر الناس : (خيرُ الناسِ من ينفعهم) فأنت تعرّضُ بفعله السيء وتلمح له دون تصريح بذلك ، فالتعريض هو لازم المعنى ، وهو يقوم على إمالة الكلام إلى عُرضٍ (أي : ناحية) .

ب ـ والمناسب لغير العُرضيّة ، إن كثرتِ الوسائط ، التلويح ، ومثاله نحو : (كثير الرماد) وقد مر بيانها .

ج ـ والمناسب لغير العرضية ، إن قلت الوسائط مع شيء من الخفاء ، الرمز ، ومثاله نحو (عريض القفا) وقد مر بيانها وهي كناية عن الغباوة ، ونحو (غليظ الكبد) كناية عن القسوة .

د ـ والمناسب لغير العرضية ، إن قلتِ الوسائط مع بعدٍ عن الخفاء ، ووضوحٍ ، الإيماء أو الإشارة ، ومثاله نحو قول البحتري :

أو ما رأَيتَ المجدَ ألقى رحلهُ   في آل طلحةَ ثُمَّ لم يتحوَّلِ

ففي البيت كنايةٌ عن أنّ آلَ طلحهَ أماجد ، وهي كنايةٌ على غايةٍ من الوضوح .

ثم قال السكاكيّ : والتعريض قد يكون مجازاً ، كقولك : آذيتني فستعرِف) ، وأنت تريد تهديد إنسانٍ مع المخاطب ولا تريد المخاطب أبداً ، فيكون الخطاب غير مرادٍ به المعنى الأصلي ، ويكون الكلام مجازاً ، فإذا أردت المخاطب وغيره معاً كان الكلام كناية ، ولا بد ، مع هذا الاعتبار ، من وجود القرينة .

فصلٌ لاحقٌ

أطبقَ البلغاء وأجمعوا على أن المجازَ والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح ، وذلك لأن الانتقال في المجاز والكناية انتقالٌ من الملزوم إلى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة وحجة ، كما أجمعوا على أن الاستعارة أبلغ من التشبيه ، لانها نوع من المجاز .

الباب الثالث

علم البديع

مقدمة

البديع لغة : المخترع ، من أبدع الشيء : اخترعه لا على مثال . وبديعٌ على وزن « فعيل » بمعنى مفعل ، وجاء في التنزيل قوله جلّ وعلا : « بديع السموات والارض » [1] : أي مبدعهما ، فكانت البديع في الآية بمعنى اسم الفاعل .

والبديع اصطلاحاً : هو علمٌ تعرف به وجوه تحسين الكلام ، وهي وجوه تزيد القول حسناً وطلاوة وتقبلًا ، وذلك بعد رعاية مطابقة الكلام لما يقتضيه الحال ، ووضوح الدلالة على المراد لفظاً ومعنىً .

وأول من وضع هذا العلم هو عبد الله بن المعتز العباسي ، المتوفى سنة أربع وسبعين ومئتين للهجرة ، وقد تابعه في وضع أصول هذا العلم ، في عصره ، قدامة بن جعفر الكاتب ، ثم جاء بعدهما كثيرون ألفوا في هذا العلم وزادوا فيه ، منهم أبو هلال العسكري وابن رشيق القيرواني وغيرهما .

وتنقسم وجوه تحسين الكلام في هذا العلم إلى ضربين :

الضرب الاول : معنويٌ

الضرب الثاني : لفظيٌ

وسنقف عند كل من هذين الضربين في فصل مستقل ، ثم نختم الباب بخاتمة في السرقات ، وفصل في مواضع تأنق المتكلم .

---

(١) الأنعام ١٠١/١٨٦

الفصل الأول

في

المحسنات المعنوية

وسنستعرض منها اثنين وثلاثين نوعاً :

١ - المطابقة :

وتسمى الطباق والتضاد أيضاً ، وهي : الجمع بين متضادين ، أي معنيين متقابلين في الجملة .

ويكون الطباق بلفظين من نوع اسمين نحو قوله تعالى : « وتحسبهم أيقاظاً وهم رقود » [١] وقوله تعالى : « هو الأول والآخر والظاهر والباطن » [٢] أو يكون بلفظين من نوع فعلين نحو قوله تعالى « يحيي ويميت » [٣] وقوله جل شأنه وعلا : « وأنه هو أضحك وأبكى وأنه هو أمات وأحيا » [٤] .

أو يكون بلفظين من نوع حرفين ، نحو قوله تعالى : لها ما كسبت

---

(١) الكهف ٣٨٨/١٨

(٢) الحديد ٧١٤/٣

(٣) آل عمران ٩٤/١٥٦

(٤) النجم ٤٣ - ٧٠٠/٤٤

وعليهـــا ما اكتسبتْ »[1] وقوله تعالى : « ولهنّ مثلُ الذي عليهن بالمعروف »[2] .

أو يكون من نوعين مختلفين ، نحو قوله تعالى : « أو من كان َميْتاً فأحييناهُ »[3] وقوله جلّ شأنه : « ومن يُضلِلِ اللهُ فما له من هاد »[4] .

والطباق ضربان :

آ - طباق الإيجاب ، نحو ما مرّ من الشواهد ، وهو ما لم يختلف فيه الضدّان إيجاباً وسلباً .

ب - طباق السلب ، وهو : أن يُجمَعَ في الكلام بـين الثبوت والانتفاء ، نحو قوله تعالى : « ولكنّ أكثر الناس لا يعلمون يعلمون . . »[5] ونحو قوله تعالى : « فلا تخشوا النّاسَ واخشونِ »[6] .

ومن الطباق نحو قول أبي تمّام حبيب بن أوس :

تردّى ثيابَ الموتِ حُمراً فما أتى لها اللّيلُ إلاّ وهي من سندسٍ خضرُ

فقد وقع الطباق في قوله : (حمراً) وقوله (خضر) وقد سمّى بعضهم هذا النوع تدبيجاً .

ويَلْحَقُ بالطباق نحو قوله تعالى : « أشدّاءُ على الكفّار رحماءُ

---

(١) البقرة ٢٨٦/٦٦
(٢) البقرة ٢٢٨/٤٨
(٣) الأنعام ١٢٢/١٨٩
(٤) الرّعد ٣٣/٣٣٣
(٥) الرّوم ٦ - ٧/٥٣٤
(٦) المائدة ٤٤/١٥١

بينهم »[1] فقد وقعت المطابقة بين (أشداء) و (رحماء) ، لأنّ الرحمة مسبّبة عن اللّين ، كما يلحق بالطباق نحو قول دعبل بن علي الخزاعي :

لا تعجبي يا سَلْمُ من رجلٍ ... ضَحِكَ المشيبُ برأسه فبكى

فقد عبّر عن ظهور المشيب بالضحك الذي يقابل في معناه الحقيقي البكاء ، وذلك لأنّه لا تقابُلَ بين البكاء وظهور المشيب .

ويُسمّى هذا اللون من الطباق الذي ورد في الآية بين (أشدّاء) و (رحماء) وفي البيت بين (ظهور المشيب) و (البكاء) إيهامَ التضادّ ، لأنّ المعنيين قد ذكرا بلفظين يوهمان التضادّ نظراً إلى الظاهر.

٢ ـ المقابلة :

وهي أن يُؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثر ، ثمّ يُؤتى بما يُقابلُ ذلك على الترتيب . والمراد بالتوافق خلافُ التقابل .

وقد جعل القزوينيُّ هذا القسم مما يدخل في باب الطباق ولم يجعلْهُ قسماً مستقلاً بذاته كما فعلنا وكما فعل السكاكيّ وغيره .

والمقابلة نحو قوله تعالى : « فليضحكوا قليلاً وليبكوا كثيراً »[2] ونحو قول أبي دلامة :

ما أحسنَ الدينَ والدنيا إذا اجتمعا ... وأقبحَ الكفرَ والإفلاسَ في الرّجل

ونحو قوله تعالى : « فأمّا من أعطى واتّقى وصدّق بالحسنى فسنيسّرُهُ لليُسرى ، وأمّا من بخل واستغنى وكذّب بالحسنى

(١) الفتح ٢٩/٦٨١

(٢) التوبة ٨٢/٦٦٢

فسنيسِّرُهُ للعُسرى »[1] ، والمراد باستغنى أنه زهد فيما عند الله تعالى كأنه استغنى عنه فلم يتّقِ ، أو استغنى بشهواتِ الدنيا عن نعيمِ الجنّةِ فلم يتّقِ .

وزاد السكاكيّ قوله : وإذا شُرِطَ هنا أمرٌ شُرِطَ ثمّةَ ضِدُّهُ كما ورد في الآيتين المذكورتين (فأمّا من أعطى ...) ، فإنّه لما جُعِلَ التيسيرُ مشتركاً بينَ الإعطاءِ والاتّقاءِ والتصديقِ جُعِلَ ضدُّه مشتركاً بين أضدادها .

٣ ـ مراعاة النّظير :

ويُسمى التناسبَ والتوفيقَ ، وهو جمعُ أمرٍ وما يُناسبه لا بالتضادّ ، نحو قوله تعالى : « الشمسُ والقمرُ بحسبانٍ »[2] وقول البحتريّ في وصف الإبل :

كالقِسِيِّ المُعطَّفاتِ بلِ الأسهمِ مَبْرِيّةً بلِ الأوتارِ

ومن مراعاة النظير ما يسمّيه بعضُهم تشابهَ الأطرافِ ، وهو أن يختمَ الكلام بما يناسب ابتداءَهُ في المعنى ، نحو قوله تعالى : « لاتدركُهُ الأبصارُ وهو يُدركُ الأبصارَ وهو اللطيفُ الخبيرُ »[3] ويَلحقُ بمراعاة النظير نحو قوله تعالى : « الشمسُ والقمرُ بحسبانٍ والنجمُ والشجرُ يسجدانِ »[4] ويُسمّى هذا اللون من مراعاةِ النظير الوارد في الآية المذكورة إيهامَ التناسبِ .

---

(١) الليل ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ١٠/٨٠١

(٢) الرّحمن ٦/٧٠٥

(٣) الأنعام ١٠٣/١٨٦

(٤) الرحمن ٥/٧٠٥

٤ ـ الإرصادُ :

ويُسميه بعضهم التَّسهيمَ ، وهو أن يجعلَ قبلَ العَجُزِ من الفقـرة أو البيت ما يدُلُّ عليه إذا عُرِفَ الرويُّ نحو قوله تعالى : « فما كان اللهُ ليظلمهمْ ولكن كانوا أنفسهم يظلمون » [١] وقول عمرو بن معديكرب:

إذا لم تستطعْ شيئاً فدعْهُ وجـاوِزْهُ إلى ما تستطيعُ

٥ ـ المشاكلةُ :

وهي ذكر الشيء بلفظِ غيرهِ لوقوعه في صُحبته تحقيقاً أو تقديراً .

فالأول ، أي : ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته تحقيقـاً نحو قول أحدهم :

قالوا اقترح شيئاً نُجِدْ لك طبخَهُ قلت اطبخوا لي جُبَّةً وقميصاً

وقوله تعالى : « تعلمُ ما في نفسي ولا أعلمُ ما في نفسكَ » [٢] .

والثاني ، أي : ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته تقـديراً نحو قوله تعالى : « صبغةَ الله » [٣] وهو مصدرٌ مؤكدٌ لفعل آمنـّا بالله، و (صبغةَ اللهِ) تعني تطهيرَ اللهِ ، لأن الإيمان يطهّر النفوسَ ، والأصل فيه أن النصارى كانوا يغمسونَ أولادهم في ماءٍ أصفرَ يسمونهُ المعموديّةَ ويقولون : إنه تطهيرٌ لهم ، فعبَّرَ عن الإيمـان باللهِ بصبغةِ اللهِ للمشاركةِ بهذه القرينةِ .

٦ ـ المزاوجةُ :

وهي : أن يُزاوَجَ بين معنيينِ في الشّرطِ والجزاءِ ، قول البحتري

---

(٣) التوبة ٢٦٠/٧٠

(١) المائدة ١٦٧/١١٦

(٢) البقرة ٢٨/١٣٨

إذا ما نهى النّاهي فلجّ بيَ الهوى   أصاخَتْ إلى الواشي فلجَّ بها الهجْرُ

فقد زاوج بين نهي الناهي وإصاختها إلى الواشي بأن رتّب على كلٍ منهما معنى مرتّباً على الآخر وهو (اللجاج) .

٧ - العكس :

وهو : أن يُقدَّمَ جزءٌ من الكلام ثم يؤخّر (أي أننا نقدّم جزءاً من الكلام ونؤخّر جزءاً ثم نعكس فنقدّم ما أخّرنا ونؤخّر ما قدّمنا) ويقع العكس على وجوه وأنواع :

آ - أن يقع بين أحد طرفي جملة وما أضيف إليه ذلك الطرف ، نحو قولنا : (عادات السّادات ِ ساداتُ العادات) وقولنا (كلامُ الملوكِ ملوكُ الكلامِ) .

ب - أن يقع بين مُتعلِقَيْ فعلين في جملتين ، نحو قوله تعالى : « يخرجُ الحيّ من المَيّت ويخرجُ المَيّت من الحيّ »[1] .

ج - أن يقع بين لفظين في طرفي جملتين ، نحو قوله تعالى : « لا هُنَّ حِلٌ لهم ولا هُمْ يَحِلّونَ لَهُنَّ »[2] .

٨ - الرّجوع :

وهو العودُ إلى الكلام السّابق بالنّقض لِنُكْتَةٍ ، نحو قول زهير ابن أبي سُلمى :

قِفْ بالدّيارِ التي لم يَعفُها القِدَمُ   بَلى وغيّرها الأرواحُ والدّيَمُ

فقد دلّ صدر البيت على أنّ تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف

(١) الرّوم ١٩/٥٣٦

(٢) الممتحنة ١٠/٧٣١

الديار ، ثم عاد الشاعر في عجز البيت إلى هذا المعنى ناقضاً إياه قائلاً إنّ الديار قد غيّرتها الرياح والأمطار وقد جاء هذا النقض لنكتة ، وهي إظهار الكآبة والحزن والحيرة والدهشة .

٩ ـ التّورية :

وتُسمّى الإيهام أيضاً .

وهي : أن يُطلقَ لفظٌ له معنيان قريبٌ وبعيدٌ ويُرادَ البعيدُ .

والتورية ضربان :

آ ـ تورية مجرّدة : وهي التي لا تُجامع شيئاً مما يلائمُ القريبَ ، نحو قوله تعالى : « الرّحمن على العرش استوى »[١] فقد أُريد باستوى معناه البعيد ولم يُقرن به شيء ممّا يلائم المعنى القريب وهو (الاستقرار) .

ب ـ توريةٌ مرشّحةٌ : وهي التي قُرن بها ما يلائم المعنى القريب ، نحو قوله تعالى : « والسّماءُ بنيناها بأيدٍ »[٢] فإنّ المراد بالأيدي المعنى البعيد وهو القدرة ، وقد قُرن بها ما يلائم المعنى القريب وهو قوله (بنيناها) .

١٠ ـ الاستخدام :

وهو أن يُراد بلفظٍ له معنيان : أحدُهُما ، ثم يُراد بضميره : الآخرُ ، أو يُرادَ بأحدِ ضميريهِ : أحدُهُما ، ثم يراد بالضميرِ الآخرِ : الآخرُ .

آ ـ فالأوّل : نحو قول جرير :

إذا نزل السّماءُ بأرضِ قومٍ ... رعيناهُ وإن كانوا غِضابا

---

(١) طه ٥/٤١٣

(٢) الذّاريات ٤٧/٦٩٢

فقد أراد بالسّماء : الغيثَ ، وبضميرها (الهاء في رعيناه) : النبتَ .

ب ـ والثاني : نحو قول البحتري :

فسقى الغضا والسّاكنيه وإن همُ شبُّوهُ بين جوانحي وضُلوعي

فقد أراد بضمير الغضا (وهو في الساكنية) : المكانَ ، وأراد بضمير الغضا الثاني (وهو الهاء في شبّوه) : الشّجر .

١١ ـ اللفُّ والنّشر :

وهو ذكرُ متعدّدٍ على التّفصيل أو الإجمال ثم ذكر ما لكلٍّ من أفرادِ هذا المتعدّدِ من غير تعيين ، اعتماداً على تصرُّف السامع في تمييز ما لكلّ واحد منها وثقةً في قدرته على ردّ كلٍّ إلى صاحبه فالأوّل وهو ذكر متعددٍ على التفصيل ضربان : وذلك لأنّ النّشر إمّا أن يكون على ترتيب اللف ، نحو قوله تعالى : « ومنْ رحمتِهِ جعلَ لكم الليلَ والنهارَ لتسكنوا فيه ولِتَبْتَغوا من فضلِهِ »[1] وإمّا أن لا يكون على ترتيبه ، نحو قول أحدهم :

كيفَ أسلو وأنتَ حِقفٌ وغُصْنٌ وغزالٌ لحظاً وقَدّاً ورِدْفاً

فاللحظ للغزال والقدّ للغصن والردف للحقف .

والثاني : وهو ذكر متعدّد على الإجمال ، نحو قوله تعـالى : « وقالوا لن يدخلَ الجنّةَ إلاّ من كان هوداً أو نصارى »[2] أي :

(١) القصص ٧٣/٥٢١
(٢) البقرة ١١١/٢٣

قالتِ اليهودُ لن يدخلَ الجنّةَ إلاّ من كان هوداً ، وقالتِ النّصارى لن يدخل الجنّة إلاّ من كان نصارى ، فلفّ لعدم الالتباس ، للعِلْمِ بتضليل كلّ فريق صاحِبَهُ .

۱۲ - الجمع :

وهو : أن يُجمَعَ بين متعدّدٍ في حُكمٍ ، نحو قوله تعالى : « المالُ والبنونَ زينةُ الحياةِ الدّنيا »[1] ونحو قول أبي العتاهية :

إنّ الشبابَ والفراغَ والجِدَهْ　　مفسدة للمرء أيُّ مَفسَدَهْ

۱۳ - التفريقُ :

وهو : إيقاعُ تباينٍ بين أمرين ، من نوع واحدٍ ، في المدحِ أو غيره ، نحو قول الوطواط :

ما نوالُ الغمامِ وقتَ ربيعٍ　　كنوالِ الأميرِ وقتَ سخاءِ

فنوالُ الأميرِ بَدْرَةُ عينٍ　　ونوالُ الغمامِ قطرَةُ ماءِ[2]

١٤ - التقسيمُ :

وهو : ذكرُ متعدّدٍ ، ثم إضافة ما لكلّ من أفراد هذا المتعدّدِ إليه على التعيين ، نحو قول المتلمّس :

ولا يقيمُ على ضيمٍ يُرادُ به　　إلاّ الأذلاّنِ عَيرُ الحيّ والوَتِدُ

هذا على الخسفِ مربوطٌ برُمّتِهِ　　وذا يُشَجُّ فلا يَرثي له أحدُ

١٥ - الجمع مع التفريقِ :

(١) الكهف ٤٦/٣٩٣

(٢) بدرة العين : جلد ولد الضأن مملوءاً من الدراهم .

وهو : أن يدْخَلَ شيئان في معنى أو حكم واحد ويفرّقَ بين جهتي الإدخالِ ، نحو قول الوطواط :

فوجهُكَ كالنَّار في ضوئها وقلبيَ كالنَّارِ في حَرِّها

وقوله تعالى : « خلقتَني من نارٍ وخلقتَه من طينٍ »[1] .

١٦ - الجمع مع التقسيم :

وهو : جمع متعدّدٍ تحت حُكمٍ ، ثم تقسيمُه ، أو العكس .

فالأوّل : (أي : جمع متعدّد تحت حكم ، ثم تقسيمه) نحو قول المتنبي :

حتى أقامَ على أرباضِ خَرْشَنَةٍ تشقى به الرُّوم والصُّلبان والبِيَعُ

للسَّبْيِ ما نكحوا والقتلِ ما وَلدوا والنَّهبِ ما جمعوا والنَّارِ ما زرَعوا

والثاني : (أي : تقسيم متعدّد ، ثم جمعه تحت حكم) نحو قولِ حسّان بن ثابت الأنصاري :

قومٌ إذا حاربوا ضرُّوا عدوَّهُمُ أو حاولوا النَّفعَ في أشياعهم نفعوا

سجيَّةٌ تلك منهم غيرُ محدثةٍ إنّ الخلائقَ فاعلمْ شرُّها البِدَعُ

١٧ - الجمع مع التّفريق والتقسيم :

ومثاله نحو قوله تعالى : « يومَ يأتِ لا تكَلَّمُ نفسٌ إلاّ بإذنِه ، فمنهم شقيٌّ وسعيدٌ ، فأمّا الذين شَقُوا ففي النّار لهم فيها زفيرٌ وشهيقٌ خالدينَ فيها ما دامتِ السّمٰواتُ والأرضُ إلاّ ما شاءَ ربُّكَ إنْ

---

(١) الأعراف ١٢/٢٠٠

ربُّكَ فعّالٌ لما يريد ، وأمّا الّذين سُعِدوا ففي الجنّةِ خالدينَ فيها ما دامتِ السّمٰواتُ والأرضُ إلاّ ما شاءَ ربُّكَ عطاءً غيرَ مجذوذ »[1]
فقد ورد الجمع في قوله (يوم يأتِ لا تكلّمُ نفسٌ إلاّ بإذنه) وورد التفريق في قوله (فمنهم شقيٌّ وسعيدٌ) وورد التقسيم في قوله (فأمّا الذين شقوا .. إلى آخر الآية الثانية) .

وقد يُطلق التقسيم على أمرين آخرين :

أحدهما : أن تذكرَ أحوالُ الشيء مضافاً إلى كلٍّ ما يليقُ به ، نحو قول المتنبّي :

سأطلبُ حقّي بالقنا ومشايخٍ كأنّهمُ من طولِ ما التثموا مُرْدُ
ثِقالٌ إذا لاقَوْا خِفافٌ إذا دُعوا كثيرٌ إذا شدّوا قليلٌ إذا عُدّوا

فقد ذكر أحوال المشايخ وأضاف إلى كلّ حال ما يُناسبها .

الثاني : استيفاء أقسام الشيء ، نحو قوله تعالى : « يَهَبُ لمن يشاءُ إناثاً ويَهَبُ لمن يشاءُ الذُّكورَ أو يُزوّجهم ذُكراناً وإناثاً ويجعلُ من يشاءُ عقيماً »[2] .

١٨ ــ التجريد :

وهو : أن يُنتَزَعَ من أمرٍ ذي صفةٍ أمرٌ آخرُ مثلُهُ في تلك الصّفة مبالغةً في كمالها في المنتزعِ منه .

والتجريد أقسام :

(١) هود ١٠٥/٣٠٦

(٢) الشورى ٤٩ - ٦٤٥/٥٠

آ – منها ما يكون بواسطة (من التجريدية) نحوقولهم : (مِنْ فلانٍ صديقٌ حميم) أي : بلغ فلان من الصداقة حداً صحَّ معه أن يُستخلص منه آخر مثلهُ فيها .

ب – ومنها ما يكون بواسطة (الباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه) نحو قولهم : (لئن سألت فلاناً لتسألنَّ به البحرَ) .

ج – ومنها ما يكون بواسطة (الباء التجريدية الداخلة على المنتزع) نحو قول أحدهم :

وشوهاءَ تعدو بي إلى صارخِ الوغى   بمستلئِمٍ مثل الفنيق المُرَحَّلِ [1]

د – ومنها ما يكون بواسطة (في الداخلة على المنتزع منه) نحو قوله تعالى : « لهم فيهــا دارُ الخلدِ » [2] أي : في جهنم ، وهي دار الخلد .

هـ – ومنها ما يكون بغير واسطة ، نحو قول قتـادة بن مسلمة الحنفي :

فلئن بقيتُ لأرحلَنَّ بغزوة   تحوي الغنائمَ أو يموتَ كريمُ

فعنى بـ (كريم) نفسه ، فكأنه انتزع من نفسه كريماً مبـالغة في كرمه ، وقيل : تقدير الكلام (أو يموت مني كريمٌ) وهو تقدير فيه نظر لحصول التجريد وتمام المعنى بدون هذا التقدير .

و – ومنها ما يكون بطريق الكناية ، نحو قول الأعشى :

---

(١) شوهاء : فرس شوهاء ، أي : واسعة الأشداق وهي صفة محمودة . صـارخ الوغى : المستغيث في الحرب . المستلئم : لابس الدرع . الفنيق : الفحل المكرم عندأهله .

(٢) فصّلت ٢٨/٦٣٤

يا خيرَ من يركبُ المطيَّ ولا يشربُ كأساً بكفِّ من بخِلا

فقد نفى عن الممدوح الكريم الشربَ بكفِّ البخيل فأثبت له بذلك الشّرب بكف كريم .

ز ـ ومنها مخاطبةُ الانسان نفسه ، نحو قول المتنبي :

لاخيلَ عندك تهديها ولا مالُ فليسعدِ النطقُ إن لم تسعدِ الحالُ

وقول الأعشى :

ودِّع هريرة إنّ الرّكبَ مرتحلُ وهل تُطيقُ وداعاً أيها الرجُلُ

١٩ ـ المبالغة المقبولة :

المبالغة هي : أن يُدعى لوصف بلوغه في الشدة أو الضعف حداً مستحيلاً أو مستبعداً ، لئلا يظنّ أنه غير متناهٍ في الشدة أو الضعف .

وتنحصرُ المبالغة في التبليغ والإغراق والغلوّ ، لأن المدّعى إن كان ممكناً عقلاً وعادة فتبليغٌ ، نحو قول امرىء القيس :

فعادى عِداء بين ثورٍ ونعجة دِراكاً فلم ينضحْ بماء فيُغسَلِ

فقد وصف هذا الفرس بأنه أدرك ثوراً وبقرة وحشيين في مضمار واحد ولم يعرق وذلك غير ممتنع عقلاً ولا عادة .

وإن كان المدّعى ممكناً عقلاً لاعادة فإغراقٌ ، نحو قول عمرو بن الأيهم التغلبي :

ونكرِمُ جارَنا مادامَ فينا ونُتبِعُهُ الكرامَةَ حيث مالا

فقد ادعى أن جارهم لا يميل عنهم الى جهة إلا وهم يتبعونه الكرامة ، وهذا ممتنعٌ عادةً غير ممتنعٍ عقلاً .

وكلٌ من التبليغ والإغراق مقبول .

أما إذا كان المدَّعى غير ممكن عقلاً وعادة ففي المبالغة ِ غُلُـوٌّ ، نحو قول أبي نواس :

وأخَفْتَ أهلَ الشِّرْكِ حتى إنه لتخافُكَ النُطَفُ التي لم تُخْلَقِ

والمقبول من الغلوّ أصنافٌ :

آ ـ منها ما أُدخِلَ عليه ما يُقربهُ من الصّحَةِ ، نحو (يكاد) في قوله تعالى : « يكادُ زيتها يضيء ولو لم تمسسهُ نارٌ » .

ب ـ ومنها ما تضمَّنَ نوعاً حسناً من التخييل . نحو قول المتنبي :

عَقَدت سنابكها عليها عَثيراً لو تبتغي عَنَقاً عليه لأمكنا [1]

فقد ادعى تراكم الغبار المرتفع من سنابك الخيل فوق رؤوسها بحيث صار أرضاً يمكن سيرها عليه ، وهذا ممتنع عقلاً وعـادة ولكنه تخييل حسنٌ .

وقد اجتمع مادخله مقرّبٌ له من الصحة وما تضمن تخيلًا حسناً ، وذلك في قول القاضي الجرجاني :

يُخيَّلُ لي أن سُمِّرَ الشهبُ في الدُّجى

وشُدَّت بأهــدابي إليهنَّ أجفــاني

---

(١) السنابك : جمع سنبك وهو طرف الحافر . العثير : التراب . العنق : نوع من السير .

فقد أراد أن يصف الليل بالطول فقال يخيّل لي أن الشهب محكومة بالمسامير في الظلام لا تنتقل من مكانها ، وأن أجفان عيني قد شُدّت بأهدابها إلى الشّهب ، لطول سهري في هذا الليل ، فهذا تخيّل حسنٌ وزاده لفظُ (يخيّل) حسناً .

ج - ومنها ما أخرج مُخرَجَ الهزل والخلاعة ، نحو قول أحدهم :

أسكرُ بالأمس إن عزمتُ على الشُّرْ ... بِ غداً إنَّ ذا من العَجَب

٢٠ - المذهب الكلامي :

وهو : إيراد حُجّةٍ للمطلوب على طريقة أهل الكلام ، نحو قوله تعالى : « لو كان فيهما آلهةٌ إلا الله لفسدتا »[(١)] وقول النابغة الذبياني :

لئنْ كنتَ قدْ بلّغتَ عني وشايةً ... لمبُلِغكَ الواشي أغشُّ وأكذبُ

ولكنني كنت امرءاً ليَ جانبٌ ... من الأرض فيه مُسْترادٌ ومذهبُ

ملوكٌ وإخوانٌ إذا ما مدحتُهُمْ ... أحكّمُ في أموالهم وأقرّبُ

كفعلك في قوم أراك اصطفيتَهُمْ ... فلم تَرَهُمْ في مدحِهِم لك أذنبوا

٢١ - حُسنُ التّعليل :

وهو : أن يدّعى لوصف علةٌ مناسبةٌ له باعتبارٍ لطيفٍ غير حقيقيٍ .

وحسنُ التعليل أربعة أضربٍ ، لأن الصفة إما ثابتة قُصد بيان علتها ، أو غير ثابتة أريد إثباتها .

آ - فالصفة الأولى الثابتةُ المقصود بيان علتها :

---

(١) الأنبياء ٢٢/٢٨٤

١ ـ إما أن لا يظهرَ لها في العادة علّةٌ نحو قول المتنبي :

لم يَحكِ نائلَكَ السَّحابُ وإنما حُمَّتْ به فصبيبها الرُّحضاءُ (٢)

فقد أراد أن السحائب لا تقصد محاكاة جود الممدوح بطرها لأن عطاء الممدوح المتتابع أكثر من مائها وأغزر ، ولكنها ـ أي السحائب ـ حُمَّتْ حسداً للممدوح ، فالماء الذي ينصبُّ منها هو عرق تلك الحمّى .

٢ ـ أو يَظْهرَ لها عِلةٌ غيرُ المذكورة ، نحو قول المتنبي في مدح بدر بن عمّار :

ما به قتلُ أعاديه ولكنْ يتّقي إخلافَ ماترجو الذّئابُ

فإنّ قتلَ الأعداء في العادة لدفع مضرّتهم لا لما ذكره من أنّ الباعث على قتل الأعداء عنده ما اشتهر وعرف به حتى لدى الذئاب من كرم فهو إذا غدا للحرب ، رجت الذئاب أن يتّسع عليها رزقها ، وتنال من لحوم أعدائه القتلى ، وما كان ليُخيّب لها مطلباً .

ب ـ والصفة الثانية غير الثابتة ، والمراد إثباتها :

١ ـ إما ممكنةٌ ، نحو قول مسلم بن الوليد :

يا واشياً حسُنتْ فينا إساءتهُ نجّى حذارُكَ إنساني من الغرقِ (١)

فإن استحسان إساءةِ الواشي ممكنٌ ، لكنْ لمّا خالفَ الناس فيه عقّبهُ بأن حذاره منه نجّى إنسانه من الغرق في الدموعِ

٢ ـ أو غيرُ ممكنةٍ ، نحو قول أحدهم :

لو لمْ تكنْ نيّةُ الجوزاءِ خدمتهُ لمَا رأيتَ عليها عِقدَ مُنتَطِقِ

(٢) النائل : العطاء . الرحضاء : العرق أثر الحمّى .

(١) حذارك : حذاري إياك . إنساني : إنسان عيني .

فنيّةُ الجوزاء خدمة الممدوح صفةٌ غير ممكنةٍ قُصِدَ إثباتها .
وأُلحقَ بحسنِ التعليلِ ما يُبنى على الشكّ ، نحو قول أبي تمّام :

كأنَّ السَّحابَ الغرَّ غيَّبنَ تحتها حبيباً فما ترقى لهُنَّ مدامعُ [1]

فقد علّل على سبيل الشكّ نزول المطر من السحاب بأنها غيّبت حبيباً تحت الرُّبا .

٢٢ - التفريعُ :

وهو أن يثبَتَ حكمٌ لِمتعَلّقِ أمرٍ بعد إثباته لمتعلّقِ أمرٍ آخرَ ، نحو قول الكميْتِ بن الأسدي في مدح أهل البيت :

أحلامُكمْ لِسقامِ الجهلِ شافيةٌ كما دماؤكمُ تَشْفي من الكَلَبِ

فقد أثبت لدمائهم أنّها تشفي من داء الكلب بعد أن أثبت لأحلامهم أنها تشفي من سقام الجهل .

٢٣ - تأكيد المدح بما يشبه الذمّ :

وهو ضربان :

الأولُ ، وهو الأفضل : أن يُستثنى من صفةِ ذمٍّ منفيّةٍ عن الشيء صفةُ مدحٍ بتقديرِ دخولها فيه ، نحو قول النابغة الذبيانيّ :

ولا عيبَ فيهم غيرَ أنّ سيوفَهُمْ بهنَّ فلولٌ من قراعِ الكتائبِ

أي : إن كان فلولُ السيفِ عيباً ، فقد أثبت الشاعر شيئاً من العيب على تقديرِ كون فلول السيوف من العيب ، وهذا محالٌ لأنه كناية عن

(١) الضمير (ها) في (تحتها) يعود على الربا في بيتٍ سابقٍ .

كمال الشجاعة فهو في المعنى تعليقٌ بالمحالِ ، وتأكيدُ المدح في هذا الضرب من وجهين : أحدهما : أنه كدعوى الشيء ببينّـةٍ كأنّـه استدلّ على أنه لا عيبَ فيهم بأن ثبوت عيبٍ فيهم معلقٌ بكون فلول السيف عيباً وهو محالٌ ، والآخر : أن الأصل في الاستثناء الاتصال (أي : دخول المستثنى في المستثنى منه) فذكرُ أداة الاستثناء قبل ذكر ما بعدها يوهم إخراج شيء مما قبلها فيكون شيء من صفة الذمّ ثابتاً ، فإذا وليها صفةُ مدحٍ جاء التأكيد لكونه مدحاً على مدح .

والثاني : أنْ يُثْبتَ لشيءٍ صفةُ مدح ، وتُـعقّبَ بأداة استثناء ، يليها صفـة مدح أخـرى له ، نحو : (أنا أفصحُ العرَب بيدَ أني من قريش) وأصل الاستثناء فيه أن يكون منقطعاً لكنّه لم يُقدّرْ متصلاً ، بل بقي على حاله من الانقطاع فلا يفيد التـأكيد إلا من الوجه الثـاني (وهو أنّ الأصل في الاستثناء الاتصال فذكر أداته قبل ذكر المستثنى يوهم إخراج شيء مما قبلها من حيث أنّـه استثناء ، فإذا ذكر بعد الأداة صفة مدح أخرى جاء التأكيد) ولهذا كان الضربُ الأولُ (وهو أن يُستثنى من صفةِ ذمٍّ منفيّةٍ عن الشيء صفة مدح بتقدير دخولها فيه) أفضلَ من هذا الضرب الثاني .

ومن تأكيد المدح بما يشبه الذمّ ضربٌ آخر ، نحو قوله تعـالى : « وما تنقِمُ منّا إلا أن آمنّا بآيات ربّنا »[1] أي (وما تعيب منـا إلا مفخرة أعظم من المفاخر كلها وهي الإيمان بآيات الله) ، والاستدراك في هذا الباب كالاستثناء كما في قول بديع الهمذاني :

هو البدرُ إلا أنّه البحرُ زاخراً ... سوى أنّه الضرغامُ لكنه الوَبلُ

فقوله (لكنّه الوبل) استدراك يفيد من التأكيد ما يفيده الاستثناء

---

(١) الأعراف ١٢٦/٢١٨

في الآية لأنه استثناء منقطع وعلى هذا تكون (إلاّ) في الآية بمعنى (لكنْ) .

٢٤ ـ تأكيد الذم بما يشبه المدحَ :

وهو ضربان :

الأوّل : أنْ يُستثنى من صفة مدح منفيّةٍ عن الشيء صفةُ ذمٍّ ، بتقديرِ دخولها فيها ، نحو : (فلانٌ لا خيرَ فيه إلاّ أنه يسيءُ إلى من أحسنَ إليه) .

الثاني : أن يُثبتَ للشيء صفةُ ذمٍّ وتَعقّبَ بأداة استثناء ، تليها صفةُ ذمٍّ أخرى له ، نحو : (فلانٌ فاسقٌ إلا أنه جاهل) وتحقيقها على قياس مرّ في حيّز تأكيد المدح بما يُشبه الذمّ .

٢٥ ـ الاستتباعُ :

وهو المدح بشيء على وجهٍ يستتبعُ المدح بشيءٍ آخر ، نحو قول المتنبيّ :

نَهَبْتَ من الأعمارِ ما لو حويْتَهُ لَهُنِّئَتِ الدنيا بأنّك خالد

فقد مدحه بالنهاية في الشجاعة إذ كثّر قتلاه بحيث لو ورث أعمارهم لخلد في الدنيا ، وذلك على وجهٍ استتبع مدحَهُ بكونه سبباً لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا مهنّأةً بخلوده ، وفي البيت أيضاً مدحٌ له من وجهين آخرين ، الأوّل : أنه نهبَ الأعمارَ دونَ الأموال ، والثاني : أنّه لم يكن ظالماً في قَتْلِ منْ قتَلَ لأنّه لم يقصدْ بذلك إلا صلاح الدنيا وأهلها .

٢٦ - الإدماج :

وهو : أن يُضمَّن كلام سيق لمعنىً ما معنىً آخر ، والإدماج أعمّ من الاستتباع لشموله المدح وغيره ، ومثل الإدماج قول أبي الطيب المتنبي يصف طول الليل عليه :

أقلِّبُ فيه أجفاني كأني ... أَعُدُّ بها على الدهر الذُّنوبا

فإنه ضمّن وصف الليل بالطول ، الشكاية من الدهر .

٢٧ - التوجيه :

نحو قول بشار بن برد واصفاً أعور :

خاطَ لي عمروٌ قباءْ ... لَيْتَ عينيهِ سواءْ

فإن قوله (ليتَ عينيهِ سواءْ) يحتمل تمني أن تصير العين العوراء صحيحة فيكون مدحاً أو بالعكس فيكون ذماً .

قال السكاكي : ومن التوجيه متشابهات القرآن باعتبار وهو احتمالها الوجهين المختلفين مع عدم وجود التضاد كما في في التوجيه عموماً .

٢٨ - الهزل الذي يُرادُ به الجِدّ :

نحو قول أبي نواس :

إذا ما تميميٌّ أتاكَ مفاخراً ... فقُل عَدِّ عن ذا كيفَ أكلك للضَّبِّ

فقد أورد قوله هذا على سبيل الهزل والمراد به الجِدّ ، وكانت تميمٌ تُكثِرُ أكل الضبّ وتعيّر به .

ومن أمثلة الهزل المراد به الجد قول امرىء القيس :

وقد علمتْ سلمى وإن كان بعلها ... بأنّ الفتى يَهذي وليسَ بفعّالِ

٢٩ ـ تجاهل العارف :

وهو : سوق المعلوم بِساقِ غيره لنُكتةٍ ، ومن النكَتِ :

آ ـ التوبيخ ، نحو قول ليلى بنت طريف الخارجيّة في رثاء أخيها :

أيا شجرَ الخابورِ مالك مورقاً   كأنك لم تجزع على ابن طريفِ

ب ـ المبالغة في المدح ، نحو قول البحتريّ :

أَلمعُ برقٍ سرى أم ضوءُ مصباحِ   أم ابتسامتُها بالمنظر الضاحي[1]

ج ـ المبالغة في الذمّ ، نحول قول زهير بن أبي سُلمى :

وما أدري وسوف إخالُ أدري   أقومٌ آل حصنٍ أم نساءُ[2]

د ـ التدله في الحبّ ، نحو قول قيس بن الملوّح :

باللهِ يا ظبياتِ القاعِ قُلنَ لنا   ليلايَ منكنّ أم ليلى من البشرِ

٣٠ ـ القول بالموجب :

وهو ضربان :

أحدهما : أن تقع صِفةٌ في كلام غيرنا كناية عن شيء أثبت له فنُثبِتها لغيره من غير تعرّضٍ لثبوت ذلك الحكم له أو انتفائه عنه ، نحو قوله تعالى : « يقولونَ لئِنْ رجعنا إلى المدينة ليُخرِجَنّ الأعزُّ منها الأذلّ ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين »[3] فالمنافقون كنّوا

---

(١) المنظر : أراد به الوجه . الضاحي : الظاهر المُشرق .

(٢) القوم أراد بها جنس الرجال .

(٣) المنافقون ٨/٧٣٨

بالأعز عن فريقهم ، وبالأذل عن فريق المؤمنين ، وأثبتوا للأعـز صفة الإخراج ، فأثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العـزة لله ولرسوله وللمؤمنين من غير تعرّض لثبوت حكم الإخراج للموصوفين بصفة العزة ولا لنفيه عنهم .

الثاني : حَمْل لفظ وقع في كلام الآخرين على خلاف مراده بمـا يحتمله بذكر متعلقه ، نحو قول ابن حجاج البغدادي :

قُلتُ : ثقَّلْتُ إذ أتيتُ مراراً ‏ ‏ ‏ ‏ قال ثقلَّتُ كاهـلي بالأيادي

فصاحب الشاعر يقول له : قد ثقلت عليك بكثرة زياراتي ، فيصرفه عن رأيه ، ويَنْقل كلامه الى معنىً آخر وهو تثقيل عـاتقه بالأيادي والنّعمِ .

٣١ ـ اسلوب الحكيم :

هو : تلقي المخاطب بغير ما يترقبه وذلك إما بحمل كلامه على غير ما كان يقصد ويريد ، تنبيهاً على أنه كان ينبغي له أن يقصد هذا المعنى :

نحو قول القبعثري للحجاج بن يوسف الثقفي ، إذ قال له الحجاج متوعداً (لأحملنَّكَ على الأدهم) يريد : القيد الحديد الأسود ، فقال القبعثري : (مثل الأمير يُحمَل على الأدهم والأشهب) يريد : الفرس الأسود والأبيض ، فقال له الحجاج : (أردت الحديدَ) فقال القبعثري : (لأن يكون حديداً خيرٌ من أن يكون بليداً) ومراد القبعثري في هذا تخطئة الحجاج بأن الأليقَ به الوعد لا الوعيد .

وإما بترك سؤاله والإجابة عن سؤال لم يسأله ، تنبيهاً على أنه كان ينبغي له أن يسأل هذا السؤال ، نحو قوله تعالى : « يسـألونك عن الأهلّةِ قل هي مواقيت للناس والحج » فقـد سألوا عن النجوم وعن

ماهيتها فجاء الجواب على غير ما يتوقعون مبيناً أن الأهلة مواقيت للناس في المعاملات والعبادات [1] إشارة إلى أن الأولى بالسائلين أن يسألوا عن هذا .

٣٢ ـ الاطراد :

هو : أن تأتي بأسماء الممدوح أو غيره وآبائه على ترتيب الولادة من غير تكلف ، نحو قول أحدهم .

إن يقتلوكَ فقد ثللتَ عروشهُم بِعُتَيْبَةَ بنِ الحارث بن شهابِ

(١) البقرة ٣٩/١٨٩

الفصل الثاني
في
المحسنات اللفظية

وسنستعرض من المحسّنات اللفظية سبعة أنواع :

١ ـ الجناس :

ويقع بين لفظين ، والجناس بين اللفظين تشابههما في اللفظ .

وللجناس أضرب متعددة :

آ ـ فالتام منه يكون باتفاق اللفظين في أنواع الأحرف وأعدادها وهيآتها وترتيبها وهو على أنواع :

آ ـ المماثل : ويكون لفظاه من نوع واحد كاسمين ، نحو قوله تعالى : « ويومَ تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة »[١].

٢ - المستوفى : ويكون لفظاه من نوعين مختلفين ، نحو قول أبي تمام :

ما ماتَ من كَرَمِ الزمانِ فإنّه   يحيا لدى يحيى بنِ عبدِ الله

(١) الروم ٥٥/٥٤١

٣ ـ جناس التركيب : وهو الجناس الذي يكون أحد لفظيه مركبا ، فإن اتفقا بالخط خص باسم المتشابه ، نحو قول أحدهم :

إذا مَلِكٌ لم يكنْ ذاهِبَهْ   فدَعهُ فدولتُهُ ذاهِبَهْ [1]

وإلا خص باسم المفروق ، وذلك لافتراق اللفظين في صورة الكتابة ، نحو قول أحدهم :

كُلُّكم قد أخذَ الجا   مَ ولا جامَ لنا
ما الذي ضرَّ مُديرَ الجـ   ـام لو جاملنا [2]

ب ـ المحرّفُ : يكون باختلاف اللفظين في هيئات الأحرف ، وسمّي محرفاً لانحراف هيئة اللفظ عن هيئة الآخر ، نحو قولهم : (جبّةُ البُرْدِ جُنّةُ البَرْدِ) [3] ونحو قولهم :(الجاهل إما مُفْرِطٌ أو مُفَرِّط) [4] والحرف المشدّد في حكم المخفّف، ونحو قولهم :) البِدعةُ شَرَكُ الشِّرك) ونحو قول أبي العلاء المعري:

والحُسنُ يظهرُ في بيتين رونقُهُ   بَيتٌ من الشَّعرِ أو بيتٌ من الشِّعَرِ

ج الناقصُ : يكون باختلاف اللفظين في أعداد الأحرف ، وسُمّيَ ناقصاً لنقصان أحرف أحد اللفظين عن الآخر .

---

(١) لم يكن ذاهبه : أي : لم يكن صاحب هبةٍ وعطاء . دولته ذاهبه : أي : غير باقية .

(٢) الجام : إناء يُشرب فيه الخمر . مدير الجام : الساقي .

(٣) جبـّة وجنـّة : ليسا موضع الشاهد ، وأما ما ورد فيهما من جناس فهو من الجناس اللاحق . والجنـّة : الوقاية .

(٤) مُفرِط : من الإفراط:وهو تجاوز الحد . ومُفرّط:من التفريط وهو التقصير.

ويكون النقص إما بحرف في **الأول** ، نحو قوله تعالى : «والتفّت الساقُ بالساقِ إلى ربّك يومئذٍ المسَاقُ » [1] أو بحرف في **الوسط** ، نحو : (جَدّي جهدي) أو بحرف في **الآخِر** ، نحو قول أبي تمام :

يمدوُن من أيدٍ عواصٍ عواصمٍ تصولُ بأسيافٍ قواضٍ قواضبِ

وربّما سمّي هذا القسم الأخير **بالمطَرّفِ** لتطرّف الزيادة فيه .

ويكون النقصُ بأكثر من حرفٍ ، نحو قول الخنساء .

إنّ البكاءَ هو الشفّا ءُ من الجوي بين الجوانح

وربما سمّي هذا القسمَ **بالمذيّلِ** ، لأن الزيادة في آخره جاءت كالذيل .

د ـ **فإن اختلفَ اللفظان** في أنواع الأحرف فيُشترطُ أن لايقع الاختلافُ بأكثر من حرفٍ ، ثم الحرفان إنْ كانا متقاربين سمّي **مضارعاً** لمضارعة المباين من اللفظين لصاحبه في المخرج ، وهو إمّا في **الأول** ، نحو : (بيني وبين كِنّي ليلٌ **دامسٌ** و طريق **طامسٌ**) [2] أو في **الوسط** ، نحو : (وهم ينهَونَ عنه وينأونَ عنه) ، أو في **الآخِرِ** ، نحو : (**الخيلُ** معقود بنواصيها **الخيرُ**) . وإن لم يكن الحرفان متقاربين سمّي **لاحقاً** ، وهو أيضاً إما في **الأول** ، نحو قوله تعالى : « وَيلٌ لكلّ **همزةٍ لمزةٍ** » [3] أو في **الوسط** ، نحو قوله تعالى : « ذلِكمْ بما كنتمْ **تفرحون** ، في الأرض بغير الحقّ

(١) القيامة ٢٩ ـ ٧٧٣/٣٠

(٢) الكن : المنزل .

(٣) الهُمَزَة ٨١٠/١

وبما كنتم تمرحون »[1] أو في الآخر ، نحو قوله تعالى : « وإذا جاءهم أمرٌ من الأمنِ »[2] .

هـ ـ تجنيس القلب : ويكون باختلاف اللفظين في ترتيبِ الأحرف ، وهو على أربعة أنواع :

١ ـ قلبُ كل ، نحو : (حسامُهُ فتحٌ لأوليائهِ حتفٌ لأعدائهِ)

٢ ـ قلبُ بعض ، نحو : (اللهمّ استُر عوراتنا وآمنْ روعاتنا)

٣ ـ المقلوبُ المجنّحُ : (وهو إذا وقع أحدُ اللفظين في أول البيت واللفظُ الآخرُ في آخر البيت .

٤ ـ المزدوَجُ والمكرّرُ والمردّدُ ،ويُسمى كذلك إذا ولي أحد المتجانسين الآخرَ ، نحو قوله تعالى : « وجِئْتُكَ من سبأٍ بنبأٍ يقينٍ »[3] .

و ـ ويلحَقُ بالجناسِ شيئان :

الأول : أن يجمع الاشتقاقُ اللفظين ، نحو قوله تعالى : « فأقِمْ وَجهكَ للدّين القيّم »[4] .

الثاني : أن تجمع المشابهة اللفظين ، وهي مايشبه الاشتقاق ، نحو قوله تعالى : « قال إني لعملِكُمْ من القالِينَ »[5] .

٢ ـ رد العجز على الصدر :

ويقع في النثر وفي الشعر :

---

(١) غافر ٧٥/٦٢٨

(٢) النساء ٨٣/١٢٠

(٣) النمل ٢٢/٥٠١

(٤) الرّوم ٤٣/٥٤٠

(٥) الشعراء ١٦٨/٥٩٤

آ ـ ويكون ردّ العجز على الصدر في النثر بجعل أحـدِ اللفظين المكررينْ أو المتجانسين أو الملحقينْ بها في أول الفقرة، واللفظُ الأخر في آخر الفقرة، نحو قوله تعالى: « وتخشى الناسَ واللهُ أحَقُّ أنْ تخشاهُ » [1] ونحو قولهم: (سائلُ اللئيم يرجـعُ ودمعه سائلٌ)، ونحو قوله تعالى: « استغفروا ربّكمْ إنّه كان غفّاراً » [2] ونحو قوله تعالى: « قال إني لعملِكمْ من القالين » [3].

ب ـ ويكون في النظم بجعلِ أحد اللفظين المكررين أو المتجانسين أو الملحقين بها في آخر البيتِ، واللفظ الآخر في صدر المصراع الأول أو في آخرهِ أو في صدر المصراع الثاني، نحو قولِ الاقيشر:

سريعٌ إلى ابن العمِّ يلطمُ وجههُ   وليس إلى داعي الندى بسريع

وقول الصمّة بن عبد الله القشيري:

تمتـع من شمـيم عَرارِ نجـدِ   فما بعـد العشيـةِ من عَـرَارِ

وقول أبي تمام:

ومن كان بالبيض الكواعب مغرماً   فما زِلتُ بالبيض القواضب مغرماً

وقول ذي الرّمّة:

وإنْ لم يكنْ إلا معرَّجَ ساعةٍ   قليـلاً فإني نافـعٌ لي قليلُـها

(١) الأحزاب ٣٧/٥٥٨
(٢) نوح ١٠/٧٦٢
(٣) الشعراء ١٦٨/٤٩٥

وقول القاضي الأرجانيّ :

دعـاني من ملامِكما سَفاهـاً   فداعي الشوقِ قبْلكما دعـاني

وقول الثعالبيّ :

وإذا البلابلُ أفصحتْ بلغاتِهـا   فانفِ البلابلَ باحتساءِ بلابلِ[1]

وقول الحريريّ :

فمشفوفٌ بآياتِ المثـاني   ومفتونٌ برناتِ المثاني[2]

وقول القاضي الأرجانيّ :

أمّلتُهـــم ثمَّ تأملتُهـــمْ   فلاحَ لي أنْ ليس فيهم فَـلاح

وقول البحتريّ :

ضرائِبُ أبدَعتها في السَّماحِ   فلسنا نرى لـك فيهـا ضريباً[3]

وقول امرىء القيس :

إذا المرءُ لم يخزُنْ عليـه لسانَهُ   فليسَ على شيءٍ سواهُ بخزّانِ

وقول أبي العلاء المعري :

لواختصرتُم منَ الإحسانِ زرتكم   والعذب يهجر للإفراط في الحصر

وقول ابن عيينة المهلبي :

---

(١) البلابل (الأولى) جمع بلبل : وهو الطائر المعروف ، والبلابل (الثانية) جمع بلبال : وهو الحزن ، والبلابل (الثالثة) جمع بلبلة : وهو إبريق الخمر .

(٢) المثاني (الأولى) : القرآن ، والمثاني (الثانية) : أوتار المزامير .

(٣) الضرائب : جمع ضريبة وهي : الطبيعة والسجيّة ، والضريب : المثل .

فدَعِ الوَعيدَ فما وعيدكَ ضائري   أطنينُ أجنحةِ الذُّبابَ يَضيرُ

وقول أبي تمام :

وقدْ كانت البيضُ القواضبُ في الوغى
بواتِرَ فهيَ الآنَ من بَعدِهِ بُترُ

٣ ـ السجعُ :

وهو : تواطؤ الفاصلتين من النثرِ على حرْفٍ واحد ، وهو معنى قول السكاكي : هو في النثر كالقافية في الشّعرِ ، وهو :

آ ـ مطرّفٌ : إن اختلفا في الوزن ، نحو قوله تعالى : « مالكمْ لاترجونَ لله وقارا وقد خلقكم اطواراً » [1] .

ب ـ ترصيعٌ : إن كان مافي إحدى القرينتين (الفقرتين) أو أكثره مثل مايقابله من الأخرى في الوزن والتقفية ، نحو قول الحريري : (فهو يطبعُ الأسجاع بجواهر لفظه ، ويقرعُ الأسماع بزواجر وعظِهِ) فأن يطبع ويقرع ، والأسجاع والأسماع ، وجواهر وزواجر كلّها أسجاع جعلت الكلام مرصعاً .

ج ـ متواز : إن لم يكن مافي إحدى القرينتين ولاأكثره مثلَ مايقابله من الأخرى في الوزن والتقفية كان السجع متوازياً ، ومثاله قول الله تعالى : « فيها سُررٌ مرفوعةُ وأكوابٌ موضوعةٌ » [2] .

---

(١) نوح ١٣ - ٧٦٢/١٤
(٢) الغاشية ١٣ - ٩٦/١٤

وقال ابن الأثير : أحسن السّجع ماتساوت قرائنه ، نحو قوله تعالى : « في سِدْرٍ مخضودٍ وطَلْحٍ منضودٍ وظِلٍّ ممدودٍ »[1] ثمّ يأتي في الدرجة الثانية ماطالت قرينته الثانية ، نحو قوله تعالى : « والنّجم إذا هوى ما ضلّ صاحِبُكُمْ وما غوى »[2] أو ما طالت قرينته الثالثة ، نحو قوله تعالى : «خذوه فغُلّوه ثم الجحيمَ صَلّوه»[3] ، ولا يصحُّ أن يَليَ قرينةٌ قرينةً أقصرُ منها كثيراً .

والأسجاعُ مبنيّةٌ على سكونِ الأعجازِ ، نحو قولهم : (ما أبعدَ ما فاتَ وما أقربَ ما هو آت) .

قيل : ولا يُقال في القرآن أسجاعٌ ، وذلك لانّ السجعَ نوع من الكلامِ يعتمدُ الصنعةَ وقلّما ينجو من التكلُّفِ ، وإنّما يقال في القرآن فواصلٌ .

وقيل : السّجعُ غيرُ مختصٍّ بالنثر ، ومثالُهُ من النّظمِ قولُ أبي تمّام :

تجلى بهِ رُشدي وأثْرَتْ به يدي وفاضَ بهِ ثِمْدِي وأورى بهِ زَنْدِي[4]

وقولُ ذي الرّمّةِ :

كحلاءُ في بَرَجٍ صفراءُ في نعجٍ كأنها فِضةٌ قد مسها ذَهَبٌ

ومن السجع على هـذا القول ما يُسمّى التّشطيرَ ، وهو جعلُ كلٍّ من شطري البيت سجعةً مخالفةً لأختها ، نحو قول أبي تمّام :

---

(١) الواقعة ٢٨ - ٢٩/٩١٠

(٢) النجم ١/٦٩٧

(٣) الحاقّة ٣١ - ٣٢/٧٥٧

(٤) الثمد : الماء القليل لا مادّة له ، والمُراد به هنا : المال القليل .

تدبيرُ معتصمٍ بالله مُنتقمٍ   للهِ مرتغبٍ في الله مُرتقبِ

ومن السجع كذلك ما يُسمّى التصريعَ ، وهو جَعْلُ العروضِ مقفّاةً تقفيةَ الضربِ ، ومثاله قول امرىء القيس :

أفاطِمُ مهلاً بعضَ هذا التدلل   وإنْ كنتِ قد أزمعت صرمي فأجملي

وقوله أيضاً :

قفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ   بسِقطِ اللوَى بين الدَّخُولِ فحوملِ

٤ ـ الموازنة :

وهي تساوي الفاصلتين في الوزنِ دونَ التّقفيةِ ، نحو قوله تعالى : « ونمارِقُ مصفوفةٌ وزرابيُّ مبثوثةٌ »(١) ، فلفظا مصفوفة ومبثوثة متساويان في الوزن لا في التقفية لأنّ الأول على الفاء والثاني على الثاء ، فإنْ كان ما في إحـــدى القرينتين أو أكثرُهُ مِثْلَ ما يقابلُهُ من الأخرى في الوزن ، خصّ باسم المماثلة ، نحو قوله تعالى : « وآتيناهما الكتابَ المستبينَ وهديناهما الصِّراطَ المستقيمَ »(٢) ، وقولِ أبي تمّام :

مهَـــا الوحشِ إلا أنَّ هاتا أوانسٌ
قَنـا الخَطِّ إلا أنَّ تِلكَ ذوابِلُ (٣)

٥ القلب :

وهو أن يكون الكلامُ بحيث إذا قُلبتْ أحرفُهُ لم تتغير قراءتُه ،

(١) الغاشية ١٥ - ٧٩٦/١٦

(٢) الصافّات ١١٧ - ٥٩٥/١١٨

(٣) المهـــا جمع مهاة : وهي البقرة الوحشية . الخط : موضع تنسب إليه الرماح المستقيمة . والبيت فيه وصف للنساء بسَعة العيون وطول القدود .

على أن يكون جيّدَ السبك منسجمَ المعاني ، ويكون هذا النوع في النظم والنثر ، وقد ورد في النّظم في نحو قول القاضي الأرجاني :

مودّتُه تدومُ لكلّ هولٍ وهل كُلُّ مودّتُه تَدومُ

كما ورد في التنزيل ، نحو قوله تعالى : « كلٌّ في فَلَكٍ »[1] ، ونحو قوله جلّ شأنه وعلا : « وربّكَ فكبّر »[2] .

٦ ـ التّشريعُ :

ويُسمّى التوشيعَ أيضاً ، وهو بناءُ البيت على قافيتين يَصِحُّ المعنى عند الوقوفِ على كلّ منها ، نحو قولِ الحريريّ :

يا خاطبَ الدُّنيا الدّنيّةِ إنها شركُ الرّدى وقرارةُ الأكدارِ

فالبيتُ من بحرِ الكاملِ ، ويجوز الوقوفُ على (الرّدى) فيكون البيتُ من مجزوءِ الكاملِ .

٧ ـ لزوم ما لا يلزم :

وهو أن يجيءَ قبلَ حرف الرّويّ أو ما في معنـاه من الفاصلة ما ليسَ بلازمٍ في السّجْعِ ، نحو قولهِ تعالى : « فأمّا اليتيمَ فلا تقهرْ وأمّا السائلَ فلا تنهرْ »[3] وقولِ عبد الله بن الزبير الأسدي في عمرو ابن عثمان بن عفّان :

---

(١) الأنبياء ٤٢٩/٣٣
(٢) المدّثر ٧٦٩/٣
(٣) الضحى ٨٠٢/٩

سأشكرُ عمْراً ما تراخت مَنيَّتي ... أياديَ لم تُمنَنْ وإنْ هي جلَّتِ[1]

فتىً غيرُ محجوبِ الغِنى عن صديقه ... ولا مُظهِرُ الشكوى إذا النعلُ زلَّتِ[2]

رأى خَلَّتي من حيثُ يخفى مكانُها ... فكانت قذى عينيه حتى تجلَّتِ[3]

---

(١) لم تمنن : لم تُخلط بمنّة .

(٢) إذا النعل زلّت : كناية عن نزول الشرّ والمحنة .

(٣) خَلّتي : فقري ، والخلّة : الخصاصة والفقر .

خاتمة

في السّرقات الشعرية وما يتّصل بها وغير ذلك

١ ـ اتّفاقُ القائلين إنْ كان فيما يشترك فيه النّاس عامّة من الأغراض والمقاصد ، نحو : الوصف بالشّجاعةِ والسّخاءِ لا يُعَدُّ سرقةً ، لتقرُّرِهِ في العقول والعادات .

٢ ـ واتّفاقُ القائلين إنْ كان في طريق الدلالة على الغرض ، كالتشبيه والمجاز والكناية ، وكذكر هيئاتٍ تدلُّ على الصِّفةِ لاختصاصها بمن هي له ، نحو : وصف الجوادِ بالتهلُّلِ عند ورودِ العُفاةِ ، والبخيلِ بالعُبوسِ مع سَعةِ اليد ، فان اشتركَ النّاس في معرفةِ وجه الدلالة ، لاستقراره في العقول والعادات ، كتشبيهِ الشجاع بالأسدِ ، والجوادِ بالبحرِ ، فهو كالأوّل ، أي : كالاتّفاق فيما يشترك فيه النّاس عامة من الأغراض في أنّه لا يُعتبر سرقة ، وإنْ لم يشتركْ النّاس في معرفة وجه الدلالة ، بأنْ كان مما لا يُنال إلا بفكر جاز أن يُدّعى فيه السّبق والزّيادة ، وهو ضربان : خاصيٌّ في نفسه غريبٌ ، وعاميٌّ تُصُرِّفَ فيه بما أخرجه من الابتذالِ إلى الغرابة ، كما مرّ في باب التشبيه والاستعارة .

فالأخذ والسّرقة نوعان :

ظاهر وغير ظاهر .

آ ـ **الظاهر** هو : أنْ يؤخَذَ المعنى كلُّه مع اللفظ كلّه أو بعضِه أو وحدَه ؛ فإنْ أخِذَ كلّه من غير تغييرٍ لنظمِهِ فهو مذمومٌ ، لأنّه سرقةٌ محضةٌ ، ويسمّى **نسخاً وانتحالاً** ، كما حُكيَ عن عبدِ اللهِ ابن الزبير أنّه فعل ذلك بقولِ معن بن أوسٍ :

فإذا أنتَ لم تُنصف أخاكَ وجدتهُ على طرف الهِجران إن كان يعقلُ

ويركب حدَّ السيف من أن تَضيمهُ إذا لم يكن عن شفرة السيف مَزحل

وإن اخذ اللفظ كلهُ مع تغيير لنظمه ، أو أخذ بعض اللفظ ، سميَ **إغارة ومسخاً** ، فإن كان الثاني [1] أبلغ لاختصاصه بفضيلةٍ كحسن السبك أو الاختصار أو الإيضاح أو زيادة معنى ، فهو ممدوحٌ ، نحو قول بشار بن بُردٍ :

من رقبَ الناسَ لم يظفر بحاجته وفاز بالطيِّباتِ الفاتكُ اللهجُ

وقول سَلْم :

من راقبَ الناسَ ماتَ هماً وفاز باللذّة الجَسورُ

وإن كان دونهُ فمذموم ، نحو قول أبي تمّام :

هيهاتَ لا يأتي الزمانُ بمثلهِ إنّ الزمانَ بمثلِهِ لبخيلُ

وقول أبي الطيّب :

أعدى الزمانَ سخاؤه فسخا به ولقد يكونُ به الزّمان بخيلا

---

(١) وهو أن يؤخذ اللفظ كله مع تغيير لنظمه ، أو يؤخذ بعض اللفظ .

وإنْ كان مثلهُ فأبعد من الذمّ ، والفضل للأوّل [١] ، نحو قول أبي تمام :

لو حارَ مُرتادُ المنيةِ لم يَجدْ إلا الفراقَ على النفوسِ دليلاَ

وقول أبي الطيّب :

لولا مفارقةُ الأحبابِ ماوجَـدَتْ
لهـا المنـايا إلى أرواحنـا سبُلا

وإن أخذ المعنى وحده سُمّي إلماماً وسلخاً . وهو ثلاثةُ أقسام أوّلها ، نحو قول أبي تمّام :

هو الصُّنعُ إنْ يَعْجَلْ فخير وإنْ يَرِثْ
فَلَلرّيثُ في بعضِ المواضعِ أنفعُ

وقول أبي الطيّب :

ومِنَ الخيرِ بُطءُ سَيبِكَ عني أسرَعُ السُّحبِ في المسيرِ الجَهَامُ

وثانيها ، نحو قول البحتري :

وإذا تألقَ في النَّدِيّ كلامُهُ الـ مصقولُ خِلتَ لسانهُ من عَضْبِهِ

وقول أبي الطيب :

كأن ألسُنَهُم في النُّطقِ قد جُعلتْ على رماحِهمْ في الطعنِ خُرْصَانا

وثالثها ، نحو قول الأعرابي :

ولَم يَكُ أكثرَ الفتيانِ مالاً ولكِنْ كان أرحبَهُمْ ذِراعا

---

(١) وهو أن يؤخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه .

وقول أشجعَ :

وليسَ بأوسعهم في الغِنى ولكِنَّ معروفَهُ أوسعُ

ب - **وغيرُ الظاهر** ، وهو على أقسام :

١ً - أن يتشابه المعنيان ، نحو قول جرير :

فلا يَمْنَعْكَ من أرَبٍ لحاهُمْ سواءٌ ذو العِمامَةِ والخِمارِ

وقول أبي الطيّب :

ومن في كفِّهِ منهم قناة كمَنْ في كفِّهِ منهم خِضابُ

٢ً - أن يُنقَلَ المعنى إلى معنىً آخر ، نحو قول البحتريّ :

سُلِبوا وأشرقَتِ الدِّماءُ عليهم مُحمرَّةً فكأنّهُمْ لم يُسلَبوا

وقول أبي الطيّب :

يَبِسَ النجيعُ عليه وهو مُجرَّدٌ من غِمدِهِ فكأنما هو مُغمدُ

٣ً - أن يكون المعنى الثاني أشمل من المعنى الأول ، نحو قول جرير :

إذا غضبتْ عليك بنو تميمٍ وجدتَ الناسَ كلَّهُمُ غِضابا

وقول أبي نواس :

ليسَ على الله بِمُستَنكَرٍ أنْ يجمعَ العالم في واحِدِ

٤ً - القلبُ : وهو أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الأول ، نحو قول أبي الشّيصِ :

أجِدُ الملامَةَ في هواكِ لذيذةً ... حُباً لِذِكرِكِ فليلمْني اللُّوَّمُ

وقول أبي الطيب :

أأُحِبُّهُ وأُحِبُّ فيه ملامةً ... إنّ الملامَةَ فيه من أعدائهِ

٥ً - أن يؤخذ بعض المعنى ويضاف إليه ما يحسنه ، نحو قول الأفوَهِ :

وترى الطـيرَ على آثارِنا ... رَأيَ عينٍ ثِقةً أن ستُمار

وقول أبي تمّام :

وقدظُلِّلَتْ عِقبانُ أعلامِهِ ضُحىً ... بعِقبانِ طيرٍ في الدّماء نواهلِ

أقامتْ مع الرّاياتِ حتى كأنّها ... من الجيشِ إلا أنها لم تُقاتِـلِ

فإن أبا تمّام لم يُلِمَّ بشيء من معنى قول الأفوَه (رأيَ عَيْنٍ) ؛ ولا من معنى قوله (ثقة أن ستمار) ، لكِنْ زاد عليه بقوله : (إلا أنها لم تقاتِل) وقوله (في الدّماء نواهل) ، وبـ (إقامتهـا مع الرايات حتى كأنها من الجيش) وبها يَتِمُّ حسنُ الأول .

وأكثر هذه الأنواع ونحوها مقبولةٌ ، بل منها ما يُخرِجه حسن التّصَرّفِ من قبيل الاتباع إلى حيّز الابتداع ، وكلما كان أشدّ خفاء كان أقرب إلى القبول ، هذا كله إذا عُلِمَ أن الثاني أخـذ من الأول ، لجواز أن يكون الاتفاق من قبيل توارد الخواطر ، أي مجيئه على سبيل

الاتفاق من غير قصد للأخذ ، فإذا لم يعلم قيل : (قال فلانٌ كذا وقد سبقه فلانٌ فقال كذا) .

ومما يتصل بهذا القول الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح :

١ – الاقتباس :

هو : أن يُضمَّنَ الكلام شيئاً من القرآن أو الحديث لا على أنه منه ، نحو قول الحريري : (فلم يكن إلا كلمع البصر أو هو أقرب حتى أنشد فأغرب) وقول أبي القاسم بن الحسن الكاتبي :

إنْ كنتِ أزمعتِ على هجرِنا ... من غيرِ ما جُرْمٍ فصبرٌ جميلْ
وإنْ تبدَّلْتِ بنـا غيرنا ... فحسبُنا اللهُ ونِعم الوكيلْ

وقول الحريري : قلنا شاهَتِ الوجوهُ ، وقُبِحَ اللُّكَع ومن يرجوه) . وقول ابن عبّاد :

قال لي إنَّ رقيبي ... سيءُ الخُلقِ فداره
قُلتُ دعني وجهُك الجنَّـ ... ـةُ حُفَّتْ بالمكاره

وهو ضربان : ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي . كما تقدَّم ، وخلافه ، نحو قول ابن الرُّوميّ :

لئنْ أخطأتُ في مديحك ... ما أخطأتَ في منعي
لقد أنزلتُ حاجاتي ... بوادٍ غيرِ ذي زرع

ولا بأس بتغيير يسير للوزن أو غيره ، نحو قول أحدهم :

قد كان ما خِفت أن يكونا　　　إنا إلى الله راجِعُونا

٢ – التَّضمينُ :

هو : أن يُضمِّنَ الشعر شيئاً من شعر الآخرين مع التنبيه عليه إن لم يكن مشهوراً عند البلغاء ، نحو قول الحريري :

على أني سأنشِدُ عند بيعي　　　أضاعوني وأيَّ فتىً أضاعوا [١]

وأحسن التضمين ما زاد على الأصل بنكتة كالتورية والتشبيه في قول ابن أبي الإصبع :

إذا الوهمُ أبدى لي لَماها وثغرَها
تذكرتُ ما بينَ العُذَيب وبارِقِ
ويُذكِرني مِنْ قدِّها ومدامعي　　　مَجَرَّ عوالِينا ومجرى السَّوابق [٢]

ولا يضر التغيير اليسير ، وربما سمي تضمين البيت ، فما زاد : استعانة ، وتضمين المصراعِ فما دونه : إيداعا ورَفواً .

٣ – العقد :

هو : أن يُنظَم نثرٌ لا على طريقِ الاقتباسِ ، نحو قولِ أبي العتاهية :

ما بالُ من أوَّلُهُ نُطفةٌ　　　وجِيفةٌ آخِرهُ يفخَرُ

---

(١) وعجز البيت للعرجي وهو صدر بيت له، تمامه : ليوم كريهةٍ وسدادِ ثغرِ .

(٢) المصراعان الأخيران في البيتين المتعاقبين هما بيت من مطلع قصيدةٍ للمتنبي .

عقدَ قولَ علي رضي الله عنه : (ومَا لابنِ آدمَ والفخرَ ، وإنما أولُهُ نُطفةٌ وآخِرُهُ جيفةٌ) .

٤ ـ الحلُّ :

هو : أن يُنثرَ نَظمٌ ، نحو قول بعض المغاربة : (فإنه لمّا قبُحتْ فعَلاته ، وحنظلت نخلاتُه ، لم يَزَلْ سوءُ الظنّ يقتادُه ، ويُصدّق توَهمُهُ الذي يعتاده) حلَّ قولَ أبي الطيب :

إذا ساءَ فِعلُ المرءِ ساءت ظنونُهُ وصدّقَ ما يعتادُهُ من توَهمِ

٥ ـ التلميحُ :

هو : أن يشارَ إلى قِصة أو شعر من غير ذكرِهِ ، نحو قول أبي تمام :

فو اللهِ ما أدري أأحلامُ نائمٍ ألمّتْ بنا أم كان في الرّكبِ يوشَعُ

فقد أشارَ إلى قصة يوشع عليه السلام واستيقافِهِ الشمس ، ونحو قولِ أبي تمام أيضاً :

لَعمرٌو مع الرّمضاءِ والنارُ تلتظي أرَقُّ وأحفى منكَ في ساعة الكربِ

أشارَ الى البيتِ المشهورِ :

المستجيرُ بعمروٍ عند كُربتِهِ كالمستجيرِ من الرّمضاءِ بالنارِ

فَصلٌ فرعيٌ
في المواضع التي ينبغي للمتكلم أن يتأنق فيها

ينبغي للمتكلم أن يتأنقَ في ثلاثةِ مواضع من كلامِهِ ، حتى تكونَ أعذبَ لفظاً ، وأحسنَ سبكاً ، وأصحَّ معنىً :

أحدها : الابتداء :

نحو قول امرىء القيس :

قِفا نبكِ مِن ذكرى حبيبٍ ومنزلِ بسَقطِ اللِّوى بينَ الدَّخولِ فحوملِ

ونحو قولِ أشجع السلميّ :

قَصرٌ عليه تحيـــةٌ وسلامُ خَلعتْ عليـه جَمالهـا الأيامُ

كما ينبغي للمتكلم أن يتجنّبَ في المديح ما يتطير به ، نحو قول ابن مقاتل الضرير :

موعد أحبابك بالفُرقة غدِ

وأحسنُه ما يناسبُ المقصـــودَ ، ويُسمى **براعة الاستهلالِ** . نحو قولِ أبي محمد الخازن في تهنئة ابن عبّاد :

بُشرى فقد أنجز الإقبالُ ماوعدا

وقولِ أبي الفرج الساوي في مرثية يرثي فيها بعضَ ملوكِ بني بويه :

هي الدنيا تقول بِملْء فيها حذارِ حذارِ من بطشي وفتكي

ثانيها : التخلص مما شُبب الكلام به ، من نسيب أو غيره ، إلى المقصودِ ، مع رعاية الملاءمة بينهما :

نحو قولِ أبي تمام :

يقول في قُومَسٍ قومي وقد أخذت

مِنا السُّرَى وخُطا المهْرِيَّةِ القُودِ

أمطلعَ الشمسِ تبغي أن تؤمَّ بنا فقلتُ كلا ولكنْ مطلعَ الجودِ

وقد يُنتقَل منه إلى مالا يلائمُهُ ، ويسمّى الاقتضابَ ، وهو مذهب العرب الأول ومن يليهم من المخضرمينَ ، نحو قول أبي تمام :

لو رأى اللهُ أنَّ في الشيب خيراً جاورته الأبرار في الخلد شيبا

كلَّ يوم تبدي صروفُ الليالي خُلُقاً مِن أبي سعيدٍ غريبا

ومنه ما يقرب من التخلص ، نحو قولكَ بعد حَمْد الله (أمّا بَعد) ، وقد قيل إنَّ (أمّا بعد) هو فصل الخطاب ، ونحو قوله تعالى : « وإنَّ لِلطاغين لشَرَّ مآب » [1] أي الأمر هذا كما ذكر ، وقوله تعالى : « هذا ذِكرٌ وإنَّ للمتّقينَ لحُسنَ مآب » [2] ، ومنه قول الكاتبِ : (هذا بابٌ) .

---

(١) سورة ص ٥٥/٦٠٤

(٢) سورة ص ٤٩/٦٠٤

ثالثها : الانتهاء :

نحو قولِ أبي نواس في الخصيب بن عبد الحميد :

وإني جدير إذ بلغتُكَ بالمُنى وأنت بما أمّلتُ منكَ جديرُ

فإنْ تولِني منكَ الجميلَ فأهلُهُ وإلا فإني عاذرٌ وشكورُ

وأحسنُه ما آذنَ بانتهاءِ الكلامِ ، نحو قول أحدهم :

بَقيتَ بقاءَ الدهر يا كهفَ أهلهِ وهذا دعاءٌ للبريّة شامِلُ

وجميع فواتح السُّور وخواتمِها واردةٌ على أحسنِ الوجوه وأكملها ، يظهر ذلك بالتأمُّل مع التذكُّر لما تقدّم .

وبعد ، فهذا ما أعطاه الله من القوة والقدرة ومن الفهم والمعرفة وما كنت لاجرّد قلمي لهذا العمل لولا شعوري بالحاجة الماسة اليه ، واني لعلى ثقة أنّ عملي هذا لم يبلغ الكمال فهو يقف دون مصافه ، فالكمال دائماً وأبداً للهِ العليّ القدير .

وآخر دعوانا أنِ الحمد لله ربّ العالمين

الفهرس

الفصل الثاني